



أردوغان وعبدالله:
الفارق موقف تاريخي



(القاعدة) في صراع
الدفاع والداخلية



بأمر واشنطن: النفط
للضغط على الصين



السعودية والإرهاب:
معادلة القتل والجنازة



ما لا يراه الأجنبي
في مملكة آل سعود

الملك: ضجيج بدون
إصلاح سياسي

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحا ته سطر الوجود و معهد الآثار



السعودية بعد خراب البصرة:
تصارع كبار اللاعبين، وتبحث عن دور عبر علاوي



السعودية تراجع عراقياً



الإفتاء في الحجاز



دفاعاً عن الموساد:

السعودية تشن حرباً على دبي

- ١ دولة المفترين
- ٢ الفارق بين أردوغان وعبدالله: موقف تاريخي
- ٤ تحوّل دراماتيكي في الموقف السعودي
- ٦ الخاسرون يبحثون عن دور: السعودية واللاعبون الرئيسيون في العراق
- ٨ العراق وصراع النفوذ بين الرياض وطهران
- ١٢ (القاعدة) ورقة رابحة: صراع النفوذ بين الدفاع والداخلية
- ١٤ البترول والسياسة: السعودية تضع النقاط تحت تصرف واشنطن
- ١٦ تمول الإرهاب وترعى مؤتمرات مكافحته: السعودية ومعادلة القتل والجنابة
- ١٩ التيار السلفي يسير الى حتفه: فتوى وهابية بهدم المسجد الحرام!
- ٢٢ ما لا يراه الأجنيبي في مملكة آل سعود
- ٢٤ ترشيح المرأة للبلديات محل نظر!
- ٢٥ من العريفي الى النجيمي: مشايخ الغفلة حين يتحدثون
- ٢٦ دفاعاً عن الموساد: الإعلام السعودي يشنّ حرباً على دبي
- ٣٠ الإفتاء في الحجاز
- ٣٥ مقولات التطرف فضائح المتطرفين
- ٣٧ الصمت المثير بعد سيول جدة
- ٣٨ الملك وحده اللعبة في الساحة: ضجيج التغييرات بدون إصلاح سياسي
- ٣٩ وجوه حجازية
- ٤٠ حوار سلفي حول المناورات السعودية الأميركية

دولة المفترين

رسائل متبادلة بين عبد العزيز والرئيس الأميركي الأسبق رونالد
فمكانها حقل الافتراءات الناعمة بهدف تغطية المخازي المشينة التي
التصقت بأل سعود في ضياع فلسطين.

لم يكن من جاء بعد عبد العزيز من أبنائه بأحسن حال منه
في الإفتراء، ولعل أسوأ ما فيها مشروع فهد في فاس للسلام العام
١٩٨١، حين سطر بتطبيع شامل مع الدولة العبرية على أساس
العودة الى حدود ١٩٦٧. في ذلك اليوم الذي أعلن فيه عن المشروع،
انتشرت شائعات واسعة النطاق في البلاد، وتناقلها الصبية الصغار
وصار حديث الناس بأن الملك فهد أعلن (الجهاد المقدس) ضد العدو
الإسرائيلي. وحين دلع الصباح لسانه، وذاب الثلج وبان العرج أصبح
الجهاد تسوية.

الحال نفسه تكرر مع مبادرة عبد الله في بيروت في مايو ٢٠٠٢
حين قدّم نسخة معدّلة لمبادرة فهد، مصحوبة بعبارة (التطبيع الشامل
مع إسرائيل). وتزامن طرح المبادرة مع إطلاق أوصاف غريبة مثل
(صقر العروبة) و(فاروس العرب) على عبد الله. يبدو أن أوسمة الشرف
جزء من حزمة الافتراءات التي تصبح صالحة للاستعمال في مثل هذه
المناسبات. فقد ينال وسام الشجاعة من يدعو للتسوية، وينال وسام
البطولة من يخلو وحده في الصحراء.

ليت افتراء الكذب كان مقتصرًا على الملوك والأمراء، فقد جاء من
المشايخ ورجال الدين من اتقن (صناعة) افتراء الكذب دون حياء. وإن
كان الدليل عليه صوتًا وصورة، كما في مثال الشيخ يوسف الأحمد
الذي دعا الى هدم المسجد الحرام منعًا للإختلاط، وحين واجه عاصفة
انتقادات في الداخل والخارج، تراجع عن تصريحاته وزعم بأن
الصحافة (حرّفت كلامه) وأنه سيقاضي كل من افترى عليه.

وقبل أن تهدأ عاصفة الأحمد، انبرى الشيخ محمد العريفي بنياً
صادم آخر حين أعلن من قناة (إقرأ) الفضائية بأنه سيبتّ حلقة من
المسجد الأقصى. كل العالم بمن فيهم الإسرائيليون فهموا الرسالة
واضحة، حتى أن مسؤولاً إسرائيلياً طلب من سفارات دولته تسهيل
إجراءات حصول العريفي على تأشيرة لدخول القدس عبر الكيان
العبري.

فجر كلام العريفي موجة انتقادات واسعة محلياً وخارجياً،
ووضعت خطوته في سياق تطبيعي مع الكيان الاسرائيلي. وكما
يبدو فإن العريفي الذي كان يأمل في أن تلقى بشارته لجمهوره
تأييداً واسعاً، شعر بخيبة أمل مرة أخرى بعد خيبة خطبة الجمعة غير
العظيمة ذائعة الصيت، وقرر التراجع عن افتراءه، وشرّق وغرب في
إعادة تفسير كلامه بأنه لا يقصد الدخول الى فلسطين عبر الكيان
الإسرائيلي، وإنما تصوير حلقة من أعلى سطح في منزل في العاصمة
الأردنية عمان. ونسي الشيخ حقائق غير قابلة للجدل، من بينها أن
المسافة بين القدس وعمّان هي ٧١ كيلو متر أو ٤٤ ميلاً بحسب غوغل
أي على أساس خط مستقيم، فإذا ما أضيف لها حقيقة طبوغرافية
المنطقة الممتدة بين عمّان والقدس المعروفة بكونها جبلية، فهذا يعني
أن أدق كاميرا في الكون لن تقدر على التقاط المسجد الأقصى بحيث
يكون المشهد الخلفي في برنامج تلفزيوني، ولو أمكن ذلك، لما تردّد
العريفي في فعله، ولكنها (بصمة) افتراء وضعها في مسار التطبيع.
إنها دولة المفترين يا صاحبي.

القنائية في السياسة ليست استثناءً في هذه المملكة، فقد تحوّل
الى ثلاثية ورياعية وربما أكثر من ذلك، ولا تقتصر على رجال
السياسة وإن بدأت بهم، بل تنسحب على من شايعهم وعاشروهم
لمصلحة مرجوة. فقد نسمع تصريحاً اليوم نجد نقائض له بعد
ساعات أو أيام، وقد يأتي من ينفي صدوره في الأصل. فالكذاب، كما
يقول أحد الخبراء في شؤون العائلة المالكة، بات خبزاً يومياً في حياة
الأمراء، فهذا يكذب وذلك يردّ عليه بكذبة أقوى، ثم ينقذ سوق الكذب
الذي لا حدّ له حتى يغمر الكذب أجواء العلاقات الداخلية وتسري في
شرايين الدولة، ثم يتحوّل الكذب الى مؤامرات، وصراع نفوذ، وقرارات
متقابلة، وغمر لمن في المجالس المغلقة وبين الحواشي. ولأن الكذب
البوابة الرئيسية لكل رذيلة، فقد أدمن الأمراء الكذب لتحقيق مآرب
خاصة لا يمكن بسواها أن يدبروا مصالحهم.

في داخل القصر، كل الكذب المتداول بات مكشوفاً للأمراء، فهم
أعرف بشؤون افتراءاتهم، ولذلك من الصعب أن تجد أميراً وخصوصاً
من الكبار الذين أدمنوا العادة يحيد عن جادة الكذب، وكل جولاتهم
كذب. فإذا ما أوحى أحد الأمراء لغريمه الأمير الآخر بأنه ألقع عن
الكذب، ازداد الريب حوله، إذ لا يعقل لمن يتغصص في لعبة سياسة
القصر أن يكون صادقاً ولو استعان بأبنائه بني إسرائيل لإثبات
دعواه.

بالنسبة لمن هم خارج القصر، أي للشعب، المهم ليس في كذب
الأمراء، ولسان حالهم يقول (نار تأكل حطبها)، فليكنوا ما شاؤوا
وليبيشروا ببيعهم الذي يباعوا به، شريطة ألا تصيب نار افتراءاتهم
مصائر الناس وكرامتهم. ولكن أي الأمراء إلا أن يعمهوا رذيلة الكذب
على مؤسسات الدولة، ولو قدر لهم لجعلوا من الافتراء ثقافة وطنية
وشرطاً لتسئم الوظائف ما علا منها وما دنى.

كل ما سبق يمكن تحمّله، خصوصاً في ملكة بدأت بكذبة وعاشت
عليها ومازالت تأكل من ثمارها، ولكن ما لا يمكن تحمّله أن يتم تدمير
افتراء الكذب في قضايا مقدّسة مثل فلسطين والمسجد الأقصى، فذلك
يصيب بأثامه ضمير العرب والمسلمين. بالنسبة للعائلة المالكة تبدو
مساحة المقدس ضيقة للغاية، فليس في عقل أي من أفرادها شيء
يمكن أن يكون مقدساً إلا المصلحة الذاتية، بل كل شيء يخضع للعبة
المصالح بما فيها المقدّسات.

قضية فلسطين، على سبيل المثال، لم تكن في يوم ما مقدّسة لدى
العائلة المالكة، ولذلك كان الملوك السعوديون وحدهم من يقودون
مبادرات التسوية دون بقية رؤساء وملوك وأمراء العرب. بدأ ذلك
منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز الذي استعان بالكذب على قضاء
حوائجه حتى أصبح خبيراً في الإفتراء، إلى حدّ البكاء المفتعل حزناً على
ضياع فلسطين. هو من قاد مبادرة إجهاض الإنتفاضة الفلسطينية
سنة ١٩٣٦، حين بعث بإبته سعود لمطالبة قادة الانتفاضة بوقف
الإضراب، على أساس وعد مفترى بحل المشكلة مع بريطانيا، التي
كانت تدير حينذاك الشأن الفلسطيني وفق مبدأ الانتداب، فانتفى
الحال الى إعلان الدولة اليهودية سنة ١٩٤٨، والذي أطلق عليها
عام التكية. وجاءت مذكرات مسؤولين إسرائيليين وبريطانيين لتؤكد
بأن عبد العزيز لم يكن يكثر لضياح فلسطين، بقدر كثراته بتوسيع
ملكته تحت رعاية بريطانيا والولايات المتحدة. أما الحديث عن

المساومة على فلسطين تسقط الدولة العثمانية وتقيم الدولة السعودية

الفارق بين أردوغان وعبد الله . . موقف تاريخي

عمر المالكي

لمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان كشهاب مياغت في سماء العرب، فكان بداية انكسار الصورة النمطية عن تركيا العثمانية الحليفة للكيان الإسرائيلي في الشرق الأوسط، فجاء بروزه تعبيراً احتجاجياً في لحظة كرامة مطلوبة وملحة. تعرّف عليه العرب والعالم في مشهد نادر في منتدى دافوس حول غزة في فبراير ٢٠٠٩، حين عارض بقوة تصفيق بعض الحضور لكلمة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز التي برز فيها العدوان على غزة، فخطابهم قائلًا: عار عليكم أن تصفقوا لهذا الخطاب، بعد أن قُتل آلاف الأطفال والنساء على يد الجيش الإسرائيلي في غزة. ثم توجّه بانتقادات مباشرة إلى الرئيس الإسرائيلي قائلًا (لقد قتلتم الأطفال في غزة). وقبل أن يكمل بيريز رده وتبريره، لملم أردوغان أوقاه وغادر الجلسة احتجاجاً على منح رئيسها وقتاً أطول لرئيس الكيان الإسرائيلي.

١٩٠٩ جاء فيها:

(إنني لم أتحل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني، بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم - إضطرت وأجبرت على ترك الخلافة. إن هؤلاء الإتحاديين قد أصروا وأصرّوا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين)، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيراً وعدوا بتقديم ١٥٠ مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي: (إنكم لو دفعتم مئة الأرض ذهباً - فضلاً عن ١٥٠ مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والمحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلم أسود صحائف المسلمين أبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين، لهذا لن أقبل بتكليفكم بوجه قطعي أيضاً). وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيبدعوني إلى (سلانك) فقبلت بهذا التكليف الأخير. هذا وحمدت المولى وأحمدت أنني لم أقبل بأن أطلع الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدى الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة فلسطين... وقد كان بعد ذلك ما كان).

وبعد مائة عام من تلك الرسالة، عاد أردوغان ليذكر القادة العرب بل والعالم بأنه أمين على إرث آبائه وأجداده، حين قال بأن اعتبار وزراء إسرائيليين أن (القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل) بأن هذا (جنون وهذا لا يلزمنا إطلاقاً) وأضاف بأن (القدس هي قرّة عين كل العالم الإسلامي ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس والأماكن الإسلامية إطلاقاً)، وختم بالقول (إن احتراق القدس

تركيا العثمانية، والملك عبد الله المتزعم لدولة دينية. في المقارنة الأولية بدا الفارق بين أردوغان وعبد الله كالفارق بين السلطان عبد الحميد الثاني والملك عبد العزيز، خصوصاً فيما يرتبط بمشروع الدولة اليهودية على فلسطين التاريخية. هذه المقارنة بدت واضحة حين وقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أمام القمة العربية في مدينة سرت الليبية يوم السبت (٢٧ مارس الماضي)، وأطلق موقفاً بحجم القمة إزاء (الإستhtar)

الفارق بين أردوغان وعبد الله

كالفارق بين السلطان عبد

الحميد الثاني وابن سعود، فيما

يرتبط بمشروع الدولة اليهودية

على أرض فلسطين التاريخية

الصهيوني بالمقدسات الدينية في القدس الشريف، وكان حينذاك يستحضر مواقف آبائه وأجداده من السلاطين العثمانيين الذين رفضوا المساومة على فلسطين، وإن أعطوا مال الدنيا. ما قاله أردوغان إذن لم يكن طغرة سياسية أو صحوّة عثمانية متأخرة، بل هو الموقف التاريخي والديني الذي التزموه.

ونقرأ في رسالة بعث بها السلطان عبد الحميد الثاني إلى شيخ الطريقة الشاذلية محمود أفندي أبي الشامات، رداً على رسالة بعث بها إلى السلطان في ٢٢ مايو ١٩٠٩، فكتب له جواباً في ٢٩ سبتمبر

المشهد الاحتجاجي ذاك تثبت في الاعلام العربي الممانع، فيما بدا الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية واهناً ومشبوهاً، بفعل ما اقترفته الإمبراطورية الإعلامية السعودية من جرائم في أيام العدوان بتحميلها الضحايا مسؤولية العدوان، وتحريض الجنود الإسرائيليين على مواصلة جرائمهم بكل الأسلحة الفتاكّة ضد سكان القطاع، في وقت قاد فيه حكّام آل سعود حملة سياسية لمنع انعقاد قمة عربية استثنائية لتوحيد الموقف من العدوان الصهيوني على القطاع، وإبلاغ رسالة احتجاجية إجماعية للمجتمع الدولي الذي وقف متفرجاً على مشاهد العدوان المبنوثة على الفضائيات العربية والعالمية.

أعاد أردوغان عقارب الساعة إلى الوراء، وكأنه طوى تسعة عقود على بدء الحكم العثماني في تركيا، منبهاً إلى تركه أسلافه العثمانيين الذين عارضوا مشروع الدولة اليهودية في فلسطين. موقف أردوغان في دافوس لم يكن سورة غضب عابرة، فقد جاءت مواقف لاحقة له لتؤكد بأن حكومته تسير نحو سياسة مختلفة عن الحكومات العثمانية السالفة، وكان آخرها موقف أردوغان الصريح للقناة التركية تي آر تي في ٥ إبريل الجاري بما نضّه (إن نسكت إذا حاولوا إعادة حرق غزة)، وأكد بمناسبة افتتاح قناة تركية ناطقة باللغة العربية على أن الأتراك والعرب يمثلون ثقافة وتاريخاً ومشاعر مشتركة.

تلك هي الصورة التي رسمها أردوغان خلال عام، وقلبت الصورة النمطية عن تركيا العثمانية، في وقت بدت فيه السعودية التي تحاول تزعم العالم العربي والإسلامي هزيلة وهامشية، في ظل خطوات تطبيعية متواصلة مع الكيان العبري، بما يثير السؤال الكبير عن الفارق بين أردوغان القادم من

يعني احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعني احتراق الشرق الأوسط).

قال أردوغان ما لم يقله أي قائد عربي، رغم أن بلاده مرتبطة باتفاقيات سياسية أمنية واستخبارية بالكيان الإسرائيلي، ولو ترك وشأنه لما دخلت حيز التنفيذ.

الفارق بين أردوغان وعبد الله أن الأول يعتمد على سجل صلب من المواقف التاريخية التي رغم علمنة الدولة فإن انتمائه إلى حركة دينية تستلهم جزئياً على الأقل من تراثها الإسلامي العثماني، بما يفرض عليه اعتقافاً سيرة أسلافه، ولذلك نظر إلى فلسطين باعتبارها أمانة ومسؤولية تاريخية ورثها من أجداده وتعامل معها على هذا الأساس.

في المقابل، لا تجد من بين الملوك السعوديين من حمل بصق قضية فلسطين. لورانس العرب أفاد بأن إسقاط الشريف حسين عن الحكم في الحجاز كان بسبب رفضه قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، بما يفيد أن ذلك دفع الإنجليز لرفع الغطاء عنه والسماح لابن سعود بأن يقضي على حكمه، ويضعه شريداً لم يقبل الإنجليز أن يبقى عند أحد من ولديه الحاكمين في الأردن أو العراق، وإنما بعثوا به منفياً إلى قبرص إلى أن مات؛ لم يكن الإنجليز ليسمحوا لابن سعود أن يحتل الحجاز لولا أنه كان موافقاً على إعطاء فلسطين لليهود، وقد وقف الملك السعودي مع الإنجليز إلى النهاية، كما تثبت ذلك الوثائق البريطانية المتعلقة بفلسطين خاصة في فترة الثورة الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) والتي أحمدها ابن سعود، إلى حد أن تلك الوثائق وضعت في قسم السعوديين، وليس في قسم فلسطين، ما يدل على حجم الدور السعودي المشهور!

لا ننسَ هنا أن آل سعود من أصول يهودية، فلا هم من قبيلة عنزة كما يزعمون، ولا من فرعها (المالئخ)، ولم تعترف لهم عنزة بذلك الارتباط، وكتب شعراء شيعيون قصائد عديدة تكشف عن ذلك الجذر اليهودي. هذا وقد أعد السعوديون شجرة نسبهم وأوصلوها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ما يشير إلى عقدهم في هذا الجانب. بل أن الملك فيصل شكل لجنة للكشف عن نسب عائلته، وقد أكد أعضاء اللجنة بأن النسب يعود إلى اليهود، فألغى اللجنة!

لقد فبركت العائلة المالكة رسائل منسوبة لعبد العزيز بعث بها إلى الرئيس الأمريكي ترومان سنة ١٩٤٨ ويبدى فيها ابن سعود استيائه من طلب ترومان له بتأييد الوطن القومي لليهود في فلسطين، واستعمال تفوهه لوقف الاحتجاجات الشعبية في فلسطين. ولكن نقرأ في كتاب جون فليبي (٤٠ عاماً في البحيرة) ما نصه:

(إن قضية فلسطين لم تكن تبدو (لآل سعود) بأنها تستحق تعرض العلاقات الممتازة التي تربطهم مع بريطانيا وأميركا.. وكان أساس الإنفاق لإنشاء الوجود السعودي أن تقوم سياسة آل سعود على عدم تدخلهم بأي شكل من الأشكال ضد مصالح بريطانيا وأميركا واليهود في البلاد العربية والإسلامية وأهمها فلسطين). ويضيف فليبي (والحق

لا بد أن يقال فقد حزن عبد العزيز حزناً شديداً في أعقاب هزيمة الجيوش العربية في فلسطين)، وكشف فليبي سر هذا الحزن الشديد قائلاً: (كان انتقال الجزء الغربي الذي احتفظ به من فلسطين إلى ملكة الأردن أمراً أكثر مما يستطيع عبد العزيز استساغته... لأنه كان يريد ضمه إليه أو إلى الكيان الصهيوني.. ولأنها إرادة الإنجليز فلم يستطيع معارضتها، ولكنه عارض بشدة إنشاء حكومة عموم فلسطين في غزة التي كانت تحت سيطرة الحكومة المصرية).

من جهته كتب حاييم وايزمان، أول رئيس للدولة العبرية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٩ في مذكراته:

(إنشاء الكيان السعودي هو مشروع بريطاني الأول.. والمشروع الثاني من بعده إنشاء الكيان الصهيوني بواسطته)، ويضيف نقلاً عن تشرشل الرئيس الأسبق للحكومة البريطانية، والذي كان له دور أساسي وبارز في قيام الكيان الوهابي السعودي والكيان العنصري الصهيوني:

(في ١٩٣٢/٣/١٨ قال تشرشل: أريدك أن تعلم يا وايزمان إنني وضعت مشروعاً لكم يتفاد بعد نهاية الحرب - العالمية الثانية - يبدأ بأن أرى ابن سعود سيداً على الشرق الأوسط وكبير كبرائه، على شرط أن يتفق معكم أولاً، ومتى قام هذا المشروع، عليكم أن تآخروا منه ما أمكن وسنساعدكم في ذلك، وليس كتمان هذا السر، ولكن إنقله إلى روزنفلت، وليس هناك شيء يستحيل تحقيقه عندما نعمل لأجله أنا ووزنفلت رئيس الولايات المتحدة الأميركية).

هاتان صورتان متقابلتان نجدهما اليوم حاضرتين وتستندان على ذاكرة تاريخية مثبّعة بكل الفوارق بين كيانين، سقط أحدهما بفعل، من بين عوامل أخرى ذاتية وموضوعية، موقف تاريخي وطوعي وأخلاقي من قيام دولة يهودية على أرض فلسطين التاريخية، وكيان آخر قام بفعل، أيضاً من بين عوامل أخرى ذاتية وموضوعية، موقف متواطئ مع مشروع غربي أوروبي وأميريكي لدعم قيام دولة يهودية في فلسطين.

ومن المفارقات المدهشة، أن يعاد تجسيد الصورتين المتقابلتين في الوقت الراهن، حيث يطوي أردوغان عقوداً تسعة من تركيا العلمانية مستعيداً السيرة العثمانية التي مثلت رمزياً الشرق الإسلامي والعربي، فلم يغفل التزامات الآباء والأجداد حمال المقدس الإسلامي، وفي المقابل تتوارى التزامات المدينة لآل سعود في قضية فلسطين والأقصى، حتى بتنا قاب قوسين أو أدنى من عملية هدر كرامة غير مسبوقة تتم عبر الإمبراطورية الاعلامية السعودية التي باتت مآلاً للكيان العبري من علاماته الفارقة، فصار نقل بعض الصحف العربية وخصوصاً الصادرة في الخارج عن مصادر إسرائيلية وأحياناً استخبارية جزء من تغطية الأخبار اليومية.

كانت أيضاً مشهدة لافتاً تلك المصافحة غير المسبوقة بين مدير الاستخبارات السعودية السابق والسفير السعودي في واشنطن سابقاً الأمير تركي الفيصل ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني

آيالون في ٦ فبراير الماضي خلال مؤتمر ميونيخ الدولي للسياسات الأمنية. المفير في المشهد أن آيالون نفسه الذي تعدد إهانة السفير التركي لدى الكيان الإسرائيلي وتسبب ذلك في اندلاع أزمة دبلوماسية بين الحكومتين، والمثير أيضاً أن المصافحة بين تركي الفيصل وآيالون تمت في ظل رفض مشاركة مسؤول تركي في الجلسة التي حضرها آيالون. هذا كله يعني، ليس فقط أن السعودية لم تقدر المشاعر التركية الغاضبة من آيالون، بل أنها تخطت كل ذلك ومارست تطبيعاً علنياً متقدماً حتى على تركيا نفسها التي لها علاقات طبيعية مع الكيان الإسرائيلي.

أردوغان كان واضحاً في قضية المقدسات الإسلامية في فلسطين، بخلاف الملك عبد الله الذي رغم الضجيج الدعائي الذي يحاول تصويره كمدافع عن قضايا العرب وثوابتهم، فإنه لم يجر بموقف واحد لفت في قضية الحفريات الإسرائيلية



حول المسجد الأقصى وضم بعض المساجد والآثار الإسلامية إلى التراث اليهودي، وكان ثمة تناغماً بين ما يقوم به الإسرائيليون في القدس وحول المسجد الأقصى بما يقوم به السعوديون والوهابيون حول الحرمين الشريفين من محو للآثار الإسلامية والتاريخية.

مواقف أردوغان تنطلق من موقف عقدي وتاريخي إضافي إلى المنطلقات الأخلاقية والإنسانية غير المغفولة، ولكن السؤال يبقى عن المنطلقات السعودية، لأن الإصرار على التمسك بمبادرة الملك عبد الله في السلام مع الكيان العبري في وقت يتم فيه اختزال التسوية إلى مجرد وقف أو بالأحرى تجميد الاستيطان لا يعني سوى أن السعودية لم تعد تكثر إلى ما يصيب المقدسات الإسلامية في فلسطين من عمليات محو متواصلة، وقد يؤكد ذلك ما قاله مسؤول إسرائيلي بأن الدولة العبرية كانت فيما مضى تسعى إلى السلام مع العرب، ولكن في الوقت الراهن فإن العرب هم من يسعون إلى السلام مع الدولة العبرية... فهل وضع الفرق الآن بين أردوغان والملك عبد الله؟

ولكن.. بعد خراب البصرة!

تحول دراماتيكي في الموقف السعودي من العراق

محمد فلاحي

والتي قد تكون طارئة، باتجاه الملف العراقي؟ هناك عدة ملاحظات حول تحول الموقف السعودي تجاه العراق:

أولاً - أن السعودية شعرت باليأس من تغيير الوضع العراقي الداخلي حسب ما تتغيره. لقد استخدمت كل أوراقها ضد العملية السياسية التي تنتج بشكل طبيعي حكماً أكثر ثباتاً، للشعبة العرب فيه الكلمة الأساس. السعودية لم ترد أن يكون على حدودها حكماً ديمقراطياً، فكيف به إن كان حكماً ديمقراطياً للمكون الشيعي والكردي فيه الكلمة الفصل؟ لقد استخدمت السعودية وسائلها المتعددة السياسية والتخريبية والتشويهية الإعلامية والحرب الطائفية لتحقيق غايتها، ولا

خمسين مليار دولار على إسقاط صدام حسين، فإنها مستعدة لأن تنفق أضعاف ذلك لإسقاط حكم الشيعة في العراق!!

والى الآن فإن السعودية من البلدان العربية القليلة التي لم ترسل سفيراً لها إلى بغداد، رغم الإلحاح الأميركي، الذي يصل إلى حد الضغط، وزعم الوعد المتكررة من سعود الفيصل بأن الرياض ستفتح سفارتها هناك وهي وعود امتدت على مساحة ثلاثة أعوام سابقة وإلى الآن. بل أن السعودية انخرطت في حملات إعلامية ضد الحكومة العراقية وضد رئيس الوزراء نوري المالكي، واصمة إياه بـ (صدام الصغير)، لمجرد أنه تحدث في مناسبتين مختلفتين عن العلاقات السعودية العراقية، الأولى في مارس ٢٠٠٩ حين قال بأن بلاده عملت ما في وسعها لتحسين العلاقات مع الرياض وانتقد الأخيرة بأنها لا تريد ذلك: فهاجمته السعودية وإعلامها، قائلة بأن المالكي يعلم ما تريده السعودية، واتهمته بالعمالة لإيران (وليس أميركا) مع أن المالكي اليوم غير مرغوب في إيران وأيضاً ولا سوريا، والمناشبة الثانية كانت في



الملك يلتقي بالحكيم

بأنها وصلت إلى نتيجة سبق غيرها من حلفائها من حزب الاعتدال العربي أن وصلوا إليها، كما هو الحال مع مصر التي زارها أبو الغيط في تشرين الأول ٢٠٠٨ وأعاد السفير المصري إلى هناك. المدى الذي ذهبت إليه السعودية جعلها وحيدة في موقفها في الساحة العربية، اللهم إلا قطر، فهي الأخرى لم تفتح سفارتها في بغداد، ولم تفك الحصار الإعلامي والسياسي عنه. وما عسى السعودية أن تفعل أكثر مما فعلت؟ لم تتوقف العملية السياسية، ولم تتغير المعادلة في مراكز القوى، ولم يضعف الحكم في بغداد، كما لم يخسر منافسوا السعودية في دمشق وطهران وأنقرة شيئاً، بل تعززت مواقعهم، كما تعززت مصالحهم الاقتصادية.

يناير ٢٠١٠، حين وصم الشيخ العريفي المرجع الديني السيستاني بأوصاف غير لائقة، فطلب المالكي في تصريح علني من السعودية أن تضبط مشايخها من إشارة الفتن الطائفية. هنا جاءت الحكومة السعودية بالمفتي السعودي ليرد عليه: إن مالمذي تغفر، حتى يعيد سعود الفيصل تصريحه العجيب بأن السعودية تقف على مسافة واحدة بين كل الفرقاء العراقيين! وقد جاء التصريح قبيل زيارة الوفود العراقية المتتالية إلى الرياض. قال الفيصل في مؤتمر صحفي في ١٠/٤/٢٠١٠: (نحن نقف مع كل عراقي، مع وحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه، ونقف على مسافة واحدة من جميع السياسيين العراقيين؟) وما هذه الحماسة السعودية الجديدة،

إرهاصات تحول استراتيجي في الموقف السعودي من العراق تبدو واضحة هذه الأيام. ولكن.. بعد خراب البصرة!

في سابقة من نوعها، زار الرئيس العراقي جلال الطالباني الرياض بدعوة من الملك السعودي، وذلك في ٢/٤/١١ أنقرة ٢٠١٠. ليغادر في اليوم التالي بعد أن جلّله الملك بالترسيم والقلادة الذهبية، ولجّل محله بالتتابع ضيفاً على الملك السعودي رئيس إقليم كردستان مسعود البارازاني يوم ١٢/٤/٢٠١٠، وليحظى هو الآخر بوسام الملك عبدالعزيز. وقال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين، بأن الملك السعودي وجه دعوة للبارازاني، ليناقش (المستجدات الأخيرة في الوضع العراقي، فيما سيتوجه بعدها إلى لبنان). وفي اليوم التالي ١٣/٤/٢٠١٠، وصل السيد عمّار الحكيم، رئيس المجلس العراقي الأعلى إلى الرياض، على ذات الشاكلة في الداعي والدعوة وموضوعها. ومن المرجح أن يصل قادة عراقيون آخرون إلى الرياض للتشاور حول تشكيل الحكومة العراقية القادمة، من بينهم طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي.

مالذي تغفر؟ فالسعودية لم تكن تتراح إلى الأكراد، لا قبل سقوط صدام حسين، ولا بعده. لم يرقادة الأكراد السعودية، اللهم إلا الطالباني عام ٢٠٠٥ لتعزيه بوفاة الملك فهد! السعودية طالما أوضحت تصريحاً أو تلميحاً أنها معنية بـ (السنة) العراقيين، ولكن ليس كل السنة بالطبع، بل العرب منهم، ما يعني أن نظرتها إلى الموضوع العراقي، ليست طائفية فحسب، بل وعنصرية أيضاً، وهي في هذا تكاد تطابق مع صدام حسين في رؤيته للمكونين العراقيين الشيعي والكردي.

والسعودية أعلنت مراراً وبصرامة - اعتبرها بعض العراقيين (وقاحة) - خاصة على لسان وزير الخارجية السعودي، أن بلاده طلبت من أوباما أن يعيد حكم العراق إلى سابق عهده، أي يضعه بيد الأقلية السنة العربية (١٥٪ من السكان)، وأنها لن تقبل بالحكم في العراق إن كان على رأسه شيعي، بل أن الملك عبدالله - وإسماجه المتناهية - قال لوفد عراقي رسمي يحوي سنة وشيعي زار الرياض ٢٠٠٧، بأن بلاده وكما أنفقت أكثر من

ثانياً - إن السعودية التي قطعت علاقاتها السياسية مع كل القوى الشيعية، اللهم إلا مع أجنحة العنف، وبعض القوى السنية العربية الضعيفة، وجدت في اباد علاوي بديلاً. ولكن هذا الأخير، رغم نجاحه في الانتخابات الأخيرة، فإنه مجرد لاعب بين أربعة لاعبين كبار على الأقل. فهو لم يحصل إلا على ٢٨٪ من مقاعد البرلمان، في حين حصل الإنتلافين الشيعيين (دولة القانون،



الملك يقصد البارازاني وشاح الملك عبدالعزيز

الخارجية السعودية، والرهان عليها لتغيير الوضع العراقي، بات بالفشل. ولكن الوضع الداخلي في محيط السلطة (النجدي/ الوهابي) ما كان ليقبل إقامة علاقات طبيعية مع العراق. فالوهابيون يتحملون إقامة علاقات سعودية مع اسرائيل، بل وعلاقات حماية وعمالة مع أميركا، ولكنهم لا يتحملون إقامة علاقات طبيعية مع بغداد أو حتى طهران، على قاعدة أن الحكام من مذنب مختلف.

ومع أن الحكومة السعودية لا تعبر بالأكثر لموقف الوهابية والوهابيين فيما لو قررت إقامة علاقات مع بغداد، إلا أن وضع الوهابية ورجالها اليوم بانس الى أبعد الحدود، حيث وصلت شعبية المؤسسة الدينية الرسمية في محيطها النجدي فضلاً عن السعودي العام الى أدنى حالاتها، بما انعكس سلباً حتى على الموقف من الدين الإسلامي نفسه، وعلى تصاعد التحلل الأخلاقي الذي لم تشهده له البلاد مثيلاً من قبل. وضع المؤسسة الدينية

وموقعية الدين - بنسخته الوهابية - المتضائل في الدولة والمجتمع، فضلاً عن الفشل في الخيار الطائفي على المستوى العربي، يفتح للسعودية الباب للتراجع في سياساتها العراقية في أجواء مؤاتية.

خامساً - وهو الأهم بنظرنا، إن العراق كدولة ومجتمع صعب المراس، شديد الإعتداد باستقلاله، ويتوقع من الحكم القادم ممارسات أكثر استقلالية عن دول الجوار جميعاً، كما عن أميركا نفسها. كما يتوقع أن يكون أكثر صلابة وصرامة في علاقاته الخارجية. نقول هذا، في الوقت الذي

تسحب فيه القوات الأميركية تدريجياً من هناك، ما يعني أن الانتخابات الأخيرة في العراق تؤسس لوضع دائم، يكتمل معه شكل الحكم وسياساته. وهذا يعني بالتحديد، أن السعودية التي اعتادت التعااطي مع الحكم في العراق باستهانة وسفيرة واعتداد بالذات، والأكثر من هذا، تتعااطي معه عبر البوابة الأميركية الحاكمة هناك. هذا الوضع سينتهي في منتصف العام القادم، وبالتالي فعلى السعودية تدبير سياساتها مع الحكم العراقي بشكل

مباشر. وهنا تكمن العقدة السعودية: فهل ستبقى على عدائتها المباشر، وعلى سياساتها القديمة التي فشلت في حصار العراق سياسياً وطاقمياً وحتى إقتصادياً. وهل تستطيع السعودية - في ظل الفشل الأميركي في المنطقة - مواجهة عواقب توتر الوضع مع العراقيين.

السعودية تعلم أن الحكم في العراق لازال مقيداً بالضغط الأميركي، وإن كانت تلك القيود أخذة بالتكسر لصالح القوى الإقليمية الثلاث الأساسية: دمشق وطهران وأنقرة. تلك القيود جعلت العراق صامتاً طيلة السنوات الماضية عن سياسات السعودية وإرسالها لفرق الوهابية للتجريبية والتكفيرية، والمال لأجنحة العنف بما فيها القاعدة التي قتلت آلاف المدنيين. وكان على الحكم في العراق - كما قال مسؤولوه - أن يصمتوا، وفقاً للإرادة الأميركية، وأن لا يفتحوا معركة مع الرياض - حليفة الأميركيين. لكن حين تخرج القوات الأميركية، تنقلص مساحة الضغط، ويقف النظام في بغداد على قدميه كما فعل في السنوات الثلاث الماضية، وبصورة متسارعة، وهذا سيجعل نظام بغداد أكثر تجاوباً مع جمهوره الكاره للسعودية ووهابيه التكفيريين، من جهة التعامل معها بالحزم اللازم، وإن أتى الى تصعيد سياسي. لهذا، فالسعودية تسارع اليوم، ومن موقع



ولترئيس طالباني قلادة الملك عبدالعزيز الذهبية!

الأضعف، الى ترقيع علاقاتها مع ذات الوجوه التي كرهتها وحاربتها، ومع ذات النظام الذي عملت على إسقاطه من الداخل بالعنف والتآمر السياسي. ليس أمام السعودية من حل سوى هذا: أن تعيد القنوات التي قطعتها، وأن تغير من خطابها السياسي، وأن تقلص التكتيف الطائفي في تصريحات مسؤوليها، بل وتصريحات مشايخها الوهابيين.

ليس العراق هو من يحتاج السعودية اليوم. فهو أقدر على فرض علاقة متكافئة معها إن أراد.

والوطني) على ما يقرب من نصف مقاعد البرلمان، وهذا أكبر ما حصل عليه متوحدون في الانتخابات البرلمانية الماضية. لكن السعودية، ربما وجدت أن فوز علاوي، والانتخابات الأخيرة بشكل عام، يمثلان فرصة مناسبة لها للقيام بـ (تكويج) سياسي يحفظ لها ماء الوجه، بدل أن تبقى متفرجة معارضة غير مؤثرة في بلد لها معه ثاني أطول حدود برية (٨١٣ كيلومتراً) بعد اليمن (١٣٢٦ كيلومتراً).

ثالثاً - كل المراقبين السياسيين يعتقدون بأن الانتخابات العراقية الأخيرة هي انتخابات مفصلية. فمن جهة، هي انتخابات ديمقراطية شفافة - بعيداً عن مهاترات السياسيين العراقيين. ومن جهة ثانية، فإن السنة الذين لم يشاركوا بكثافة في الانتخابات السابقة، عادوا ودخلوا اللعبة متأخرين، وشاركوا بجميع فصائلهم السياسية القومية والدينية والطائفية وحتى البعثية منها. لم يتبق إلا أجنحة العنف التي تؤمن بتغيير المعادلة والإستيلاء على السلطة بالقوة (أحد أجنحة البعث المقيم في سوريا، وهيئة علماء المسلمين التي خسرت معظم نفوذها في الداخل العراقي). وعليه لم تتبق ذرائع كثيرة للسعوديين الذين يتهمون السلطة العراقية القائمة بأنها لا تمثل كل الشرائع العراقية، أو أنها أقصت الآخرين عن المشاركة السياسية كما المشاركة في الحكم: البرلمان والوزارة.

رابعاً - إن الدوافع الطائفية المتحكمة في السياسة



الخاسرون .. يبحثون في الظلام عن دور ما



السعودية واللاعبون الرئيسيون في العراق

هاشم عبد الستار

منذ البداية: تخريب الوضع على الأميركيين والعمل على تفضيهم من العراق عبر دعم المجموعات المقاومة جميعاً، إلا أنها توقفت عن تلك التي تستفيد من ذلك الدعم في تصفية حساباتها الداخلية مع خصومها المحليين، أو توجه سلاحها للمدنيين. وفي ذات الاتجاه، حرصت طهران ومنذ البداية أيضاً على إقامة علاقة وثيقة مع النظام الجديد، وعلى تمديد وتقوية علاقاتها السابقة مع المعارضين العراقيين: الأكراد والشيعية، وحاولت جذب الجماعات السنية العربية أيضاً، وإن لم تنجح معهم كما نجحت مع الآخرين.

بمعنى آخر، فإن إيران كانت واضحة المشروع: ضرب الأميركي بقواته لتطفيشه وعدم تمكنه لشن حرب أخرى، كانت تعتقد أنها ستكون هي ساحتها؛ هذا من جهة. ومن جهة ثانية، دعم المشروع السياسي العراقي الذي ابتناه الأميركيون أنفسهم، وفق الغايم من جهة، ولقناعة طهران، بأن أي من القوى التي تستغل إلى الحكم، فإنها ستكون صديقة، وفي أسوأ الاحتمالات: لا يمكن لها أن تكون عدوة، وإن

العرب أن يعدل من سياساته البغيضة والفاشلة في كل محاور التنافس المذكورة. السعودية صحت من النوم متأخرة، وكأي فعل بدون متأخرة، وكأي تحركات تعتمد على رؤى الفعل بدون مبادرة، وعلى رهانات ليست صانعا لها أو محزكا أساسياً فيها، وعلى تصرفات رغبوية ارتجالية بدون تخطيط أو مشروع.. فإن مثل هذه الصحوة والتحركات لن تثمر كثيراً في المدى القريب، لكنها قد توقف مسلسل الخسائر، وقد تؤسس للمستقبل. الجانب السلبي، حيث كان رهانها مخالفاً ومتعارضاً مع منافسيها في طهران ودمشق وحتى أنقرة، كما أنه كان متعارضاً مع التوجه والرؤية العربية عامة، والأميركية بشكل خاص. وحين نقول استثماراً في الجانب السلبي، فإننا نقصد بالتحديد: الاستثمار في تخريب الوضع العراقي الداخلي، دون القدرة على الانتقال إلى الجانب اللبناني حين يؤتي عامل (تخريب المعادلة) أكله، أو حين يفقد العنف كوسيلة سياسية مبررة.

إيران، كما هي طريقتها، استثمرت في الإنترنت

الدخول السعودي المتأخر على خط السياسة العراقية بعد الانتخابات الأخيرة، والذي تجلّى في تحرك سياسي، استقطبت الرياض على أثره شخصيات عراقية أساسية كالقطبين الكرديين: الطالбاني والبارزاني؛ والسيد عمار الحكيم رئيس الائتلاف الوطني العراقي، وطارق الهاشمي، أحد كبار شخصيات القائمة العراقية التي يرأسها علاوي.. الدخول السعودي المتأخر هذا بحاجة إلى تكثيف الضوء حوله ومعرفة أبعاده والظروف المحيطة به. أن تأتي السعودية متأخرة، خير من أن لا تأتي! خير لها بدرجة أساس؛ وخير للعراق؛ وخير للوضع الإقليمي عامة، وهو وضع يتم في أجوائه عمل سياسي تنافسي بامتياز بين جناحي دمشق - طهران من جهة، وجناح الاعتدال بقيادة مصر والسعودية. ورغم أن الأخيرتين ومن يتبعهما كالاردن وبعض دول الخليج، خسروا الكثير من الأرض، إن على الصعيد العراقي أو اللبناني أو الفلسطيني أو على صعيد أمن الخليج، أو في ساحات صراع بعيدة كالقرن الأفريقي، وأفاق التمدد التنافسي إلى بلدان أفريقية وأميركية لاتينية.. رغم هذا، فإن هناك فرصة لجناح المعتدلين

رغبت في ذلك.

ومن هذه الزاوية يمكن تحليل ما يقوله البعض، بأن أهداف طهران وواشنطن اتفقت بشأن الوضع العراقي، والحقيقة فإن الإنفاق قائم على دعم العملية السياسية، وليس على بقاء الأميركيين في العراق، ولا مشروعه في المنطقة. كما أن الإنفاق الضمني بين الطرفين على صيغة الحكم وطبيعة العملية السياسية لا يلغي الاختلاف في التفاصيل الكثيرة.

دمشق هي الأخرى كانت لها سياستها الخاصة. فهي في البداية ظهرت وكأنها تريد تخريب الوضع الأمني العراقي بأي ثمن؛ ومن حدود سوريا انطلق القاعدون السعوديون والخليجيون واليمنيون والمغاربة عامة وغيرهم الى الداخل العراقي وقتل الناس وإقامة الذئاب، ويعتقد بأن أحد لم يساهم في القتل للمدنيين بقدر ما فعلت دمشق التي كانت شبه يائسة من حالها وهي تواجه التهديدات الأميركية والغربية بالقضاء على نظام الحكم فيها، خاصة بعد خروجها من لبنان ذليلة، مثقلة بالرغبة في الانتقام، والخوف من المستقبل.

لكن دمشق ذاتها، سرعان ما غيّرت نشاطها، فحين أدركت أن الأميركيين وقعو في فخ العراق، وأنهم تعلموا الدرس، ولم يعد بإمكانهم تهديدها، خف تهديدهم لها، بدأت باستخدام أوراقها الأخرى: ضبط الحدود، ولو جزئياً؛ معسكرات المعارضة البعلية والقاعدية الموجودة لديها؛ المهجورون العراقيون يسب العنف والحرب الأهلية والذين وصل عددهم الى ما يقرب من مليونين؛ حينها بدأت الملفات شيئاً فشيئاً تتحلل، وأظهرت دمشق اهتماماً أكثر بموضوع من يحكم العراق، والعلاقات المستقبلية معه، ولم يطل الأمر، فقد أرسلت سفيرها الى هناك وقبله وزير خارجيتها، وطار مسؤولون عراقيون عدة الى دمشق لترتيب علاقات قوية معها، استراتجية ربما.

كان المسؤولون العراقيون يدركون دور دمشق التخريبي؛ ولكن أكثرهم لم يَرَفِّحْ صدام مع دمشق، خلاف الرغبة الأميركية. فالرئيس طالباني قال أكثر من مرة بأنه لن يتحدث بالسوء عن دمشق التي وقفت مع المعارضة العراقية وقت الشدة. والمالكي - الذي قضى سنين من حياته منفيًا في دمشق - بقي صامتا لم يتحدث بشيء إلا متأخراً بعد التفجيرات السوداء، وبعد توقيع اتفاقية استراتجية مع دمشق اعتقد المالكي انها أرشدت دمشق لكن دمشق - حسب مقررين منه - لم تنف دعمها لحملة السلاح، وواصلت بعض أطراف الحكم في سوريا منهجها القديم، ما دفعه الى الإشارة إليها بأنها وراء التفجيرات التي وقعت قبل بضعة أشهر والتي حصدت المئات من العراقيين الأبرياء.

لكن دمشق اليوم، وهي إذ ترفض المالكي كرئيس للوزراء، قد حصّنت مواقعها ومكانتها في العراق بشكل جيد، من خلال علاقاتها التي لم تقطعها مع السياسيين العراقيين؛ كما أنها تمسكت بوفرة المعارضة لديها وأقامت لها مؤتمرًا في بداية إبريل، حتى كاد البعض يقول بأن البعثيين والسنة العرب تمسك بورقته دمشق؛ في حين تمسك إيران بورقة الائتلافين الشيعيين، وتحاول تركيا مدعومة من السعودية والأردن أن تزاحم دمشق في الأوراق التي

بيدها، إضافة الى ورقة التركمان. وقد صرح أحمد الجبلي في بداية إبريل بأن قائمة علاوي، وخلافًا لما يقال بأنها مدعومة من السعودية، أو غيرها، فإن الحاضن الأساس لها هي تركيا، وأن الدعم الإقليمي الخليجي والمصري والتشديد وراء علاوي كانت بوابته أنقرة.

هؤلاء هم اللاعبون الإقليميون الأساسيون. أما السعودية فهي (دخيل) على الشأن العراقي. لم تتعاط معه بشكل جاد واستراتيجي في يوم ما، اللهم إلا في فترة الحرب العراقية الإيرانية. والسعودية لم يكن لها يوماً مشروعاً إلا تخريبياً، هي كما دمشق وطهران، كانت تخشى من الوجود الأميركي في العراق، مع أنها كانت المساهم الأول في احتلاله. ولكن السعوديين خشوا بأن النجاح الأمريكي في العراق يعني أن تكون السعودية المستهدف الثاني بالاحتلال (كل من طهران ودمشق كانت تشعر بأنها التالية).

وحين انخرطت السعودية في تخريب اللعبة السياسية الداخلية العراقية، فإن بوابتها كانت طائفية، وليس لها صفة المقاومة (كما كانت دمشق وطهران تفتلان أو تشيعان). أي أن التناح الأمريكي ساهم قاعدتها وأموالها ليس لضرب المحتل بصورة مباشرة وقواته المتواجدة هناك، وإنما لقتل المدنيين الشيعية، فهنا كانت عقدها.

والسعودية فوق هذا، لم تراهن على أحد في العملية السياسية، بل كان تفكيرها اجتنائياً، يقضي بتدمير الديمقراطية التي هي في حد ذاتها خطر وقد تنتقل الى السعودية وتؤثر عليها (انظر العدد الماضي)، كما قادها تفكيرها الى محاولة تدمير أية إمكانية لنجاح حكم الأكثرية في العراق. هذا ما لم تفعله طهران، أو دمشق، أو أنقرة. والغريب أن رهان السعودية لم يكن عقلانياً، ولم يكن مؤسساً علمياً. فكيف يمكن أن يحكم ٥٠٪ من السنة العرب، بقية الشعب من الكرد والشيعية والتركمان؟! كيف يستعيدون ذلك، بعد حل الجيش العراقي الذي كان فرس الرهان لتغيير مجريات السياسة؟ وكيف يتم ذلك في ظل معارضة أميركية سورية تركية إيرانية، ما فعلته السعودية لم يكن عملاً سياسياً، بل حقدًا طائفيًا، أبعدها من رؤية مصالحها بعين الحكمة.

وحين بدأ أن الأميركيين غير قادرين على الصمود في العراق، وأن العنف الطائفي لم يعد قادراً على تغيير الوضع، لم تنتقل السعودية - كما فعلت دمشق - الى المشروع الموازي لتبني خياراتها المستقبلية - في العلاقة مع ذلك البلد. فلم تحصر كل علاقاتها بأطراف خارج المعادلة السياسية، واستعدت الجمهور العراقي الذي هو في أكثريته يكرهها، بمن فيهم السنة الذين يحملون السعودية مسؤولية المساعدة في احتلال العراق وإسقاط نظام حكم صدام حسين.

السعودية لم تستعد علاقاتها القديمة مع السياسيين الذين وصلوا الى الحكم فيما بعد. لم تحترم المالكي الذي زارها كأول دولة بعد توليها رئاسة الوزراء، ولم تحترم قبيلة الجعفري الذي زارها مراراً قبل وبعد سقوط صدام حسين. ولم تستقبل يوماً رئيساً كردياً، أو قيادياً كردياً إلا في التعتية بموت الملك فهد؛ بل أن الرياض أعلنت باستعلاء

أنها رفضت أن يزورها المالكي ليحل بعض المشاكل العالقة بين البلدين.

الآن تأتي السعودية متأخرة جداً في محاولة يائسة لتبني (من الصفر) تحالفاتها في العراق، فما عسى أن يفيد هذا؟

إن العمل السياسي بحاجة الى تراكم كيما ينتج. والسعودية مبتدئة (عراقياً).

خلال السنوات الثلاث الماضية، بدل أن تفكر السعودية في إعادة علاقاتها مع العراق وبناء خطوط لقاء مع قاداته السياسيين، كما كان الأميركيون يريدون، انتقلت - ويا للجهل - الى التشجيع بالنفوذ الإيراني والتحديث؛ ولكن عبر الإعلام فحسب، والإعلام لا يغيّر شيئاً، ولن يغيّر في الحالة العراقية، حيث يوجد إعلام محلي صاحب بأكثر من ثلاثمائة فنانة، وأكثر من سبعمائة صحفية؛

على السعودية أن تبدأ بحفر الصخر العراقي، وأن تبني المستقبل.

هذه هي النصيحة التي يمكن تقديمها لنظام لم ينتص يوماً!

أما الآن، فاللاعبون الإقليميون المجاورون للعراق ثلاثة من الكبار: نجاد، والأسد، وأردوغان. والأميريكي بالطبع؛

لم يبق سوى الأردن والسعودية.

أما الأردن، فهي تفتتت على العراق حياً أو ميتاً، وقد حاولت أن (تتفرعن) على العراقيين رغم أنها تعتنش على محنتهم، بدعم القاعة، ولكنها تلقت صقعة عام ٢٠٠٦ شعبة وسياسية، وتهديداً مباشراً بقطع الدعم عنها، فخرست حتى الآن؛ وحسناً فعلت! أما مصر، فكانت أرغمتها ليس في فهم القضية

العراقية، بل في متابعتها كذيل للسياسة السعودية. ولا هل يفعل أن يتورط مبارك في تصريح يقول بأن الشيعية العرب عملاء لإيران؛ وهل أغلبية الشعب العراقي لا شيعية؟

يمكن لمصر أن تحصل على موطء قدم في حالة واحدة، إن دخلت العراق كلاعب مستقل عن السعودية، ويمكنها أن تكسب إقتصادياً بشكل كبير، كما يمكن أن تبني لها نفوذاً حقيقياً. مصر هي الأكثر حاجة الى خصّة تعيد لها الحيوية والدور المفقود على مستوى العالم العربي جميعه وليس العراق فحسب.

بيد أن السعودية كما مصر تحاول البرز تركيا كعادل (سني) للنفوذ الإيراني (الشيعي)؛ ولكن تركيا لها أجندتها ومصالحها الخاصة، ولا تتحرك بالإنابة عن أحد كما هو واضح من سياستها العراقية.

والسعودية سبق لها أن اعتقدت بأن أميركا ستعمل مصالحها - أي السعودية - ثم اكتشفت أن عليها أن تحك جلدنا بظفرها، وتتولى بنفسها أمرها. وحين تولت الأمر، اكتشفت أن بوش، ثم أوباما، لهما استراتجية واضحة، ومن لا استراتجية له، عليه أن يتبع الآخر!

فألي أي اتجاه تحاول السعودية؟ مع الحلف التركي، أم مع سوريا، أم تتواضع وتعترف قدر نفسها وتتعاون مع الجميع كيما توطد أقدامها، كما يفعل الآخرون تماماً.

ليس هناك فيتو إقليمي ولا عراقي على دور سعودي، المهم أن تعرف السعودية ماذا تريد!



علاوي: رئيس وزراء بأني ثمن!

الطالباني رئيساً للمرة الثانية

المالكي: مستقل وغير مرغوب فيه!

مقتدى: الحزب الأكثر شعبية في العراق

هل يكون علاوي مرشح التوافق الإقليمي؟

العراق وصراع النفوذ بين الرياض وطهران

عمر المالكي

يتحدث البعض اليوم - ولما تشكل الحكومة العراقية الجديدة بعد - عن صراع بين النفوذ الإيراني والسعودي في العراق. وفي هذا اختزال مخل للحقيقة. فالسعودية لاعب جديد في الساحة العراقية لم تتوطد أقدامه بعد. وليس للسعودية حتى الآن مشروع واضح، وإن كنا في هذه المقالة نحاول تلمس ملامح الدور الذي تريد السعودية أن تلعبه. ثم إن اللاعبين في العراق أكبر من أن يختزلوا في جبهتين متنافستين: سعودية وإيرانية.

العراقية وما يتبعها من نفوذ خارجي متبدلة للغاية.

يكفي أن نذكر بأن رئيس المجلس الأعلى العراقي، عمار الحكيم، والذي يمثل الجناح الشيعي الأكثر قرباً من طهران، قبل دعوة السعودية وزارها واجتمع بمسؤوليها. وإذا افترضنا أن هناك صراعاً في النفوذ بين طهران والسعودية، فهذا يضعنا أمام أحد احتماليين: إما أن النفوذ الإيراني على الحكيم كما على أطراف أخرى ليس بالحجم الذي يزعمه الإعلام (السعودي منه خاصة)، أو أن العلاقة الوثيقة بين طهران والحكيم ليست بذلك الوثوق، وبالتالي فإن لدى الحكيم أو غيره قدراً من الإستقلالية أو الرفض، أو عدم الثبات في العلاقات مع طهران.

تري هل كان الحكيم سيزور الرياض لو كانت طهران معارضة لأي دور سعودي في

على أرفع المستويات وبدعوة من الملك أربعة من القيادات العراقية حتى الآن: (الزعيمين الكرديين الطالباني والبارازاني؛ والسيد عمار الحكيم؛ وطارق الهاشمي). لكن أحياناً لم يتحدث عن تدخل أو نفوذ سعودي، ولا أحد ناقش ماذا بحث هؤلاء مع القيادة السعودية. ولم يسأل أحد عن سرّ النياشين والقلادات الذهبية السعودية التي أعطيت للقيادتين الكرديتين، ولماذا حُجبت عن الحكيم، ولا عن الدور الذي قد تلعبه السعودية في قادم الأيام.

التدخل الإقليمي حقيقة واقعة في الشأن العراقي. شأنه في ذلك شأن التدخل الدولي الأمريكي والبريطاني والروسي وغيره. ولكن التساؤل يبقى دائماً حول مدى هذا النفوذ، وإمكانية استمراره.

يمكن القول بأن خارطة التحالفات

انقلبت الدنيا ولم تقعد حين توجه الرئيس الطالباني، وقيادات في الائتلافين الوطني العراقي، ودولة القانون، وبعض قيادات التيار الصدري، إلى طهران، تحت حجة المشاركة في احتفالات النوروز، وتبين أن الجميع عقدوا اجتماعات مكثفة هناك لتدارس نتائج الانتخابات العراقية، وإمكانية التحالف بينها لتشكيل الوزارة الجديدة.

يومها، صبّ الإعلام السعودي جام الغضب على إيران التي تتدخل في الشأن العراقي، كما أن قادة القائمة العراقية، برئاسة علاوي، أدانت تلك الاجتماعات، ولحت إلى أنها لم تدع إليها.

الآن تتكرر السبحة في الاتجاهات الأخرى: فبعد قيام جهات عديدة من القيادات العراقية بزيارات متتابعة إلى أنقرة ودمشق، جاء الدور على السعودية، التي استضافت

الإيرانية؛ لكن هذا لا يغير من طبيعة التشاتم بين الأحزاب العراقية؛ فالمالكي يعتبر التيار الصدري عميلاً للخارج (ويقصد إيران)؛ يبقى علاوي، رئيس الوزراء السابق، فهذا لم تكن السعودية راضية عنه، إلا بعد أن خرج من الوزارة، وأصبح حليفها الأول. ولكن علاوي على خلاف مع كل القوى السياسية المحلية تقريباً الكردية والشيعية. ومع هذا، فإنه مقبول عربياً: سورياً وسعودياً. وإيران لم تضع فيتو عليه، بل هو من وضع فيتو على نفوذها تخصيصاً. ولكن علاوي لا يستطيع أن يصل إلى رئاسة الوزراء إلا بدعم من طهران.

من كل هذا نستنتج بضع حقائق:

■ الشعب العراقي عامة، والقوى السياسية المحلية خاصة، غير ثابتة الولاء لجهة سياسية، ولا إلى ائتلاف بعينه، ومن الصعب جداً ضمان استمرار نفوذ لدولة محددة ومستوى وحجم واحد لمدة طويلة.

■ أن النفوذ الإقليمي كما الدولي: الأميركي، له حدود في رسم اللعبة، فهناك الناخب العراقي بدرجة أساس، وهناك الشخصية العراقية الفلقة ذات النزعة الاستقلالية والفردانية



علاوي، هل هو مرشح سوريا؟

الحادة، وهناك سيولة في التحالفات المحلية، وتقلبات سريعة لها.

■ أن المال ليس صانعاً حتمياً للنفوذ السياسي؛ أو لنقل فإن النفوذ السياسي في وضع خاص مثل العراق، لا يفيد فيه المال كثيراً؛ فمن بيده مصادر الدولة لماذا يكون بحاجة إلى المال الخارجي مكلف الثمن؟! ولهذا فإن المال السعودي وغيره رغم كثرته - لعب دوراً محدوداً في الانتخابات العراقية الأخيرة. فهناك كثيرون استلموا المال من جهات متعددة، خاصة السعودية، ولم ينتخبوا أبداً منها؛ إن الناخب العراقي، خاصة الشيعي منه، له مفاتيح خاصة للحصول على صوته، ليس أقوالها التأثير الخارجي، ولا

مع الأطراف الإقليمية أو المحلية العراقية، فإنه أي المالكي كما حزب الدعوة يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا.

أما مقتدى الصدر، فأثبتت تياره من خلال الانتخابات الأخيرة، أنه أكبر (حزب/ وليس كتلة أو ائتلاًفاً) عراقي على الإطلاق. لم يحصل حزب غيره، لا كردي ولا عربي، لا شيعي ولا سني، على عدد من المقاعد تضاهيه (٤٠ مقعداً). هذه مفاجأة الانتخابات العراقية بحق.

لكن التيار الصدري، المعروف تاريخياً بأنه ليس أقبراً لدى إيران، كان في صراع مع جبهات متعددة: بدأت بالمرجعية الدينية/ السنيّة، وخسرها؛ ثم مواجهة مع علاوي رئيس الوزراء الأسبق، فتحت مهاجمة النجف، وخسر المعركة؛ ثم تمت مواجهة بينه وبين حليف إيران - المجلس الإسلامي الأعلى؛ وأخيراً تمت مواجهته بعنف ودمودية من قبل حكومة المالكي أّت إلى خروج مقتدى الصدر إلى ترك الساحة والإقامة في إيران. ولم يكتف المالكي بذلك، بل أنه وقبل ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات الأخيرة، أصدر أمراً بالقبض على مقتدى الصدر، وزاد بأن جعل حملته الانتخابية وماكنته الدعائية موجهة ضد التيار الصدري.

وفوق هذا كله، فإن السنة العرب، والذي كان مقتدى الصدر يعتقد أنه الأقرب إليهم بين كل القوى الشيعية، اتهموه بأنه كان وراء المواجهات والقتل المتبادل بينهم وبينه أثناء عام ٢٠٠٦ أو ما سمي حينها بـ (معركة السيطرة على بغداد).

أيّن يمكن تصنيف مقتدى الصدر من مراكز الجذب والنفوذ الخارجية؟

الرجل واضح في تبنيّه مقاومة الاحتلال الأميركي، وهو يقدم نفسه وحزبه كتسعة من حماس وحزب الله. والتيار الصدري، بجمعه غير مرغوب فيه أميركياً وبريطانياً، وسعودياً (رغم أنه زار السعودية ذات مرة، وقابل عدداً من مسؤوليها بعد أدائه الحج). وإذا كانت دمشق وأنقرة لا ترفعان الفيتو ضده، فإنه ليس خيارهما بأيّة حال. تبقى طهران التي لها الكثير من الحلفاء المتضادين والمتخاصمين. ويعتبر الصدر، الأكثر حرصاً على استقلال قراره، لدرجة أنه عقد اجتماع قيادته الأخيرة في تركيا، وليس في طهران. ومشهور لدى السياسيين العراقيين بأن مقتدى الصدر بالذات، يرفض المساعدات

العراق؟ وهل كان ذلك سيحدث لو أن الحكيم مجرد خاتم في يد طهران؟!

الأكراد أيضاً أقرب إلى طهران وأنقرة منهم إلى الرياض. واستثمارات البلدين في كردستان العراق أكبر بكثير جداً من الاستثمار السعودي، بل أن هذا الأخير لا يقارن حتى باستثمارات الإمارات. وإذا أخذنا الطالباني، الرئيس العراقي، كحالة. فهو أقرب الأطراف الكردية إلى طهران، وأقربها إلى دمشق، وهو - من الناحية النظرية والواقعية - يفترض الأبعد عن الرياض. فلماذا زار السعودية، وأعطى تصريحات مرحبة بالدور السعودي، وبالسعودية وحكومتها، مع أن مصالح حزبه ليست في هذا الاتجاه، لا على صعيد السياسة المحلية العراقية، ولا على الصعيد الإقليمي، حيث حدود السليمانية ملتصقة بالحدود الإيرانية.

والمالكي، رئيس الوزراء العراقي، ورئيس حزب الدعوة، متهم من قبل حلف المعتدلين العرب بأنه عميل لإيران؛

والحقيقة فإنه أبعد الأطراف الشيعية عن طهران؛ كما أنه أبعداها عن دمشق.

وإذا كنّا نتحدث عن مستوى ما من الاستقلالية، فإن المالكي هو أكثر الأطراف العراقية قاطبة من حيث الإستقلالية. ولذا ربما، لم ترحل له دمشق، ولا طهران، كما السعودية نفسها. ويبدو واضحاً الآن، أن هناك فيتو من هذه العواصم الثلاث على عودته رئيساً للوزراء كل لأسبابها الخاصة.

فطهران تعتبره غير مطيع؛ وسوريا انزعجت من اتهامه لها بانها وراء التفجيرات وأنه حاول تحريك مجلس الأمن ضدها؛ والسعودية - الجاهلة بالسياسة العراقية - اعتبرته شيعياً، وهذه تهمة تكفي لإدانته؛ وإنّه لتعجب أن كل الأطراف ذات العلاقة

بالعواصم الثلاث (طهران ودمشق والرياض) تكن العداء الشديد للمالكي. فمن يعتبروا كحلفاء إيران هم ضد المالكي: الصدرين والمجلس الأعلى، والبعثيين والسنة العرب المقربين من سوريا ضده. وعلاوي وحلفاؤه من الأطراف كافة ضده. ونفس القول يمكن تطبيقه على الأكراد الذين وقف المالكي ضد مشروعه في كركوك ومحافظة نينوى، كما رفض أن يكون للسلطات المحلية الكردية دور في موضوع الاستثمارات النفطية في كردستان.

أيّاً كان السبب في توتر علاقات المالكي

المال الانتخابي.

■ إن اللابعين الدوليين والإقليميين لا يستطيعون المراهنة على لاعب محلي عراقي واحد. ومن يفعل ذلك يكون خاسراً. لنأخذ مثلاً الولايات المتحدة، فإنك لا تعرف من من اللابعين الأثريين لديها؛ وكذلك يمكن القول عن بريطانيا؛ وحتى إيران تبدو الآن أقرب إلى القبول بعلاوي (مع تقصيص لأجنته) رغم أن الأخير ما انفك يهاجمها، والطعن فيها بمناسبة أو بدون مناسبة. ولكنه اضطر مؤخراً (٢٠١٠/٤/١٣) أن يرسل وفداً من كتله السياسي إلى طهران ليخطي بقبولها. المرشح الواحد لا يصنع منه نجماً؛ فالسلطة في العراق منقسمة وتحتاج إلى جمع مجموعة من اللابعين وليس لاعباً واحداً.

الصورة العراقية في المخيال الإيراني

السعودية، ودول إقليمية أخرى، وضعت كل بيضها في سلة الانتخابات العراقية الأخيرة إلى جانب علاوي. ولكن السعودية تدرك قبل وبعد الانتخابات بأن العراق متعدد، والحكم فيه لا يمكن أن يكون فئوياً خالصاً، ولا لجاعة دون أخرى. تلك مسألة لها علاقة بالديمقراطية التوافقية، أو ما يسمى بالخاصة. والخاصة مفيدة جداً للعراق ومن يشبهه في تركيبته السياسية والاجتماعية، ورغم الشوائب التي وجهت لها، فإنها على الأرجح ستبقى، وهذا ما أكدته الانتخابات الأخيرة، البديل عن المحاصصة هي ديكتاتورية فردية/ طائفية/ عسكرية. وخير للعراق أن يمشي ببطء في مناخ حر وديمقراطي، من أن يرغب سرعياً في مناخ ديكتاتوري على طريقة الحكم السابق.

والسعودية، التي أدركت هذا الأمر، سبق لها أن وضعت رهانها على شخص واحد هو علاوي. الآن، ماذا بيدها أن تفعل؟ هل تقبل المحاصصة، أم ترفضها فتميش تهميش الموالين لها، وتهميشها هي أيضاً لفترة طويلة من أن تلعب دوراً على الساحة العراقية؟

يبدو أن الإيرانيين والسوريين متفقون على معارضة عودة المالكي إلى الحكم. لكنهم ليسوا بالضرورة قد اتفقوا على من يكون رئيساً للوزراء. قد ترغب دمشق في علاوي رئيساً، وهو مرشحها على الأرجح، كما هو مرشح السعودية. وإيران من جانبها وإن

كانت تستطيع أن تأتي بغير علاوي، لكن تفكيرها يختلف عن السعوديين في التعاطي مع الأشخاص والمصالح السياسية. إيران قد تكون تفكر على هذا النحو:

■ إن تبني خيار علاوي رئيساً للوزراء، يعني تهدئة الصراع على المستوى الإقليمي، خاصة مع السعودية. وإن منح الأخيرة دوراً في العراق يخفف من غلوائها، وسياساتها، وليس من مصلحة إيران في الوقت الحاضر، كما ليس من مصلحة سوريا فتح جبهات صراع في الجسد العربي. بمعنى آخر، إن قبول علاوي رئيساً للوزراء، فيه إرضاء للسعودية، واعتراف بدورها، وتعويض لها عن الخسائر التي لحقت بها في الماضي.

■ إن تبني علاوي رئيساً للوزراء، سيدعم العلاقات السورية الإيرانية. إن لم يشهد تاريخ المنطقة تحالفاً استراتيجياً كالتحالف بين البلدين. وإن تقوية سوريا في محيطها الإقليمي هو بالضرورة مفيد لطهران أيضاً.

■ إن القبول بعلاوي رئيساً للوزراء، فيه إرضاء للسنة العرب من العراقيين، الذين خسروا السلطة بعد سقوط صدام حسين. هم بحاجة إلى تعويض نفسي وعلمي. ووصول علاوي يمنح الحكم في العراق ثباتاً، ويخفف من الصراع الطائفي على مستوى المنطقة، والذي تستأكل به السعودية في مشاريعها. هذا الأمر، مفيد للعراقيين من السنة العرب، وللعراقيين عامة.

■ إن القبول بعلاوي رئيساً للوزراء، يعني فك الحصار السياسي والإعلامي العربي الرسمي عن العراق، والذي تنصدر له السعودية، ومن خلفها مصر ودول الخليج، خاصة الإمارات وقطر. أي أن علاوي المقبول إقليمياً، بإمكانه أن يعيد تنسيق العراق في محيطه العربي، وهذه فائدة طالما أكد عليها علاوي في إعلانه الانتخابي.

■ كما أن القبول الإيراني بعلاوي، يعني أن الولايات المتحدة ستسحب من العراق بقواتها، وهي أكثر اطمئناناً على مصالحها وتقوؤها. نظراً لاشتراك القوى الإقليمية المولية في الحضور ببغداد، ولأن توجه علاوي متماشٍ مع الخط الأميركي بشكل عام. وإيران كما سوريا، يههما خروج القوات الأميركية، مع أن هناك من يشكك في رغبة إيران ما لا يحل ملغها النووي، لأن الوجود الأميركي العسكري في العراق معوق أميركا عن شن هجوم عليها على خلفية

منشأتها النووية. كذلك فإن السعودية لا ترحب بخروج القوات الأميركية، وترك الحبل على الغارب للحلف السوري الإيراني، ففي هذه الحالة هي خاسرة. لكن أن تخرج القوات الأميركية وعلاوي على رأس السلطة، فذلك يمنح السعوديين اطمئناناً أكثر، من أن العراق لن يتحول إلى أداة ضدها.

■ لكن إيران، لا تستطيع أن تقبل بعلاوي إلا



مفتى الصدر في السعودية

في حال توافر شرطين، نظن أنهما متوافران بقدر كبير:

الأول - أن يحتمل المزاج الشيعي ووضع القوى السياسية الشيعية الثلاث: حزب الدعوة، المجلس الإسلامي الأعلى، وتيار الصدرين، يحتمل القبول بعلاوي رئيساً للوزراء. ومعلوم أن الأخير شديد العداء للمالكي، كما أنه فعل ما فعل تجاه الصدرين حين هاجمهم في النجف. ولكن العلاقة مع المجلس الاسلامي الأعلى حسنة بقدر ما، وقد رأينا دفاعاً من الحكيم عن علاوي وقائمه. بيد أن مما يخفف من معارضة حزب الدعوة، أن لا بديل لديه عن مرشحه المالكي؛ وأن الاطراف الشيعية الأخرى لا تميل إلى مرشح رئاسة وزراء من الدعوة. وبالنسبة للتيار الصدري فإنه يستحيل عليه القبول بالمالكي، ولكنه (قد) يقبل بعلاوي ضمن صفقة سياسية، وإن كان ليس مرشحه المفضل. ومن جانب آخر، ليس للمجلس الأعلى مرشح يمكن أن ينجح، خاصة بعد سقوطه في الانتخابات، وعدم حصوله إلا على أقل من عشرين مقعداً، وبالتالي فإن قرار الائتلاف الوطني عملياً هو بيد التيار الصدري، الذي ليس له مرشح لرئاسة الوزراء. ومن المرشحين المستقلين حسين الشهرستاني، وأحمد الجبلي، وكلاهما حظاً ضعيف كمرشح تسوية، خاصة الجبلي غير المقبول أميركياً أو سعودياً، أو أردنياً. هذا التعويم يفيد علاوي، الذي يريد أن يصل

بعض تشددهم فيما يتعلق بكركوك ونيوى ورئاسة كردي للعراق (صار في حكم المؤكد ان الطالباني سيكون رئيساً). هذا الأمر نطن ان السعودية عملت على حلحلتها، ويحتمل لها النجاح رغم الصعوبة الشديدة التي تكتنف ملف الخلاف الكردي - السني.



هل الرياض مانحة للسلطة؟

لكن ماذا عن المقلب الآخر؟. فحتى الآن، لم يظهر أن الإنتلافين الشيعيين يعلنان من أجل أن يكون علاوي رئيساً للوزراء. المالكي هو الذي يدير ائتلاف دولة القانون، ومقتدى الصدر هو الرئيس الفعلي للائتلاف الوطني وليس عمار الحكيم. وكان ينبغي أن تتفاوض الرياض - إن أرادت - مع التيار الصدري، الذي له الكلمة الفصل. لم تدع السعودية - بسبب إرثها العدائي - لا المالكي ولا الصدر، رغم أن علاوي لا يمكن أن يكون رئيساً للوزراء إلا بموافقتهم معاً، وليس واحداً منهما فحسب. السؤال لماذا هذه الإنتقائية لدى الرياض؟ وهل هي مؤقتة؟ أم هل لديها فيتو على كامل الائتلاف وليس على شخص بعينه؟ لا نعلم.. ولكن السعوديين، لم يبدؤوا جهاداً فيما نعلم للتنسيق مع دمشق، فضلاً عن طهران. وإذا ما قرر العاصمتان الأخيرتان أمراً، ولو كان ترئيس علاوي، فإن ذلك قرارهما المحض، وبالتالي سيكون علاوي مديناً لهما وليس للرياض. لازالت الرؤية السعودية مشوشة وغير مستقرّة. قاتلحول من منهج سياسي استتصالي الغائي، الى منهج رؤيوي بناء، يحتاج الى زمن. هناك الكثير مما على السعوديين أن يفعلوه. وهناك أمور أكثر عليهم أن يتعلّموها وهم يخوضون أحوال السياسة العراقية؟

(لنا الصدر دون العالمين أو القبر)؛ هذان الموضوعان: الرؤية الطائفية؛ والاستثنائية الإنتحارية في السياسة السعودية، تعيقها عن مشاركة الآخرين، وتلغي أية إمكانية لبناء نفوذ سعودي داخل العراق. على السعودية أن تتخلص من عقدها الطائفية في سياستها الخارجية؛ وأن تقبل بمنطق الشراكة، وليس الشركة.

علاوي كما قلنا هو خيار السعودية. وهذا حصل على ٢٨٪ من المقاعد. والوزارة بحاجة الى ثلثي المقاعد (٦٧٪). فكيف تحل السعودية المعضلة؟ لا يهّم من الناحية العملية إن كانت القائمة العراقية قد حصلت على ٩٠ صوتاً أو مائة صوت حتى. كما لا يهّم أيضاً إن طلب من علاوي تشكيل الوزارة أم لا؟ فهذا خلاف دستوري تمّ حله قبل الإنتخابات وخلاف ما يبتغيه علاوي. ففي المحصلة النهائية لن يستطيع علاوي تشكيل الحكومة حتى لو منح أولوية تشكيلها. سيصل خلال الفترة الممنوحة له الى طريق مسدودة، وسيعود أمر تشكيل الوزارة تالياً الى إنتلاف دولة القانون، الذي قد يكون حينها تحالف مع الائتلاف الوطني.

مشكلة علاوي أكبر من مسألة مقاعد. إن كتلته مهددة بالإنفراط في أية لحظة. وحتى لو قبل الشيعة به رئيساً للوزراء، هناك الأكراد الذين يدركون بأن علاوي هو آخر من يمثل مصالحهم في موضوع كركوك ونيوى. والسنة العرب الذين هم في القائمة العراقية تتناقض رؤيتهم ومواقفهم السياسية مع المصالح الكردية الخاصة. وقد انزعج الأكراد من طلب بعض أركان القائمة العراقية أن يكون الرئيس سنياً عربياً، بل أن بعضهم زاد الأمر سوءً بأن طالب بتولي سني عربي رئاسة البرلمان. ومعلوم أن الأكراد من ناحية العدد السكاني أكبر من السنة العرب. ملخص القول هنا، أن السعودية تحاول الآن تعبيد الطريق لوصول علاوي الى رئاسة الوزراء. وهذا هو ما تستهدفه من (استدعاء) قيادات عراقية كردية وشيعية وسنية الى الرياض للتفاوض معها.

يحتمل أن تكون السعودية قد طلبت من الطالباني والبارازاني تخفيف شروطهما الخاصة بمواضيع الخلاف مع القائمة العراقية كيما يقبلوا بعلاوي رئيساً للوزراء. ويفترض أيضاً أنها طلبت من طارق الهاشمي أن يتنازل هو الآخر وبقية النواب السنة عن

الى مقعد رئاسة الوزراء بأية طريقة. الثاني - أن يخضع علاوي - إذا ما أراد أن يكون رئيساً للوزراء - لشروط مساومة قاسية في الوزارة. بحيث تبقى السلطة للكتلة الأكبر (الإنتلافين الشيعيين) خاصة في الوزارات الأمنية. ويبدو أن علاوي سيقبل بهذه المساومة، وهو يعلم بأنه لا يستطيع أن يصل الى مجلس الوزراء ولا البقاء في المنصب إن لم ينضبط بضوابط الشراكة في السلطة؛ أو إذا ما حاول أن يلوي ذراع إيران ويقترح فضائها السياسي. حينها يكون البرلمان المكان الذي يُسقط فيه.

الصورة العراقية في المخيال السعودي

وهي صورة مشوشة غير واضحة المعالم. فالسعودية تدخل العراق لا على قاعدة تقاسم النفوذ، بل على قاعدة اجتثاث مواقع غيرها والجلوس محلهم. وهذا يستحيل وقوعه في المدى المنظور. والسعودية تدخل العراق أيضاً، على قاعدة التوازنات الطائفية الإستتصالية، وليس على قاعدة الشراكة بين مكونات الشعب العراقي. بمعنى أنها تتحرك وكأنها تسترد الحكم من فئة تسلمه الى فئة أخرى.



الرياض: تخفيف غلواء الهاشمي

وهذا أيضاً يستحيل حدوثه في المدى المنظور. يفترض أن تدخل السعودية العراق على قاعدة إيجاد موطء قدم لنفوذها على المدى البعيد. لأنه - من الناحية العملية - لا يوجد لديها الشيء الكثير الذي تستطيع به الآن مغالبة الآخرين من اللابعين المحليين أو الإقليميين. بكلمة أخرى، فإن مقارنة السعودية للموضوع العراقي يفترض أن تعتمد على مدى زمني أبعد، وأن تقارب الموضوع العراقي كما هو على الأرض، وليس على أساس أوهامها ورغبيتها هي، أو ميولها الطائفية. وأن لا تكون مقاربتها على أساس سياسة (رامبو/ بوش) الإستثنائية

القاعدة) ورقة رابحة

صراع النفوذ بين الدفاع والداخلية

محمد قستي

عادت مفاجئات بيانات وزارة الداخلية مجدداً. وعادت الأسئلة القديمة المتجددة معها. بالنظر الى ما تحويه البيانات من معطيات تفرض نمطاً مختلفاً من التحليل غير ذلك الذي طمحت وزارة الداخلية أن تمليه على المراقبين. لا ريب أن مساحة الإهتمام بنشاطات القاعدة قد تقلصت على المستوى الإعلامي، ليس فقط بسبب الضربات الموجعة والقاتلة التي أصابت صميم التنظيم في أكثر من مكان في منطقة المشرق العربي بدرجة أساسية وخصوصاً في المملكة والعراق وسوريا ولبنان. وبالتالي أصبح هناك هامش محدود لمناورة التنظيم دفعت به الى العودة إلى مواقعها الأولى. أي الأطراف (افغانستان، اليمن، الصومال، والمغرب). بعد أن كان يسعى لسنوات التسلل الى المراكز (العراق، سوريا، لبنان، مصر، وأخيراً فلسطين).

ليست التصدّعات البنيوية التي ضربت التنظيم وحدها السبب في تراجع الإهتمام به إعلامياً، ولكن أيضاً بسبب تكتشف معطيات بأن القاعدة وفروعها، على الأقل في بعض الأماكن، قد أصبحت جزءاً من اللعبة السياسية، بل هناك من ينظر إليها بوصفها أداة بيد أجهزة أمنية إقليمية. ففي اليمن على سبيل المثال، بات كثير من المعارضين سواء في الشمال أو الجنوب على فتاعة تامة بأن القاعدة تحارب الى جانب نظام علي عبد الله صالح. هكذا كان حالها علنياً في الحرب الأهلية سنة ١٩٩٤، وهكذا كان حالها في بعض المراحل بدخول بعض المجموعات القاعدية في مواجهات عسكرية مع الحوثيين، قبل أن يكبدوهم خسائر فادحة ما اضطرت المجموعات تلك بإخلاء الساحة بعد تحذيرات من القيادة العسكرية الحوثية بأن مقاتلي القاعدة سيتعرضون لعقاب أشد قسوة في حال عادوا للمشاركة في حرب النظام اليمني ضد الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون.

تصريحات الأمير خالد بن سلطان حول إنشاء مدينة عسكرية على الحدود الجنوبية، ومواصلة إخلاء المناطق الجنوبية ونقلهم إلى مناطق خلفية، والتأكيد على دعم الملك عبد الله للقوات المسلحة المرابطة على الحدود، توجيه رسائل واضحة إلى إيجابيات عدة بأن الجيش سيصير القاصع عن ملف الحدود اليمنية السعودية، وبذلك يكون الأمير سلطان قد استكمل إجراءات التحكم بملف اليمن الذي هو المسؤول عنه في العائلة المالكة، وبالتالي خسارة الأمير نايف جزءاً من نفوذ يراهن عليه في موضوع مكافحة الإرهاب.

في واقع الأمر، أن خروج أو تخفيض دور حرس الحدود التابع لوزارة الداخلية يحمل في طياته رسائل

تقارير متطابقة يمنية وسعودية ألمحت إلى أن القاعدة أصبحت بمثابة حبل التجاذب بين الرياض وصنعاء، فكلاهما يريدان أغراض محددة، وقد يحيله الى ورقة ضغط أو كرة لهب إن تطلب الأمر. ولأن اليمن والمملكة اللقتا في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من حيث العضوية التنظيمية، فإن الجغرافيا والأمن يلعبان دوراً في التعاون بين البلدين لجهة التعامل مع الملف بطريقة تخدم مصالح الطرفين.

الدفاع والداخلية .. معركة الصلاحيات

ما لا يعرفه كثيرون. أن الأمير نايف كان من

للأمير نفسه، بأنه لم يعد قادراً على ضبط الحدود ومنع المتسللين (إقراط الأمير خالد بن سلطان في استعمال كلمة متسللين خلال شهور الحرب ضد الحوثيين كان يستلطن غمراً من فتاة الأمير نايف المسؤول عن حماية الحدود) من الدخول الى أراضي المملكة والعبث بالأمن.

الصراع بين الدفاع والداخلية هو صراع عائلتين تسعى الى ترسيخ نفوذها في الدولة، قصراع النفوذ بينهما يأخذ أشكالاً متعددة أمنية وسياسية وتجارية، وليس هناك ما يحد من غريزة الصراع لدى أي منهما، لأن المعركة تجري على امتداد الدولة بكامل حملاتها.

مقربون من الأمير نايف يتحدثون وجع الضربة التي سدها آل سلطان لهم في الحرب الأخيرة في اليمن ضد الحوثيين، فقد خسر وزير الداخلية الأرض والنفوذ وممرات حيوية للتجارة. كانت الداخلية تحصد في عمليات مكافحة الإرهاب حصصاً كبيرة من موازنة الدولة بدأت أول مرة العام

ليست التصدّعات البنيوية التي

أصابت (القاعدة) تكمن وحدها

في تراجع الاهتمام بها إعلامياً،

ولكن الأهم أنها أصبحت جزءاً

من اللعبة السياسية والأمنية

٢٠٠٤ حين حصل الأمير نايف على ٣٠ مليار ريال لتطوير الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ومكافحة ضباط ورجال الأمن بقعل ما أنجزوه في مواجهة (الفتنة الضالة).

ولأن آل سلطان هم من يثقون ببراعة فن الحصاد من حقول الدولة، فقد وجدوا بأن الحدود الجنوبية قد تتحول الى نهر من ذهب في حال أحسن الأمير خالد بن سلطان، والفتى من أبيه، التعامل مع موضوع الحدود بطريقة ترضي الملك وتحقق إجماعاً داخل العائلة المالكة، وإن كان للأمير نايف ألف سبب يدفعه للإرتياح في تحركات ابن أخيه.

تجدر ملاحظة ما جرى منذ نوفمبر ٢٠٠٩، أي مع بدء التدخل العسكري السعودي في الحرب اليمنية، حيث فرض الأمير خالد بن سلطان ومن ورائه الجيش مشهواً واحداً يحتل فيه موقعاً متقدماً، فيما توارى دور وزارة الداخلية والأمير نايف الذي ارتبط اسمه منذ ٢٠٠٣ بمكافحة الإرهاب (الفتنة الضالة). كان الاعتقاد السائد بأن غياب الأمير سلطان في الخارج لفترات طويلة لأسباب مرضية، ستمنح الأمير نايف فرصة ممارسة دور النائب الأول، والتصرف على أساس أنه الملك القريب القادم إلى العرش، خصوصاً بعد انزعاج الملك عبد الله للقسم الثنائية بينه وبين الأمير نايف، والتي بموجبها أصبح الأخير نائباً ثانياً.

ويقدّر ما كان آل سلطان يستشعرون خطر الأبعدين داخل العائلة المالكة بعد غياب الرأس، أي الأمير سلطان، فإن خطر القريب لم يكن مستبعداً، خصوصاً إذا كان القريب منافساً شرساً كالأمير



نايف وآله. ولذلك، كانت عودة الأمير سلطان إلى الديار قراراً انفادياً لنفوذ عائلته في الدولة، رغم أنه عاد بعد أن دخلت الحرب على الحوثيين في اليمن شهرها الثاني (أي ديسمبر ٢٠٠٩)، ولكنه جاء لاستكمال خطة بسط نفوذ على المنطقة التي كان الأمير سلطان يسعى لنزعها من شقيقه الأمير نايف. لم يطلق وزير الداخلية طريقة أخيه الأمير سلطان ولا أبنائه، ولكنه شعر بأنه يخسر منطقة نفوذ بمثابة منجم هائل من الذهب، ولكنه أراد إقناباً بأنه ما زال يمسك بملف الأمن ومكافحة الإرهاب، وألا يمكن ضبط الأوضاع الأمنية في الداخل سوى من خلال رجال وزارة الداخلية، وكل ذلك يأتي بعد أن خسر حرس الحدود دوره الأمني.

البيان .. أسئلة بلا إجابات

البيان الأخير الصادر عن وزارة الداخلية السعودية في ٢٤ مارس الماضي حمل أسئلة تتعلق بالحجم، وبالتوقيت، وبالأهداف. ولذا كانت الأسئلة الدائمة هي:

- هل بيانات وزارة الداخلية حول اكتشاف مخططات إرهابية ذات طبيعة (سياسية) أم (أمنية)؟
- هل يجب أن تخضع لقراءة أمنية محضه، أم لا بد من ادراجها في سياق أكبر، محلي وإقليمي

ودولي؟ خصوصاً وأن الرياض كانت للتو قد انتهت من احتضان مؤتمر حول مكافحة الإرهاب؟

- هل للتوقيت دور في مثل هذه الاكتشافات، خصوصاً وأن العملية استغرقت خمسة أشهر بحسب تصريحات الناطق بإسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي؟

هذه الأسئلة وغيرها تبدو محورية لناحية فهم أبعاد مثل هذه البيانات التي تقدم معطيات رقمية كبيرة، ومعلومات مغتوكة على مدى زمني طويل. بالنسبة للسؤال الأول، فإن بيانات وزارة الداخلية دائماً ما تلصق إلى شيء أقرب إلى السياسة منه إلى الأمن، بدليل أن البيانات لا تقدم شرحاً تفصيلياً لمواجهات أمنية جرت قريباً ولا تتحدث عن أسماء المعتقلين، ولا طبيعة العمليات العسكرية ولا أماكن وقوعها. كل ما جاء في البيان، كما في البيانات السابقة، يضيء على أرقام كبيرة (١١٥) عضو في تنظيم القاعدة نصفهم سعوديون، وعناوين مفزعة (تفجير منشآت نفطية وحيوية، واغتيال رجال أمن). ويكاد يتكرر هذان المعطيان في بيانات الداخلية منذ إحباط محاولة تفجير سيارتين مفخختين في منطقة بقيق الصناعية في فبراير ٢٠٠٦.

في قراءة بيانات وزارة الداخلية بعد ذلك نجد المعطيات تتكرر وفي كل الأحوال النتيجة هي قتل المحاولات: إعتقال عدد كبير من المعتقلين على مدى عدة شهور، محاولة تفجير منشآت نفطية وحيوية واغتيال رجال أمن.

في تحليل هذه البيانات، يظهر لأول وهلة رغبة وزير الداخلية الدائمة في التأكيد على محورية الأمن ودوره في حفظ الدولة، حتى باتت البيانات جزءاً جوهرياً من تظهير وجوده المركزي.

العدد الكبير من المتورطين في هذا المخطط يثير أسئلة حول جدوى برنامج المناصحة الذي يهدف إلى استيعاب الضالعين في العمل الإرهابي. مشاحة الوضع الأمني ملمح آخر يكشف عنه بيان وزارة الداخلية الذي يسمح بدخول هذا العدد الكبير وكسيات كبيره من الذخيرة

قد يبدو السؤال الكبير هنا لماذا تصمت فروع شبكة القاعدة عن اعتقالات أفرادها رغم أن عمليات الإعتقال تتم بحسب أغلب بيانات وزارة الداخلية السعودية على مدى عدة أشهر، ما يجعل إمكانية التعرف على أنباء الاعتقالات سهلاً، فضلاً عن صدور بيانات إدانة من فروع هذه التنظيمات. قد يثار سؤال هنا بأن الطبيعة السرية لهذا التنظيم هو ما يدفعه للكنم عدم تقديم مستمسك لأجهزة الأمن بارتباط المعتقلين بالتنظيم، وأيضاً المحافظة على الخلايا الأخرى، وثالثاً أن التنظيم يدرك سلفاً بأن لا مكان له في المناخ المفتوح، فليس هناك من سيدافع عن معتقليه أو يتعاطف معهم، بل إن دفاعه عنهم أو تبنيه لهم قد يجلب أضراراً فادحة بهم.

كل تلك الأسباب معروفة ويمكن إدراكها وتقهر خلفياتها، ولكن ما لا يمكن تصديقه بالضرورة أن اعتقالات بهذا الحجم الهائل تجري بعيداً عن الرصد من أية جهة، حتى من عوائل المعتقلين الذين لم يتسرب خبر منهم عن اعتقال أبنائهم، مهما بلغت

سرية التنظيم وانقطاع الاتصال بين أعضائه وذريهم، ولا ننسى أن كثيراً من المعتقلين موجودون في الداخل بحسب نص بيان وزارة الداخلية، فكيف حدث ذلك بعيداً عن المقرين منهم نسباً أو سبباً؟ ما يلتفت أيضاً أن التركيز على اعتراض قوات الأمن خليتين عن ارتباط مباشر بالتنظيم الضال (القاعدة) الذي اتخذ من أرض اليمن منطلقاً لتنفيذ عملياته الإجرامية، نقد غير مباشر للقوات المسلحة المرتبطة على الحدود والتي يقودها الأمير خالد بن سلطان، من أن الدور الذي يقوم به الجيش لم يكن

منذ التدخل السعودي في

حرب اليمن ضد الحوثيين،

شعر وزير الداخلية بأن ثمة

في وزارة الدفاع من يبيت

مؤامرة لتقليص نفوذه

بحال أحسن من دور حرس الحدود، بل إن دعوى منع المعتقلين التي كان يحملها الأمير خالد بن سلطان إلى الملك عبد الله من أجل تعزيز الرابطة وتخصيص الأموال الطائلة من الموازنة العامة، قد ثبت زيفها، حسب جماعة الأمير نايف، فصارال التسلل عبر الحدود الجنوبية قائماً، بدليل العناصر التي وقعت في قبضة رجال الداخلية.

الطريف في الأمر هو تجاوز بيان وزارة الداخلية لتجربة القوات المسلحة على الحدود منذ نوفمبر ٢٠٠٩، وربط المتجر الأمني الجديد بأحداث سابقة جرى في منطقة جازان في أكتوبر ٢٠٠٩، حيث اعتقلت الداخلية سعوديين وبعينين كانوا يخططون لشن هجمات داخل المملكة.

الفكرة المثيرة للإهتمام تكمن في الهدف من الإعلان عن تلك المعلومات حيث يربح البيان ذلك إلى (رغبة منها في إحباط المواطنين الكرام زوار البلد الأمين بما يخطط له أصحاب الفكر المتحرف من استهداف بلد المقدسات ومنهجه القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم خدمة لمخططات خارجية). وقد تبدو العبارة كلاسيكية لا تحمل دلالة محددة، وقد يصحح معلقاً رواية الجرجة الدينية في البيان، ولكن الجديد في الأمر هو الفكرة الأخيرة (خسة لمخططات خارجية)، فهل باتت (لعبة الأمم) الخيار الأخير أمام القوى المتصارعة في الداخل كما تبرز إخفاقيها في المسألة الأمنية كما في المسألة العسكرية (فقد أرجع الأمير خالد بن سلطان طول الحرب مع الحوثيين إلى دعم دول إقليمية ولا بد أن تكون إيران إحداها)، ولا يستبعد أن يستعمل الأمير نايف ذات الهجوم قنصيص إيران في صميم المخططات الخارجية كما تستدرج عطف الداخل ودعم الخارج ومال الدولة.

البترول والسياسة

السعودية تضع النفط تحت تصرف واشنطن

سعد الشريف

في بلد لا يعترف بولاية المرأة على نفسها، ولا بحرية التصرف في شؤونها، تصبح فيه للسيدة كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية ولاية مطلقة، فقد زارت هذه المرأة الرياض لأبلاغ أمر واحد: استعملوا ورقة النفط للضغط على الصين من أجل المشاركة في العقوبات على إيران. هنا بالتحديد وجبت طاعة المرأة، وطار الأمير سعود الفيصل إلى بكين وفي حقيبته رسالة من الملك عبد الله تشتمل على (عرض نفطي) بزيادة واردات الصين من النفط السعودي (تتراوح الكمية قبل العرض ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف برميل).

في رام الله، باعتبارها جزءاً من مشروع الاعتدال والتسوية، ويحاصر قطاع غزة لأنه يأوي حركة حماس والجهاد، وهما مكونان في مشروع الممانعة برأس إيراني، وهو يتسلل إلى صناديق الناجحين في أكثر من بلد إنتصاراً لفريق سياسي على آخر (لبنان والعراق)، وغالباً ما يكون العمل وفق قاعدة الرئيس بوش الابن (من لم يكن معنا فهو ضدياً)..

لا ننسى التطمينات السعودية التي تسبق حروب أميركا في إقليم الشرق الأوسط، والعبارة المعلىة تغيد دائماً: إننا على استعداد لتغطية حاجة السوق من النفط هكذا كان الحال في حروب الخليج الثلاث، وحتى في العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وقطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨. يناير ٢٠٠٩، ثمة من أعاد تلمين الدول المستهلكة للنفط، رغم أن لا أخطار محتملة على منشآت النفط ولا الممرات البحرية أو البرية التي يجبر منها هذا النفط إلى حين وصوله بأيدي المستهلكين.

ما هو سعودي اليوم بات أقرب إلى الأجندة الإسرائيلية أيضاً، هذا ما تفشيته كل المقارنات والمقاربات، حتى أن بعض الكتاب الإسرائيليين بات يتحدثون عن تحويل النفط السعودي إلى ورقة إسرائيلية. ليس على قاعدة الدعاية لإيران فحسب هو ما يجمع السعوديين والإسرائيليين، فقد تجاوز الطرفان هذه النقطة إلى ما بعدهما، وهماو للتناغم في الخطاب الإعلامي لدى الطرفين واضحاً، وكأن ثمة غرفة مشتركة تعد هذا الخطاب وتعممه.

السؤال الكبير هنا يحوم حول سر المجاهرة باستعمال الورقة النفطية السعودية من قبل واشنطن، فهل بلغ الضعف بدولنا إلى حد الكشف عن وهنها وهزائها، وبالتالي فهي لا تعدو مجرد (حارس منشآت) يزاوِل مهمة أمنية لحفظ وصيانة

شعروا بأن الأميركيين باتوا لا يراعون حتى أصول الضغط والطلب!

رفضت السعودية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ إقحام النفط في حلبة السياسة، وكانت ترى، وفق قناعة تبدو محكمة في تطبيقها العربي، بأن النفط لم يعد له مفعول سياسي، كما جاء على لسان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خلال العدوان على غزة العام الماضي في ظل مطالبات باستعمال سلاح النفط لإرغام الإدارة الأميركية بالضغط على حكومة ألامرست لوقف العدوان على أهالي

الصين الواقعة تحت تأثير غضبها من الخطوات الاستفزازية الأميركية (صفقة عسكرية لتايوان، واستقبال الرئيس أوباما زعيم التبيت دالاي لاما) تعاملت مع العرض السعودي لا باعتباره جزءاً من معركة واشنطن وطهران، وإنما أدرجته في سياق العلاقات التجارية بين الرياض وبكين. عاد وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في ١٠ مارس وحمل ذات الرسالة إلى الرياض، ولا يفوتنا هنا تكيّل طبيعة التنافس المتزايد بين الساسة والعسكر في الإدارة الأميركية.

الرياض التي شعرت بأن عرضها النفطي لم يكن مغزياً بالنسبة للصين لناحية الدخول في حملة العقوبات الأميركية على إيران، ردّت على تصريح غيتس للصحافيين في أبوظبي في ١١ مارس الذي قال فيه (لدي شعور بأن هناك رغبة لدى السعودية والإمارات لاستخدام نفوذهما بصفتهم دولتين منتجتي للنفط لإقناع الصين بالموافقة على فرض عقوبات جديدة على طهران بسبب برنامجها النووي) بل زاد في درجة تطلّعه بالقول بأن الرياض وابو ظبي على استعداد للقيام بخطوة ماثلة لدى روسيا، وإن كان ذلك أقل ضرورة. نفت الرياض في اليوم التالي (١٢ مارس) من أن تكون المباحثات مع وزير الدفاع غيتس قد تطرّقت إلى موضوع استغلال الرياض نفوذها للضغط على الصين من أجل اقناعها بالموافقة على فرض عقوبات على إيران.. وفيما يبدو، جاء النفي بعد أن أقرت المسؤولين الأميركيون في البورج باستعمالهم ورقة النفط السعودية في معاركهم مع إيران والصين، فيما يترك انطباعاً وكأن المسؤول السعودي المعني بتطبيق الأمر ليس سوى مولى لقبيلة غازية، ما تسبّب في إحراج المسؤولين السعوديين، الذين

السعودية قطّعت سبلها في

محيطها العربي والإسلامي،

لتصبح في الجبهة الأمامية

لصراعات واشنطن وتل أبيب

مع خصومهما في هذا المحيط

غزة، ولكن يجري تحضير الورقة النفطية منذ بدء حملات العقوبات الدولية على طهران كيما يلعب دوراً مركزياً في الصراع السياسي بين الغرب والشرق، وليس بين واشنطن وطهران فحسب. ما يزيد الأمر غرابة، أن السعودية التي قطّعت سبلها في محيطها العربي والإسلامي، تجد نفسها في الجبهة الأمامية لصراعات واشنطن وتل أبيب مع خصومهما في هذا المحيط وبات للنفط وظائف متعدّدة، فهو يدعم السلطة الفلسطينية

منايع النفط مقابل مبلغ مقطوع؟ أم أن الرياض، شأن عواصم خليجية وعربية أخرى، حسمت خياراتها وقائمة أعدائها، فما يصيب أميركا يصيبهم إن خيراً فخير وإن شراً فلهم وحدهم؟ أم لا هذا ولا ذاك، وأن اللعبة باتت مكشوفة وليس هناك ما تخفيه أو تخافه في حال علم العالم كله بأمر التحالفات والمخططات والحملات الإعلامية والأمنية، فهاهو تحت الطاولة الآن يصبح بعد ساعات فوقها، ولسان حالهم يقول نحن كما ترون شتتم أم أبيتهم، ولكم في جدران بيوتكم وبيوت جيرانكم ماؤى لجباهكم، فاضربوها بأي ما شتتم. ثمة من بين الأمراء يتمتم في مجالس: (ماذا جنيتم من علاقاتنا مع العرب ومن الأموال الطائلة التي أغدقناها عليهم. لم نجد لها أثراً في أوقات الشدة؟). مندية تبعث على الضجر، ولكن تردود دائماً دون كلل، فهناك من يريد أن يقدم نفسه في هيئة الضحية حتى بعد أن بلغ من العمر عتياً. في حقيقة الأمر، أن ما يجعل هذه المجاهرة على هذا النحو غير المسبوق، يتوسل عناصر قوة: إرتفاع مداخل النفط وبالتالي القدرة على تمويل صورة الدولة (إعلامياً) ونفوذها (سياسياً) واستخبارياً) في الخارج واستقرارها في الداخل (إعادة بعث دولة الرفاه)، التحالف مع الولايات المتحدة، الذي بلغ درجة من التعقيد بنى عنها

الرياض رأساً على قلب، فشقت درياً لم تسلكه من قبل، وتشقت قشرة الجامعة العربية عن خلافات عميقة، بلغت حد التآمر من أجل إسقاط أنظمة عربية بالتعاون مع أجهزة عربية وإسرائيلية، كما جرى على ثلاث دول عربية (سوريا) وقطر والعراق)، ولحظنا كيف كان الموقف السعودي في العدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨/يناير ٢٠٠٩.. يبدو أن السياسة الخارجية السعودية التي وصفتها فاروق الشارح ذات يوم بالنشل أخرجت كل صياطيلها دفعة واحدة.

لا يمكن النظر الى كل هذه الحوادث بصورة معزولة، أو إفرادية، خصوصاً وأنها تأتي متطابقة مع أهداف دول أخرى، ليست مصنفة في خانة الأصدقاء كما لا يمكن النظر بجرأة الى تطابق الخطاب الإعلامي في أكثر من بقعة من بقاع الاعتدال العربي وفق المقاييس الأميركية، بما يشمل الدولة العربية. ويقيم السؤال مشروعاً: لماذا تصبح قضية الشعب الفلسطيني في الخطاب الإعلامي المعتدل مخفضة إلى درجة أنك تخلها طارئة عربياً على الوعي والهجوم والأجندات؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، وهو ما نعتقد، لا نستغرب في لحظة ما أن الورقة النفطية التي كان يتم تخطيطها فيما مضى لدعم القضية الفلسطينية، يطلب منها

أن تصبح عود قناب لإحراق الحلم والحقوق ومشروع الدولة الفلسطينية.. ما كان المرء يتخيل في يوم ما أن ننظر الى النفط نقطة منظرية، حتى شهدنا هذا التخلي المفرط من جانب آل سعود ليس عن استعمال النفط كورقة سياسية للضغط من أجل تحصيل بعض المكاسب على المستوى العربي أو حتى الوطني، ولكن الأنكى من ذلك أنهم الآن عاجزون، ولربما بملء إرادتهم، عن تحييد سلاح النفط، بل أصبح

في مكان آخر، يجري توظيفه في معارك الآخرين، ولعل واحدة منها هي معركة ايران والغرب على خلفية البرنامج النووي الإيراني، ولكن قد يستغرب موضوعات أخرى، وقد تشتعل حروب النفط في المنطقة لحساب قوى دولية، وربما على الضد من مصالح الدول العربية.

يراد اليوم للسعودية أن تخرج كل ما في جوف الأرض من أحجام كامنة من النفط كيما تكون جاهزة للاستعمال في لحظات التوتر إقليمياً ودولياً. وهكذا، فإن ماقامت به في فترات سابقة لتغطية احتياجات السوق بفعل حروب إقليمية أو توترات طارئة بين دول في المنطقة



نفت السعودية سلاح سياسي بيد واشنطن

هذا التماهي شبه التام مع الإستراتيجية الأميركية في العالم كله، كما يخبر عن ذلك أيضاً انحلال روابط السعودية عربياً وإسلامياً، بحيث باتت مساحة المناورة لدى الرياض لا تتجاوز عواصم عربية محدودة، بما يجعلها مكشوفة سياسياً وأمنياً وحتى جيواستراتيجياً. ولكن لها في التحالف مع الولايات المتحدة عوضاً ونجاة.

منذ منتصف العقد الأخير، خسرت السعودية أكبر حليف لها في لبنان، وهو رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فمن جهة دش اغتياله مرحلة جديدة في العلاقات السورية السعودية، ومن جهة ثانية قلبت الرؤية الإستراتيجية لدى

وقوى دولية (وغيالاً عربية)، يراد له أن يتم الآن على نطاق واسع، نتيجة أولاً كثرة الحروب وكثرة الخصوم، فالولايات المتحدة لا تستعرب بفعل تدخلها العسكري في العراق وأفغانستان والتوترات الناشئة عنه سواء على مستوى العلاقات مع دول المنطقة أو الأوضاع الأمنية المتردية، حيث الخليج بات مكاناً مرشحاً على الدوام لانفجارات أمنية عاجلة وأجلة، وما النفط إلا محوراً لكل العوامل المحرّضة على تلك الانفجارات الأمنية.

حين تجاوز آل سعود المقايضة الكلاسيكية النفط مقابل الحماية، حيث تجحت الولايات

يراد اليوم للسعودية أن تخرج

كل ما في جوف الأرض من

أحجام كامنة من النفط كيما

تكون جاهزة للاستعمال في

لحظات التوتر إقليمياً ودولياً

المتحدة في توسيع أفق تلك المقايضة، بحيث أوجدت أبعاداً جديدة لمفهوم الحماية، وبالتالي صنعت وظائف أخرى لعامل النفط، وكلاهما بات مرتبطين بالاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، بل في العالم. فحماية العرش السعودي لا تتحقق بصورة معزولة عن حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ولا تستعرب أيضاً أن يكون أمن الدولة العربية جزءً من نطاق المصالح الأميركية.

وحين يصعب ثمن الحماية بهذا الحجم الكبير، فإن من الطبيعي أن يكون للنفط دورٌ بل أدوار أخرى بعضها منظورٌ وآخر يتلظى وراء عناوين أخرى، كالتي شهدناها في الآونة الأخيرة حين يطلب من السعودية ممارسة نفوذها لدى الصين من أجل المشاركة في العقوبات التي يخطط الغرب لقرضها على إيران، أو حين يطلب من آل سعود زيادة كميات المعرض للنفطي في الأسواق الدولية بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية عن المستهلكين/المستوردين وإن كان ذلك ينطوي على أضرار للبلاتنيين/المصدرين.

ما تدركه في الوقت الراهن، أن آل سعود وضعوا النفط في خدمة أجندة سياسية خارجية، وفي الغالب هي أجندات حروب وصراعات، بل أصبح هناك من العرب من يشعر بأن نفط العرب لم يعد لخدمة العرب وقضاياهم، وإنما وصل سوء الحال به إلى حد المساهمة في تحقيق الأمن للدولة العربية.

تمول الارهاب وترعى مؤتمرات مكافحته

السعودية ومعادلة القتل والجنازة

خالد شبكشي

سلسلة مؤتمرات حول مكافحة الإرهاب على مستويات متفاوتة محلية وإقليمية ودولية، وغالباً ما تجري إما بإسم جهة هي في الأصل متورطة في تنشئة الأفكار المحرّضة على الفعل الإرهابي مثل الجامعات الإسلامية السعودية (جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) أو برعاية جهة مارست تضليلاً مقصوداً على مدى عقدين على الأقل لإخفاء جذور الإرهاب في مؤسساتها الدينية، وأدبياتها الدعوية، وحتى مناشطها الشعبية ألا وهي وزارة الداخلية ممثلة في الأمير نايف وابنه محمد بن نايف المسؤول عن ملف مكافحة الإرهاب.

بطبيعة الحال، فإن صقوراً من كل صنف، من الجسزالات الجيزائريين الى المزاوليين الآخرين للبديل الخشن، سيختلفون مع هذه المقاربة. وسيقولون بأنهم قاموا فحسب بما هو ضروري. وحيث أنه في الغالب دائماً ما ينتج عن المكافحة الخشنة للإرهاب إنتصاراً للدولة في نهاية المطاف، فإن المؤيدين لها يقولون دائماً بأن هذه المقاربة تعمل بنجاح.

وضرر إقتصادي. ومن خلال الإعتماد بصورة شبه كاملة تقريباً على القوة وبتطبيقها دون تمييز، فإن الممالك العربية غذت تمرّداتها في المراحل المبكرة، وأدى ذلك إلى إطالة عمر الصراع، واصطبغ بلون الدم، وتجاوزت كلفته الحدّ الضروري. ويمضي هؤلاء المطلون للقول بأن المقاربة السعودية الدقيقة، والناعمة، أثبتت بأنها مؤثرة بدرجة أكبر من البدائل الخشنة. ويخلص هؤلاء إلى نتيجة بأن عليهم - في الغرب - أن يتعلموا من هذا النجاح!

ولكن توصيف المقاربة السعودية بأنها مكافحة ناعمة للإرهاب بعث رسالة خاطئة، فبالصاق صفة (ناعمة) على أية استراتيجية تلمح إلى السذاجة، والوهن، وتختفض الفرص أمام صنّاع السياسة وأي منها سوف يختارون. والسؤال

لم يكن بطبيعة الحال اختراقاً أمنياً فريداً من نوعه، ولكنه في الوقت نفسه شيء يبعث الحيرة حين تنجح الأجهزة الأمنية في القضاء على موجة العنف في الداخل خلال أقل من عام (مايو ٢٠٠٣ إلى مارس ٢٠٠٤). تساءلت مجلة فورين بوليسي في مقالة للكاتب توماس هيجهامر بتاريخ ١١ مارس الماضي عن سر نجاح السعودية في مكافحة الإرهاب، وقال بأن ليس هناك شيء يسير حول الموضوع.

في مايو ٢٠٠٣، نفذ تنظيم القاعدة أولى هجماته الإرهابية الرئيسية في المملكة، ومالبت الحملة أن شهدت كسوفاً أفضى إلى نهايتها في سنوات قليلة، بالرغم من التوقعات المتزايدة التي كانت تفيد غير ذلك. فلماذا فشلت الحملة؟ بحسب بعض المصادر، أن واحدة من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نهاية الحملة على نحو عاجل وإلى حد ما بصورة غير ديموية هو أن السلطات السعودية لم تتأخّر في ردود فعلها. كثير من المحللين وصفوا المقاربة السعودية بأنها المكافحة الناعمة للإرهاب. وهناك من بنى على تلك المقاربة قناعة بأن المقاربة السعودية هي ببساطة المكافحة النموذجية للإرهاب، أي باعتماد منهجية ناعمة.

في المقابل، عقد محللون مقارنة بين المقاربة السعودية الناعمة والمقاربة الخشنة التي اعتمدتها الجزائر ومصر في التسعينيات التي كانت مقارنة سيئة، حسب قولهم، والسبب في ذلك لأنها نجمت عن خسائر غير ضرورية في الأرواح، واضطرابات سياسية،



مشايخ الارهاب ينظرون كيفية مكافحته!

وحتى الآن، كان هناك بعض الأمثلة لإثبات أن المقاربات الأخرى يمكنها أن تعمل أيضاً بدون أثمان. يقول المطلون المهتمون بالمقاربة السعودية بأن الحملة السعودية أعطت تجربة من واقع الحياة لمكافحة الإرهاب متميزة ومتعددة الأبعاد والتي يمكن استعملها في التحاليل المقارنة. بطبيعة الحال، بحسب هؤلاء المحللين، فإنه من غير المنطقي مقارنة السعودية في ٢٠٠٣ بالجزائر في ١٩٩١ بالنظر إلى اختلافات عديدة، أقلها في نوعية التمرّد في

الحقيقي الذي يجب طرحه والاشتغال على أساسه هو: هل أن ما يعرف بالمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب يضع وبصورة فاعلة نهاية للحملات الإرهابية؟ التجربة السعودية تفيد، بحسب المقاربيين من الخارج وبحسب الدعاوى السعودية في الداخل، بأن المقاربة الناعمة قادرة على وضع نهاية للإرهاب، وأن هناك بدائل للمقاربة الخشنة لمكافحة الإرهاب التي قد تجعل من هذه النزاعات أقصر زمناً وأقل كلفة.

من الصرامة والواقعية، قبل أن نجد أنفسنا في صلب الغمامة الدعائية التي أحيطت بالمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب.

• خلفيات المقاربة الناعمة:

هي ناعمة لأن المجموعة التي تتعامل معها وزارة الداخلية هي جزء أساسي من القاعدة الشعبية للدولة السعودية ولمشروعيتها، فالصراع يدور داخل المحيط الاجتماعي الذي



مفرخة الإرهاب تعقد مؤتمرًا دوليًا لمكافحة (٢٠٠٥)

ينتمي إليه الارهابيون وآل سعود على حد سواء، وبالتالي فمن غير المعقول والواقعي أن تلجأ وزارة الداخلية إلى خيار عنفي يقضي إلى تفويض استقرار الدولة السعودية، ويفتح أبواب التمرد في مناطق أخرى، ولذلك لا مناص من خيارات ناعمة.

• القاعدة والاستثناء:

تساءل كثير من المواطنين في الداخل ومراقبين في الخارج عن السر الذي يفرض معايير مزدوجة في التعامل مع السجناء، بل هناك إجراءات تكشف عن تمييز ضد المعتقلين على خلفية المطالبة بالإصلاح السياسي، فيما الحال مختلف بالنسبة لمعتقلي (الفئة الضالة) كما تطلق عليهم وزارة الداخلية السعودية. السبب الرئيسي في ذلك، أن الحكومة تدرك أن المعتقلين السياسيين لا يخفونها، فهم لا يحملون سلاحاً ولا يهددون بالقتل، فكل ما يملكونه هو مجموعة كلمات، فيما الجماعات المسلحة تملك ذخائر وعتاد كفيلاً بتصديق الاستقرار الأمني، وإشاعة القوضى، وإرغام الشركات الأجنبية على الهرب من الأسواق المحلية، وبالتالي تهديد المشاريع الاستثمارية.

• النتائج:

بقد ما قدّم الخيار الناعم بقدر طمعاً للعناصر المتضوبة في الجماعات القاعدية، فإنه في الوقت نفسه فتح باباً أمام عناصر

ثانياً: الحملة الإعلامية

بحسب تحليل هذا الفريق، أن حملة الدعاية الماكرة التي قدّمت المقاتلين بأنهم يستهدفون المسلمين بينما في الحقيقة كانوا يستهدفون بصورة رئيسية غير المسلمين. فقد استعملت الدولة كل الوسائل المتاحة، بما فيها وسائل الإتصال الجماهيري، والسلطات الدينية الرسمية، والنظام التعليمي، لنقل رسالة عامة: كان المقاتلون متمردين مريكين يميلون إلى خلق فوضى وقتل المسلمين. إن المفتاح إلى نجاح استراتيجية المعلومات هذه تمثلت في تصوير المقاتلين بكونهم ثوريين، وعليه تغمير المحرم (تابو) ضد الإنتفاضة المحلية في الثقافة السياسية السعودية لنزع مشروعية المقاتلين في عيون السكان. وقد استعمل الإعلام كل فرصة مؤاتية لتبسيط الضوء لتضخيم أثر العنف على حياة وألاك السلم، وبالتالي تفويض رسالة المقاتلين بأن جهادهم يركّز على الغربيين.

برامج التأهيل السعودية

في السنوات الأخيرة، كانت المقاربة السعودية الناعمة لمكافحة الإرهاب ذات صلة ببرنامج إعادة تأهيل السجناء، ولكن نكوص وارتكاس عدد من خريجي البرنامج قاد كثيراً من المشككين الغربيين إلى مسألة كلية المقاربة السعودية لمكافحة الإرهاب. وهذا كان خطأً. فهناك كثير من الدروس الهامة الأخرى التي يمكن الاستفادة منها من الحرب السعودية ضد القاعدة، فوق ذلك كله قيمة الكايح والتدابير المضادة المتميّزة لمواجهة الإرهاب.

حسناً تلك كانت الرؤية التي خرج بها هؤلاء في تقييم المقاربة الناعمة التي اعتمدتها وزارة الداخلية السعودية في تعاملها مع عناصر القاعدة. ولكن هل تلك الرؤية مستندة على الرواية السعودية المعلنة، وماذا عن خلفيات تلك المقاربة الناعمة؟ أليس هناك ما يدعو لسؤال جوهرى حول سر المقاربة دون سواها، ولماذا جرى تطبيق هذه المقاربة مع هذه المجموعة دون سواها؟ أليس للتوقيت أيضاً دخل في هذه المقاربة؟ إضافة إلى ذلك، يبقى السؤال عن النتائج، وهل بالفعل تم القضاء على المتابع الفكرية للإرهاب في الداخل؟

سنحاول هنا الإجابة عن هذه الأسئلة بقدر

البيدانية، ولكن، بحسب هؤلاء المحللين، فإن لدينا دليلاً دامغاً على أن القبضة الحديدية ليست هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التعامل مع الاسلاميين المقاتلين.

ويميل فريق ثالث من المحللين إلى أن التوصيفات التي يجب استعمالها لوصف الاستراتيجية السعودية (ليست ناعمة)، ولكن (متعدّدة الأشواك) و(متميّزة). فقد استعمل السعوديون القوة، بعض الوقت في واقع الأمر، ولكن قاموا بفعل أشياء أخرى أيضاً. وهناك، بحسب ما يرى هؤلاء المحللون، بأن ثمة مكوّنين مهمين في هذا السياق.

أولاً: فتح خيارات الهروب للمقاتلين

فقد أعلنت السلطات السعودية عقوفاً عاماً لمدة شهر في منتصف ٢٠٠٤، ومنتصف ٢٠٠٦، وتمّ تشجيع المقاتلين على الاستسلام من خلال هذه الحملة. وقام إسلاميون نافذون يحظون بمصداقية بين الجهاديين مثل سفر الحوالي ومحسن العواجي بمبادرات وساطة. وقد تمّ استعلان روايات المستسلمين والمقاتلين الثائبين الذين تمّ تطهيرهم بصورة منتظمة على التلفزيون من أجل إعطاء إنطباع بأن الإقلاعات عن النشاط الإرهابي هي السائدة (وفي حقيقة الأمر ليس الأمر على هذا النحو). وقام النظام السعودي ببذل جهد بإظهار الرحمة والعفو حيال أولئك المقاتلين الثائبين. وقد بدأ ذلك عملياً بالكف عن إساءة التعامل مع السجناء منهم. وبموجب كل المعطيات المتوفرة، فإن الأجهزة الأمنية لم تقم بتعذيب المقاتلين الذين تمّ القبض عليهم من الجماعات القاعدية، على الأقل ليس كما كان الحال عليه خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي. في الوقت نفسه، حاولوا خلق درجة من الشفافية فيما يرتبط بمعاملة السجن من خلال بث مقابلات مع المعتقلين الذين امتدحوا ظروف السجن بطريقة مقنعة بنحو وآخر. وأخيراً، فإن الحكومة قامت بتصميم برنامج معلن بإعادة تأهيل السجن، بهدف ترويض المقاتلين المعتقلين وإعادة دمجه في المجتمع. وبحسب تحليل هذا الفريق للمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب، فإن هذه المعاملة الناعمة للمعتقلين من المقاتلين القاعديين أدّت إلى تخلي بعضهم عن الجماعات القتالية، فقد كان لها تأثير بأهمية أكبر بمنع تجنيدات جديدة ومنع المزيد من التطرّف والراдикаلية لدى المحتجزين.



العبيكان: الأحمد استعجل!!



والأحمد كرر الفتوى بهدمه!



ابن باز أفتى بهدم الحرم!

التيار السلفي يسير الى حقيقه

فتوى وهابية بهدم المسجد الحرام!

محمد الأنصاري

الديني المتشدد. ولم يتردد بعض الكتاب في الرد بقسوة على مشايخ الصحوة وبإسم الملك ومشروعه الجامعي، والذي استعملوه دعماً في حربهم ضد التيار السلفي المتشدد.

غياب ملكة الدبلوماسية لدى الشيخ يوسف الأحمد هو ما جعله طعماً سهلاً، هكذا ينظر بعض المشفقين عليه من تياره السلفي، ولكن ثمة ما يتجاوز الملكة إلى غريزة حب الظهور والشهرة التي ربما تساهم في استدراجه إلى اعتماد طريقة حرق المراكب دونما التفكير في طريق رجعة ولو على قاعدة تباين حسابات الأرباح والخسائر.

في جولة حامية أخرى، دخل الشيخ الأحمد على خط المواجهة المتجددة في معرض الرياض الدولي للكتاب، الذي أنهى أعماله في ١٢ مارس الماضي، فقام بما يشبه عملية استعراض (فترة الحارة) وكان يرفقته ٩ شبان، وراح يوزع عبارات الوعد والوعد على النساء ودور النشر المشاركة في المعرض، كما اعترض طريق كاميرات بعض المصورين الذين كانوا يبتؤون تقارير لتغطية فعاليات المعرض، فكان يخاطب المراسلات التلفزيونيات والمذيعات بتغطية الوجه وستر الأيدي.

معارك الشيخ يوسف الأحمد إنتهت بأمر الفتاوى، فكانت فتوى هدم المسجد الحرام المسمار الأخير في التعش، والقشة التي قصمت ظهر البعير. صولات برع الأحمد في الشهور الماضية في أن يحقق فيها ذروة الإثارة الجماهيرية والاعلامية، ولكنها تحولت إلى ما يشبه عملية استدراج ممنهج وصولاً إلى المنحدر السحيق الذي هوى فيه بفتوى الهدم.

فيها الكلام، واستنزفت فيها الأموال، وصار فيه يعني من يريد أن يبرر الإختلاط الموجود، لكن سبحان الله سقط المشروع مرة وتهتكت وتكشفت، لأن ثبت إن فيه مرقص، وفيه مركز، صالة لتعلم الرقص، وصالة لتعلم الك "كذا"، وظهر التعري والخلاعة والألبسة الضيقة وكشف الش. هل هذا يقول أحد بجواز؟) ويضيف (ولذلك، لا بد أن ندرك المشروع الضخم القائم الآن لإبعاد شريعة الله، من خلال هؤلاء المنافقين وتنفيذهم وسيطرتهم على الإعلام).

أشعلت التصريحات النارية التي أطلقها الأحمد معركة على صفحات الجرائد، وبدأ مشهد الإصطفافات يبرز مجدداً، حيث دافع المشايخ عن موقف الأحمد، فيما وجد الكتاب الليبراليون في تصريحاته فرصة لتصفية الحساب مع التيار

تميز الأحمد بنزعة راديكالية منفصلة، ووجد في قنوات التعبير السلفية مجالاً رحباً كيما يخوض معاركه مع خصومه الليبراليين، ولكنه وجد نفسه في مواجهة مع عليّة القوم، ربما كان اطمئنانه للدعم المعنوي الذي يمنحه وزير الداخلية الأمير نايف لمجموعة المشايخ المتشددين أو بالأحرى الصحويين السابقين وال الحاليين هو ما دفع به إلى السير نحو حافات المواجهة، تلك كانت مغامرة غير محسوبة، كونه وجد نفسه وحيداً في الميدان. من بين المعارك التي خاضها الأحمد

كانت مع مشروع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، حين شن انتقادات شديدة للهجة على الجامعة في لقاء جرى في ٢٨ فبراير الماضي مع قناة (بداية) الفضائية ذات التوجه الصحوي، وقال فيها: لما جاءت جامعة كاوست وصار

وفي هجوم غير مسبوق، وجّه الأحمّد إنتقادات حادةً لبرنامج الإبتعات الخارجي، ودخل في معركة كلامية مع أحد موظفي جناح وزارة التعليم العالي في المعرض، حيث وصف الوزارة بأنها (وزارة تخريبية وتقود المشروع التخريبي من خلال الابتعات). وبعد ذلك قام عناصر المجموعة المرافقة للشيخ الأحمّد بالإنّشار في أجنحة المعرض لإظهار التّكبر على الإختلاط والتشديد على الإلتزام بالحجاب، ما أحدث فوضى في بعض أقسام المعرض، قبل أن يتدخل رجال الأمن في المعرض الذين ألّفوا القبض على ٤ منهم فيما تم توجيه تحذيرات للبعض الآخر.

ثقافة الهدم

في مداخلة مع قناة (بدابة) الفضائية في ١٧ مارس الماضي دعا الشيخ يوسف الأحمّد، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً، إلى هدم المسجد الحرام بمكة المكرمة وإعادة بنائه على شكل أدوار تجنباً للاختلاط المحرم - على حسب قوله - بدلاً من الحجج الدائري الكبير للمسجد. وقال ما نصّه (وشّ المانع أن يهدم المسجد كاملاً ويبني من جديد. ويكون أضعاف أضعاف الموجود حالياً وبدلاً أن يكون دائرياً وضخماً وكبيراً فيكون ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ دوراً ويكون هناك وسائل تقنية).

هدم المسجد الحرام، وهدم جزء من المسجد النبوي لإخراج قبر المصطفى منه، بعد سلسلة أعمال هدم طالبت الأتّار الإسلامية في المدينتين المقدّستين.. مساجد وبيوت النبي وزوجاته وأصحابه، وطمس الأنبار والأثار والمعالم التاريخية التي تروي سيرة أعظم دين في تاريخ البشرية.. ثقافة هدم طبعته المدرسة الوهابية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر، فكانت تبشر منذاً بثقافة هدم ما تعتبره بدعاً، حتى بلغ التطاول إلى حد المطالبة بهدم المسجد الحرام..

لم يكن يوسف الأحمّد أول من اعتنق عقيدة الهدم، ولا هو أول من أسس لفكرة إستباحة المقدّس، فقد أُرست المدرسة الوهابية ثقافة خرق كل المحرمات، بحجج وأهية، ولذلك لم يعد مستغرباً أن ينبري شيخ صغير هنا أو هناك لحظتنا بهدم مساجد تاريخية شامخة، ويدعو إلى إخراج قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم من مسجده.

ماقاله الأحمّد حول هدم المسجد الحرام ليس رأياً ناضجاً في المدرسة الوهابية، فهو إنما جهر بما ضمره علماء كبار في هذه المدرسة، ولذلك لحظتنا الصمت المريع من هؤلاء العلماء الذين يقتون في كل شؤون الخلق، ولكنهم في هذا الموضوع الخطير غابوا عن السمع والبصر. بل لم نسمع من يصنّح له إحالته على المفتي السابق الشيخ بن باز حين قال

بأن رأيه يستند إلى مقولة سابقة للشيخ بن باز. ما غاب، ربما، عن أذهان الكثيرين أن الذين أبدوا تحفظاً على تصريحات الأحمّد حول هدم الحرم المكي لم ينفقوا الدعوة وإنما عارضوا توقيتها والأسلوب الذي اتّبعه في التعبير عن دعوته، ولذلك اعتمدوا عبارات مواربة مثل (متسرّع) كما قال المستشار في الشؤون الدينية في الديوان الملكي الشيخ عبد المحسن العبيكان (ومتعجل) كما قال المستشار القضائي الشيخ صالح اللحيدان.

نعم، وحده القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث الذي عبّر عن موقف صريح برفضه دعوة الشيخ الأحمّد بهدم المسجد الإحرام دفعاً للإختلاط بين الجنسين، وطالب

مقالة الأحمّد حول هدم

المسجد الحرام ليست رأياً ناضجاً

في المدرسة الوهابية، فقد جهر

بما ضمره مشايخ وهابيون كبار

وهو ما يضسر صمتهم المريع

(يوضع حد لمثل هذه الآراء، ووقف أصحابها عند حدهم) حسب صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي، وقال (لم أكن أتوقع أن يصل الأمر إلى هذا الحد فهذا يعني أننا وصلنا إلى مراحل خطيرة لم يتوقعها أحد ولو من أكثر المتشائمين، ولكن للأسف ثبت هذا بالمقطع الذي رأيته، وعليه يجب أخذ موضوع الغلو والتنطع بكل جدية).

في واقع الأمر، إن الكثير من الفتاوى الصادمة يروج في الوسط الوهابي، ولكنها تبدو مجهولة لدى كثيرين في الداخل، نزع عنك الخارج، بل هناك تأييدات رسمية ومن أعلى المستويات والمقامات، ولكن حين تترك ريدو فعل غاضبة ينتقل الداعمون لها، ويبدون وكأنهم لم يسمعوا بها أو لم يهبوا دعماً وتأييداً.

مسألة الإختلاط، العنوان العريض للتجاذب الداخلي إعلامياً وثقافياً وحتى دينياً في الوقت الراهن، لم تكن مقتصرة على الوسط الوهابي بل كان للرسمي دور محوري فيها، وصدرت فيها أوامر ملكية وسامية، من قبل أكثر الملوك تهتكاً، أي الملك فهد. فلماذا يقتصر المعترضون على فتاوى تحريم الإختلاط على المشايخ، وهناك من كبار الأمراء من يقف وراءهم وأبرزهم الأمير نايف الذي رفض حتى مجرد السماح للمرأة بقيادة السيارة.

على أية حال، فإن الأحمّد أراد الشهرة فأصبح كيش فداء للتشدد الديني، فأصابته سهام القوم، ولكنه في الوقت نفسه وجّه سهاماً من نار إلى الذين وضعوا رهانهم على الملك عبد الله بإحداث التغييرات الكبرى في البلاد. ومن طرائف القدر أن يأتي اقتراح الشيخ يوسف الأحمّد بهدم المسجد الحرام متزامناً مع احتفالية الجندارية لتعقد أجواءها، وتقلب أفرانها إلى حزن عميق. ويصور الكاتب د. حمود بو طالب المشهد في مقالة له في ٢٠ مارس الماضي جريده (عكاظ) بعنوان (من القتل إلى الهمد..ياقلب لا تحزن)، أن ثمة أجواء فرح عمت أجواء الجندارية، ولكن حسب قوله (يافرحة ما تمت. فجأة بدأ أحد الزملاء يدور على الموائد سائلاً: هل سمعتم عن آخر إصدار من الآراء المخفية؟) فراح ينقل اليهم دعوة الشيخ الأحمّد إلى هدم المسجد الحرام كاملاً وإعادة بنائه من جديد لينمّع الإختلاط بين الرجال والنساء، وبدأ بو طالب شديد الغضب مما سمع، كما يظهر من عباراته (إن الأمر تجاوز كل الحدود، ولم يعد ممكنًا أخذه على محمل الرأي الذي يقبل أو يرفض حين تصدر دعوة إلى هدم المسجد الحرام.. ولم يعد مستوعباً أن يستمر هذا السلسل العبيث التي لم يراع حرمة المسلم ولا أمنه ولا مقتساته، فمأذا نحن فاعلون؟). وفيما خرج العريفي والبراك من دائرة الضوء، دخل الأحمّد السيلع الصحافي كيما يحظى بحفلة انتقادات واسعة النطاق لقاء ما اقترفه من فتاوى سابقة، وأخرها أم الفتاوى (هدم المسجد الحرام).. الأحمّد لن يجد معيماً كما حصل للبراك والعريفي، لأن القضية تجاوزت الحدود، كما يقول بو طالب، فيقذه قضية إسلامية وإنسانية كبرى، والتي ستبعث غضباً في العالم بأسره، وربما قد نجد تفسيراً لصمت هيئة كبار العلماء عن دعوة الأحمّد، وإن كانت تؤيد ما قاله ضمنياً، خوفاً من ثورة غضب عارمة.

في تعليق غاضب على رأي الشيخ الأحمّد في صحيفة (الوطن) السعودية نشر في ١٩ مارس الماضي جاء: (يجب حل هيئة كبار الجهاد، و تحرير الناس من وصاياهم الكهنوتية، وإرسال مضاهم إلى مصحات علم النفس والطب البديل، حتى يرتاح العالم أجمع من أولهم وتشدهم السميت، و حتى لا يأتي يوم (أراه قريب).) وتقلب فيه أبناء الإسلام على عقبيهم (هكذا)، بسبب هؤلاء الجبهة الغلاة، أعداء الحياة)

تراجع الأحمّد عن الكلمات الإستفزازية مثل (هدم)، لم يغير من حقيقة دعوته، وتمسك بموقفه وإن استبدل الكلمة بأخرى محبوب للنفس لدى عليّة القوم مثل (توسعة)، ومع ذلك لم يتردد في توجيه النقد لمشروع التوسعة الذي تنفذه الحكومة حيث (لم تظهر فيه الرؤية متكاملة ومتجانسة من حيث توسعة المسجد الحرام..). وأما بالنسبة للنساء

فقال الأحمد مستدركاً (لا أعتقد أن أحداً يوافق أن تحرك زوجته أو قريبته بين الرجال في المطاف، فحفاظاً على حقوق المرأة وإكراماً لها لتأخذ راحتها في العبادة وأداء الصلاة طالبت بتوسعة المطاف وإنشاء مواقع مخصصة لهن).

في مقالة بعنوان (بين الأمير والأحمد) تساءل خالد المشوح في صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي: لا أعرف كيف فانت هذه الاستنابات الكبيرة علماء الإسلام على مدى ألف وأربعمئة سنة ولم يتم التنبيه لها إلا من قبل الأستاذ الكبير يوسف الأحمد، أم كيف فانت على نبي الرحمة في حجة الوداع أن ينطلقوا إلى مكة رجالاً ونساء؟ وكيف استطاعت امرأة في الحج الوصول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترفع صبيها وتقول ألهذا حج؟

لكن يبدو أن رمزية الصراع أنست الطرفين عن أي شيء يتحدثون ولا كيف يتحدثون، كما أن الاصطاف الحزني بين الأطراف جعلها معركة استقطاب على حساب التصوص والتوثاب.

وعلق تركي الدخيل في مقالته (أهدموا الحرم لتمعنوا الاختلاط) في صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي على فتوى الأحمد بما نصه (إن هذا المقترح، أوضح مثال، وأبرز دليل على (اختصاص) الأولويات، و(الخبطة) الموضوعات، وتحول القضايا في أنفاس البعض من قضايا ثانوية إلى قضايا أصلية، تحت تأثير فوران في دماغ هؤلاء، وافتراس أن كل أحد غيرهم، يصل الليل بالنهار وهو يخطل لمهاجمة الدين الذي لا يمثله إلا هذا المسكين وبعض من يرى رأيه، دون اعتبار لمخالفة غيره، أصلاً من غيره؟).

التيار السلفي يخوض معركة

وجود حقيقية، في ظل

تصعيدات رموز التيار الذي رغم

الارتكاسات يندفع ذاتياً أو من

جهة ما لمواصله معاركه

علي سعد الموسى علق على كلام الأحمد في مقالة بعنوان (الفتوى: كم مرة سمعتم من قبل هدم المسجد الحرام) نشرت في (الوطن) في ٢٠ مارس الماضي، حيث أضاء على الواقع التاريخي للمسجد الحرام، وكتب (قبل يوسف الأحمد، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام سابقاً، مرَّ هذا المسجد الحرام، بوصفه للطائفين والعاكفين، على

سيد الخلق عليه أفضل الصلاة والسلام، وعلى أم المؤمنين عائشة وعلى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي. قبل يوسف الأحمد كان في قلب هذا المسجد وقبله كان هناك أئمة المذاهب الأربعة. قبل يوسف الأحمد حج وطاف الأوزاعي وابن القيم والحسن البصري وابن حزم والطبري والطبراني والنووي وابن قدامة وابن عبد البر وابن حجر والقرطبي وابن كثير. قبل يوسف الأحمد، حج وطاف الإمامان محمد بن سعود وابن عبد الوهاب، وقبله أيضاً كان في هذا البيت الحرام محمد بن إبراهيم وابن حميد وابن باز وابن عثيمين والغزالي والقرضاوي وسلالة العلماء من صلب ابن عبد الوهاب ومن قبله حج وطاف آل الفوزان وابن جبرين وسماحة المفتي، ومع يوسف الأحمد، قبله أو بعده، حج وطاف علماء وأساتذة سبع كليات للشرعية. وأنا لم أسرد كل هذه الأسماء العظمية إلا لأطرح على يوسف الأحمد هذا السؤال: هل كان كل هؤلاء بدءاً من - حديث الركبان - حتى جمعة الأسس على خطأ وأنت المصيب وهل سكت كل هؤلاء ١٤٣٠ عاماً متتالية وهم يأتون للبيت الحرام من كل فج عن الخطأ الذي لا يقوم صوابه إلا بفتواك الأخيرة؟ وحتى إن قال يوسف الأحمد إنه لم يقل بهذا تحديداً فمارال - البيوتوب - شاهد التقنية على حرفية الفتوى وحروف الكلمة. ثم ختم بالسؤال: كم مرة في التاريخ سمعتم بهدم المسجد الحرام، وكم هم آلاف العلماء الذين دخلوه قبل يوسف الأحمد.

أما صالح محمد الشقيحي، فحذّر الأحمد من أن يتحوّل إلى أبرهة العصور، كما جاء في مقالته التي نشرتها صحيفة (الوطن) في ٢٠ مارس الماضي بعنوان (حتى لا يسموك أبرهة عصره)، وجّه فيها نقداً للتسبّب في إصدار الفتاوى من قبل رجال الدين، وكتب ما نصه: (في بلادنا جملتان لا يمكن أن نسمعهما مهما أوتيت من قوة السمع.. لا يمكن أن نسمع مفتياً يقول على الهواء: "لا أعلم.." فالكلم يعلم.. والكلم يوقع عن رب العالمين، بجرأة لم تحدث على مر التاريخ.

والأحرى أنك لن تسمع عالماً أو مفتياً - صغر أو كبر - يخرج للملا ويقول: "أعتذر.. لقد أخطأت.." لا أحد يعتذر صراحة!

ولا غرو ولا غرابة؛ فالعلماء والفقهاء هنا لا يخطؤون. نحن الذين نسيء فهمهم. نحن وحدنا الذين يُقصّر فهمنا عما يعنيه أصحاب الفضيلة. نحن وحدنا الذين نخطئ في فهم السياقات النصية.. نحن وحدنا الذين تعجز أذهاننا البسيطة عن استنباط الأحكام والمقاصد؛ أسس قرأت هنا أن عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً الدكتور يوسف الأحمد قال في إحدى القنوات بـ "هدم" المسجد الحرام وإعادة بنائه مرة أخرى؛

وفي رده على إعادة تفسير الأحمد لكلامه الذي حمل فيه منتقديه إساءة مقصده، قال الشياحي (والغريب أن الأحمد لم يتراجع ويعتذر.. بل أخذته العزة بالإثم حيث قال: "عبارة هدم" التقطت عنوة" ولم أقصد بها المعنى الذي تم تداوله بشكل موسع؛ أي أننا نحن الذين يجب أن نعتذر لفصليته لأن أذهاننا قاصرة عن الوصول للمعنى الذي يريد أن يوصله لنا؛ ما رأيكم لو أن القائل بـ "هدم الحرم" كان حمزة الزيني أو خالد الغنامي؟ سينادي البعض بـ "استتابته أو يقتل" الخلاصة: يقول زهير: (ومن لا يتق الشتم يشتم.. والمؤكّد، يقيناً، أن الأحمد جعل نفسه عرضة للشتم الذي لن ينتهي لسنوات طويلة، في كل أنحاء

لم يرد أحد على الأحمد من

مشايخ الإفتاء والدرجة الأولى،

لا المفتي ولا أي أحد من أعضاء

هيئة كبار العلماء.. كل ما ناله

تعليق من العبيكان؛ مستعجل!

العالم.. وليت الأمر يقتصر عليه. لكن الأذى يمتد لنا نحن حيث أصبحنا بفعل هذه الفتاوى المتطابرة عنواناً للتشدد والتخلف).

ورود الفعل التي أحدثته فتوى الهدم، أن التيار السلفي يخوض معركة وجود حقيقية في المرحلة الراهنة، في ظل تصعيدات تأتي في الغالب من جانب رموز التيار الذي رغم الارتكاسات التي تعرّض لها بفعل فتاوى تكفيرية أو محرّضة على القتل، يجد نفسه مدفوعاً ذاتياً أو من جهة ما كيما يواصل معاركه التي يرى فيها بعض المراقبين بأنها محاولة للدفاع عن وجوده المبهود وإيصال رسالة إلى الداخل بأنه مازال الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه أو تغييره.

وقميا بحلول بعض رموز التيار السلفي القيام بإعادة تموضع لدراء خطر الانعزال والتهيمش في ظل تسارع وتيرة التحولات الاجتماعية والثقافية، فإن ثمة طبقة من المشايخ السلفيين مازالت تتمسك بمواقفها التقليدية المتطرّفة التي يعصبونها التزاماً أميناً بالعقيدة السلفية النقية، ويمرّزون من طرف خفي من قناة الذين أفلعوا عن مواقفهم المبدئية لنجاحية تقديم آراء تتناسب مع ذوق الشارع الذي بات في قلب آخر غير الذي أراده له التيار السلفي.



تطور سعودي: المرأة تشجع فريق كرة القدم!

ما لا يراه الأجنبي في مملكة آل سعود

عبد الوهاب فقي

عن متغيرات في المجتمع.

لنلق هنا عند المقال الذي نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ١٦ مارس الماضي لرئيس مجموعة بيروآسيا، وهي مجموعة استشارية للأخطار السياسية، ومؤلف كتاب (منحنى حرف جيه: طريق جديد لفهم لماذا تنشأ الأمم وتسقط) إيان بريمر بعنوان (مملكة تتغير ببطء) جاء فيه:

حين تنقو في رحلة إلى السعودية، فإنك تصحو لتجد أن النساء السعوديات اللاتي كن يرتدين ملابسهن الغربية خلال المغادرة قد استبدلوهن بملابس تقليدية استعداداً للهبوط. ولكن ذلك، كما وجدت في زيارة أخيرة، لا يخبر بحال القصة كاملة. قبل زيارتي الأخيرة، طلبت من الحكومة المضيفة ترتيب لقاء مع سيدات أعمال سعوديات. وقد دهشت بسرون بالمصادفة على طليبي على نحو عاجل. بل كنت مأسوراً باللقاء نفسه.

ما أدهشني لم يكن الوضوح، والذكاء، والحماسة التي تحدثت بها سيدات الأعمال السعوديات، فقد شهدت ذلك من قبل. ولكن الدهشة كانت هي كيف يتبادلن بسهولة وبطريقة غير رسمية وجهات النظر المثيرة في مكان عام في قلب الرياض.

سألت سيدة أعمال سعودية شابة عن وجهات نظرها حول مناهج التجارة في البلاد. وشأن أغلب المجموعة، بدت مرتاحة في محادثة من شخص لآخر مع رجل لم أشهده من قبل في المملكة.

وكشفت تعليقاتها عن آراء صلبة حول المعايير الإحترافية والحس العابت بالمرح. من بين أشياء

مشكلة المراقبين الأجانب الذين يزورون السعودية هذه الأيام أنهم يقعون ضحية

التغييرات الشكلية التي شهدتها البلاد، خصوصاً إذا ما قورنت تلك التغييرات بأوضاع سابقة كانت سائدة خلال عقود مضت. ولكن حقيقة الأمر، أن السعودية التي يراه تسويقها في الخارج أو للخارج هي ليست كما هي في الداخل، أي كما يراها السكّان المحليون الأصليون أو القاطنون لأسباب إقتصادية بدرجة أساسية.

عدد من الإصلاحيين داخل سجون آل سعود، وقد نالهم الحيف بسبب آراء سياسية إعتقوها وعبروا عنها.

قد يبدو مستغرباً إلى حد كبير أن يصاب مراقب قادم من دولة بلغت فيها الليبرالية ذروتها بصدمة التغييرات الشكلية في مملكة آل سعود، مالم يكن في الأمر سرّاً ندره، أو مالم يكن قد خضع تحت تأثير التشليل الكثيف الذي يجعل من تغييرات إجتماعية هي الصورة البارزة التي يرد نقلها للخارج، خصوصاً وأن الصورة النمطية التي استحوذت على الرأي العام الغربي بدرجة أساسية أن مملكة آل سعود هي صحراء يقطعها مجموعة من المتحجرين المتشددين الفارقيين في عادات إجتماعية بعيدة عن روح العصر، وأن الحضارة عصية على الوصول إلى هذه المملكة، وخصوصاً إلى المناطق الوسطى منها.

تلك هي الصورة النمطية التي مازالت سائدة لدى كثير من المجتمعات الغربية، ولذي أيضاً مراقبين قبل زيارتهم إلى المملكة خلال هذا العقد. بعضهم كان يرى بأن التمدن قد بدأ بكسو الصحراء منذ سنوات، ولكن عدد من المراقبين بدأوا يتحدثون

ما ينقله المراقبون الأجانب يدور في الغالب حول ما يمكن وصفه بـ (لبلة إجتماعية)، كما يظهر في تغييرات طرأت على بعض العادات الاجتماعية (اللباس)، أو دور المرأة (من ناحية اجتماعية واقتصادية)، ولكن حين ننقل إلى المجال الأشد حساسية المتعلق بالليبرالية السياسية، فإن المراقبين يعودون خالي الوفاض. فمازال شكل النظام الملكي الشمولي هو نفسه، ومازالت الهياكل السياسية المتخشفة القديمة على حالها، ومازال مجلس الشورى المعين لم يتجاوز دوره الهامشي في تقديم رأي حول موضوعات جزئية، ومازال موضوع الإصلاح السياسي محظوراً في الإعلام والصحافة. ومازالت المرأة غائبة عن مجالس الشورى والمناطق والبلديات. وعن قيادة السيارة أيضاً.

مازالت مزاولة الحريات السياسية: حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية العمل السياسي، مبررات كافية لدى الأجهزة الأمنية السعودية للاعتقال والتعذيب والمنع من السفر والفصل من الوظيفة وحظر النشاط الإعلامي. فلا يزال هناك

أخرى، تؤكد بنقطة على أنها كانت مرتاحة أكثر من أي وقت مضى في ارتداء القسطنطين الرسمي لأنها ترتدي الآن بنظارة أسفل منته.

في واقع الأمر، هناك الكثير يجري تحت السطح في المجتمع السعودي. فمازال الملك عبد الله يدير بلداً محافظاً بعمق. ولكن كلاً من المجتمع السعودي واقتصاد المملكة يكشفتان عن تحولات دراماتيكية في السنوات الأربع ونصف الماضية منذ تسلمه السلطة بصورة رسمية.

ما يلتفت هنا أن هناك تغييراً جليلاً جوهرياً في العادات الاجتماعية والمساكن الاقتصادية التي تقصّل السعوديين الشباب عن عوائلهم. دلالات قوة الأجيال الناشئة تتقاطع مع جوانب عديدة من المجتمع السعودي. وقد رأيت

ما زال النظام السعودي شمولياً ومتخشباً، ومجلس الشورى هامشي، والإصلاح السياسي محظور، والمرأة غائبة عن الشورى والمناطق والبلديات

اختلاطاً عاماً بصورة كبيرة بين الشباب في هذه الزيادة بدرجة أكبر وضوحاً قبل زيارتي قبل سنتين، وسعمت أسئلة أكثر منهم حول المعايير الاجتماعية بالنسبة للرجال الأخرى (خصوصاً في الأنظمة الأكثر ليبرالية في الخليج).

النظرات إزاء الزواج قد تبدلت هي الأخرى. في الماضي، العرسان في الزيجات الممّدة غالباً ما يلتقون لأول مرة في اليوم الذي يصبحوا فيه مسؤولين. ثم تعقب ذلك الزفاف على نحو عاجل. أما اليوم، فإن الأزواج الحضرين يلتقون عدة مرات - بحضور العائلة - للتأكد - قبل الموافقة على الخطبة، ويكون لديهم مواعيد لقاء غير مقرّنة بحضور العائلة قبل الزفاف.

ولكن إنها الغرض التعليمية الممتدّة بالنسبة لأولئك الشابات الطموحات التي قد تخلق الاختلاف الأكبر. في سبتمبر ٢٠٠٩، فتحت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا أبوابها، بما يسمح للرجال والنساء السعوديين الحضور معاً لأول مرة. ولم يسمح للشرطة الدينية بالتواجد في المجمع. ويسمح للنساء الآن بقيادة السيارة. بالنسبة لغربي، فإن هذه الإصلاحات تبدو قديمة ورجعية. وبالنسبة للسعودية، فإنها تغيرت زلزالاً.

تحضر النساء الآن الجامعات السعودية بأعداد كبيرة، رغم أن بنات النخبة من المحتمل جداً أن يدرسن في الخارج. وهناك جيد حكومي مكثف

لتحديد تناقص العمال من خلال إدخال المزيد من النساء في قوة العمل - وليس قسب في الأدوار التقليدية كعملمات أو ممرضات. ففي هذا العام، سيتخرج من مدارس القانون السعودية أول دفعة كبيرة من النساء. وهناك عدد مدهش من الشركات التشغيلية السعودية التي تأسست من قبل سيدات أعمال سعوديات قد بدأت بالعمل.

حياة الرجال تتغير هي الأخرى. فالمجتمع السعودي قد غذى لفترة طويلة إحساساً غير مدعوم من الأهلية، والذي يصم الرجال السعوديين الذين يقبلون بعمل مقترن بوضعية إجتماعية متدنية. فالحمل الحقيق كان من نصيب المهاجرين من جنوب آسيا أو زوايا العالم العربي الأقل ثراءً. ولكن بمرور الوقت، خلق ذلك تناقضاً بين الانفجار السكاني للشباب السعودي وعدد الوظائف التي تدرّبوا على توليها.

ولسنوات عديدة، فإن الحكومة قامت بتنفيذ أشكال عدة من سعونة الاقتصاد. وهذه العملية، التي تستهدف خفض اعتماد المملكة على العمال الأجانب، أثبتت بأنها صراع شاق، خصوصاً في الرياض المحافظة جداً. حيث أن العوائل التي لا تملك مالا كافياً غالباً ما تحصل على معدل أدنى قبل قبول رب البيت بعمل يشعر بأنه أدنى من مقامه. ولهذا السبب فإن ثمة ضمانة أن تلحظ شباباً سعوديين يعملون هذه الأيام في مقاهي ستاركس المحلية.

إصلاحات الملك عبد الله طالت الاعلام. فالمعارضة المباشرة للحكومة السعودية تبقى خارج الحدود، ولكن بات شائعاً بدرجة كبيرة أن تقرأ وتسمع انتقادات علنية للسياسات المحافظة في البلاد - بل وحتى لأعضاء محددين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشرطة الدينية للمملكة. مثل هذه التقارير لم تكن لتظهر في الصحف السعودية الأكثر ليبرالية دون مباركة الحكومة.

لا يزال هناك أشخاص وجماعات نافذة تعارض بصورة كبيرة كل أشكال الليبرالية. ويبقى السعوديون يعتمدون بدرجة عميقة على البترودولار والعمالة الأجنبية. ولكن من المفيد ملاحظة أن التكنولوجيا والتدريب الإداري هما من بين الصناعات النامية الأسرع في البلاد. وستواجه الدولة أوقاتاً صعبة لعودة عقارب الساعة للوراء عن هذا الاتجاه - ولا يبدو أنها تريد ذلك.

ولا تندم إذا ما ذكر الملك عبد الله يوماً ما بأنه الرجل الذي جلب بدايات التغيير الحقيقي في المكان الذي هو بحاجة ماسة إليه. ولا تندم إذا كانت السيدات السعوديات يصنعن أكثر القرص الجديدة (إنتهت المقالة).

حين نعيد قراءة المقالة سنجد واضحاً أن الكاتب لم يتحدث عن تغييرات سياسية، بل هي تغييرات إجتماعية اقتصرت تظاهراتها على المرأة ومأطرها على أوضاعها (اللبس، الدور، التطلعات) من تغييرات. ورغم ذلك، فإن الكاتب أعمل لأسباب

غير مفهومة البعد السياسي في موضوع التغييرات الحاصلة في أوضاع المرأة. أن تطالب المرأة بدور، فإن الأمر لم يعد مقتصرًا على نشاطات اقتصادية هنا أو هناك أو مشاركة احتفالية في بلدان غربية، وكأنها جزء من ديكور سياسي.

المشكلة أن الدولة ليست قادرة حتى الآن على هضم أن تشارك المرأة في عضوية مجلس الشورى أو مجلسي المناطق والبلديات، ولذلك مازال الحديث يتراوح بين مشروعية مشاركة المرأة وعدم مشاركتها دينياً وسياسياً. ليس علماء الدين المتشددين وحدهم من عارض بعنف فكرة الاختلاط، سواء في التعليم أو العمل أو في أي مكان آخر، كما ليسوا وحدهم من عارض مشاركة المرأة السياسية. فقد سبق الأمر نايف وزير الداخلية و حين لعب على وتر العاطفة الدينية والقبلية، وقدم عبارات تنطوي على إهانة وتحقير لكل من يسمح لزوجته أو أخته بأن تعمل سكرتيرة أو موظفة شركة، ووضع ذلك في إطار الكرامة والغيرة، كما رفض في وقت سابق فكرة مشاركة المرأة في مجلس الشورى واعتبر ذلك غير مطروح ولا حاجة إليه، كما دافع عن تحريم قيادة المرأة للسيارة واعتبره حكم الشرع.

هذه الصورة المتضاربة ليست حاضرة لدى المراقبين أو المراسلين الأجانب الذين يبقون تحت سطوة الصورة الجديدة التي لم يألفوا رؤيتها أو توقعوا صورة أخرى سمعوا عنها أو شهدوها، وإذا بهم يرون ستاركس ملتقى إجتماعياً عاماً، وإذا

ليس علماء الدين المتشددين وحدهم المعارض للاختلاط في التعليم والعمل، فالأمير نايف عارض عمل المرأة ومشاركتها السياسية وقيادتها السيارة

بهم يجرون أحاديث مع سيدات أعمال في مؤتمرات اقتصادية إقليمية ودولية، أو يتحدثون مع نساء غير مقنّبات وربما يتقن اللغة الإنجليزية وباللغة الأميركية.

هذه الصورة التي أراء تسويقها آل سعود، وليس غياب المشاركة السياسية، والتمثيل المتكافئ لكل القوى الاجتماعية والفئات السياسية، ولا النظام القضائي الفاسد، ولا الجهاز البيروقراطي المتعفن، ولا السفارات الفلكية في السفقات العسكرية، ولا الخدمات الصحية الرديئة للغاية، إلى جانب قائمة من الفجائع التي تختفي من الصورة الجديدة التي تسرق أنظار القادمين من الخارج.

ترشيح المرأة للبلديات محل نظر!!

عبد الحميد قدس



هذا في الكويت وليس في السعودية

السعودية تدرس إمكانية مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية المقبلة ترشحاً وانتخاباً، قبل أن يعود في مارس/ آذار ٢٠٠٩ ليقول إن بلاده لا تحتاج إلى تمثيل للمرأة في مجلس الشورى، وأنه ليس هناك ضرورة لدخول المرأة السعودية لأي انتخابات. بدورها اتهمت الدكتورة سهيلة زين العابدين الداعية الإسلامية وعضو الجمعية السعودية لحقوق الإنسان بعض علماء الدين بأنهم يخضعون النصوص القرآنية والتبوية للأهواء والتقاليد، مضيفة (أنهم يعارضون أي مطلب شرعي للمرأة، ويحاولون في تطبيق قاعدة سد الذرائع على المرأة). ولم يعارض الداعية الإسلامية الدكتور علي بادحدح حق المرأة بالتصويت، مؤكداً عدم وجود حظر شرعي في ذلك، وقال (حق التصويت للمرأة سيكون إيجابياً، حيث ستحرص على انتخاب من يحافظ على مصالحها الاجتماعية وكيان الأسرة)، إلا أنه اعتبر أن مسألة جواز ترشحها، تتعلق بنوع الانتخابات التي ستخوضها، دون إبداء تفاصيل أخرى.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد اعتبرت في تقريرها الصادر في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات (ترشحاً وانتخاباً)، مخالفة صريحة لبعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السعودية. وأوصت الجمعية بإصدار نظام خاص بالانتخابات يحدد شروط الترشيح والانتخاب بما يكفل المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة.

لكن الشيخ عبد الله بن متيع عضو هيئة كبار العلماء ومستشار العامل السعودي، رفض وجهة النظر التي تقول إن المرأة السعودية بحاجة إلى قرار سياسي لنيل ما يسمى حقوقها الانتخابية، مشدداً على أن الأمر يتعلق بالشروع.

وأكد أن القرار السياسي ظل وسيطاً دائماً في خدمة القرار الشرعي الإسلامي، وانتقد من يقول إن المؤسسة الدينية تقف عائقاً أمام نيل المرأة لحقوقها، ووصف من يقولون بأن حقوق المرأة في السعودية مهضومة بأنهم قريبيون يريدون تخريب المرأة عن دينها وأصلاتها.

تصف مشلول، متخلف، ونصف منتخب. هذه مواصفات المجالس البلدية منذ نشأتها الأولى في هذا البلد العام ٢٠٠٥. فهي نصف مشلولة لأنها مجالس ذكورية، لا حظ ولا نصيب فيها للنساء، ولذلك حرمت المرأة من الترشح والانتخاب، ولو كان هناك صور أخرى للحرمان لطالحتها إجراءات (سبدي ومولاي).

وهي متخلفة، لأن كل النشاطات الإصلاحية طيلة عقد ونصف (١٩٩٠-٢٠٠٥) مصممة لمطالبة الدولة بإجراءات إصلاحات سياسية جوهرية تبدأ بإقرار دستور شامل وواضح يحدد الحقوق والواجبات للحكومة والحاكم، ويرسم آلية تعيين نواب الشعب عبر الانتخابات الحرة النزوية والمباشرة التي تقرر برلماناً شعبياً يمارس دور السلطة التشريعية والرقابية على أداء السلطة التنفيذية، ويحد من توليها، ويؤكد على استقلالية القضاء ونزاهته في تطبيق القوانين.

ولكن ما جرى بعد ذلك كان أدنى بكثير من مطالب وتوقعات الإصلاحيين، فتم احتزال مطلب البرلمان المنتخب والتزيم بمجلس بلدي تصفه منتخب وتصفه الآخر معين من قبل الملك، ولا تحضره النساء ولا تشارك في صنعته، ولسان الحال: طلبنا جزوراً فأعطونا عصفورا. ورغم ذلك، فإن حتى هذا العصفور كان مصعباً على القبول. فقد فرض على المجالس البلدية أن يأتي نصف أعضائها من الذكور بالانتخاب ونصفها الآخر بالتعيين.

هذه المجالس التي بقيت لعام واحد وهي تعيش صراعاً في الهوية والمكان، فأكثر المجالس بقي طرحة السؤال عن هويته هل هي من اختصاصات وزارة الشؤون البلدية والقروية أم وزارة الداخلية، وبالتالي من مع طرح سؤال المكان، فلم تخصص أماكن محددة لهذه المجالس بل بقيت منتقلة على مباني الأمانات والمحافظات. أما الموضوعات فقد خضعت المجالس إلى قاعدة (إنت وشارتك)، فبإمكان أعضاء المجالس البقاء على بيوتهم والإحتفاظ بمرتب شهري ثابت، أو خوض (المعارك) مع السورارات المعنية للحصول على مخصصات المحافظات التي ينتمي لها الأعضاء، فما تحصل عليه محافظة ما لا تحصل عليه الأخرى، وذلك راجع للمشاركة وليس لدراسات جدوى أو الحقوق.

على أية حال، فإن المجالس التي لم تتعش في دورتها الأولى اليتيمة سوى عامين، حيث كان التناوب على الرئاسة والعضوية المتناظرة للأعضاء، في بعض المجالس على الأقل، أجهضت في السنة الأخيرة، حين بدأ الحديث عن تأجيل الانتخابات البلدية لعامين آخرين بحجة النظر وتطوير

التشريعات وآليات عمل المجالس (ماورد في قرار التأجيل الوارد في القرار). فيما يبدو، أن تأجيل الانتخابات البلدية لعامين آخرين لم يوقف الوتيرة المتصاعدة لتوقعات الناس. ورغم الفاصلة بين تطلعات السكان والحكومة تزايد اتساعاً وعمقاً، فإن العناصر التي تدخل إلى حلبة التجاذب بين المجتمع والسلطة هو ما يجعل الأمور أشد تعقيداً ولكنه يحمل بشارة أمل أيضاً بتكاتف القويوم في منطقة واحدة والتي قد تهمل غيهاً. الجدول حول مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة، بدأ بوتيرة متسارعة في الشهرين الماضيين. مع بدء الكلام عن احتمال إجراء انتخابات بلدية العام القادم، في ١٩ مارس الماضي، نقل مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في جدة ياسر باعامر ما يدور من مناقشات حول طلب تقدمت بها الحكومة إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية في السعودية لمناقشة إشراك المرأة في انتخابات المجالس البلدية المقرر عقدها في ٢٠١١ بشكل سري، والذي أثار جدلاً واسعاً على عدة أصعدة.

واعتبر العديد من المختصين والمختصات بحقوق المرأة السعودية القرار الحكومي بمثابة جس نبض للإسلاميين المحافظين الذين يسيطرون على ٣٦ مجلساً بلدياً في السعودية بعد نجاحهم السابق في أول انتخابات تجرى في السعودية عام ٢٠٠٥. حيث أكدت سارة الخفان وهي مستشارة في شؤون المجالس البلدية السعودية عدم وجود مخالفات شرعية في مشاركة المرأة السعودية مرشحة وناخبة في انتخابات المجالس البلدية القادمة.

وعبرت الخفان لـ (الجزيرة نت) عن اقتناعها بأنه (لا يمكن تجاهل) مشاركة المرأة في تلك الانتخابات، مؤكدة أن الأمر يحتاج إلى قرار رسمي من القيادة السياسية العليا ينهي هذا الجدول، معتبرة أن سيطرة الأعراف والتقاليد تعد العائق الأكبر لولوج المرأة تلك الانتخابات. واتهمت الخفان بعض السلطات الدينية والمختصة بممارسة إزدواجية مع المرأة، حيث أجازت هذه السلطات للمرأة الترشح والتصويت في انتخابات الغرف التجارية الصناعية، بينما تعارض ترشحها لانتخابات المجالس البلدية.

من جانبها إعتبرت مراقبة فضلت عدم الكشف عن هويتها، أن السبب وراء المناقشة السرية هو عدم حسم القرار السياسي على مستوى القيادة السعودية، مشيرة لتصريحات النائب الثاني للعاهل السعودي ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦، أعلن فيها أن

من العريفي الى النجيمي

مشايخ الغفلة حين يتحدثون

محمد السباعي

يبدو للمراقب بأن مشايخ الوهابية يحفرون قبورهم بأيديهم، ويدفنون أنفسهم في الرمال في وقت يظنون فيه أنهم يرتفعون الى عنان السماء. لا يزيدهم الظهور في قنوات التدين الوهابي إلا عزلة وسخريّة من الرأي العام المحلي قبل العربي والإسلامي والعالمي.

لا أحد يلف حيل المشنقة على الفكر الوهابي إلا الوهابيون أنفسهم.

هم يعتقدون بأن أفكارهم وآراءهم تمثل كنوزاً من العلم والمعرفة في كل المجالات السياسية

وكانت هناك فتوى تحريم الدعاء لحزب الله أثناء حرب تموز.

وكانت هناك فتوى تكفير من قال بالإختلاط، فأثارت علماء الأزهر وغيرهم.

وبالأساس القريب أفتى أحدهم بهدم الحرم المكي الشريف.

وأفتى آخر بكفر الليبراليين والحدائيين، حسب تصنيف المفتي، وليس حسب تصنيف الشخص لنفسه!

وجاءنا النجيمي في خطبة مشهورة يحذر فيها من

يقول الكاتب محمد علي المحمود بأن رموز التطرف السلفي يصيبهم المرض إن لم يتحدثوا. وبالتالي فإن صراخهم في الإعلام وعلى منابر المساجد يحوي قدراً من العلاج النفسي لهم.

ولكن الجذر الذي يدفع بهؤلاء المرضى الى الصراخ والشتن والتكفير ليس فقط ما ذكره المحمود من أنهم وجدوا تفكيراً حاداً في الرأي العام ضد أفكارهم؛ بل وأيضاً لأن أكثرهم تعميبه الأضواء. حتى لا يصاب بالخمول، لا بد وأن يفجر مفرقة تبقية طافياً على السطح.

والأعجب في كل هذا، أن ما يفتي به، وما يتحدث عنه من قبل هؤلاء المشايخ - الذين يسميهم عامة الناس بمشايخ الغفلة - أنه مصاصم للذوق العام، وللغفلة السليمة، وللعلم، ولقناعات الناس العامة. ومع هذا فإنهم لا يخلجون إن كذبوا، ولا يرتدعون عن التآليف والإختلاق تجاه من خالفهم.

محمد العريفي، يخرج من حفرة ليسقط في دحديره كما يقال.

لم يردعه دينه من الزعم بأن المعتات أسلموا على يديه في ظرف أيام. لم يردعه من الكذب واتهام إمام الزيدية الحوثي بأنه ادعى المهديّة والنبوة أيضاً، لم يردعه من تفسيق علماء آخرين وتكفيرهم. وما أن انهالت عليه الإنتقادات حتى خرج ليجرح القدس علينا، ببرنامجه وعدنا بأن يبت من القدس!

قيل له ما هكذا التحرير. والسفر الى القدس وهي تحت الاحتلال جريمة. ولكنه أراد أن يوصل رسالة الإسلام من هناك! هكذا بكل غباء. وتصيد الاسرائيلي الأمر، فأعلن ناطق باسم الخارجية الاسرائيلية بأن الفضليات الاسرائيلية ستمنع العريفي فيزا للدخول إن تقدم بطلب بذلك!

تراجع العريفي خطوة، ليكذب كذبة كبيرة. قال بأنه سيبث برنامج التحرير العظيم من عشان، بحيث تكون القدس خلفية المشهد، مشهد صورته التلفزيونية! كما قال. ولكن أين هي القدس وأين هي عشان؟ إنها تصل الى نحو ٩٠ كيلومتراً، فكيف يظهر الأقصى في برنامج التحرير العريفي؟!

في كل يوم تأتينا فاجعة من مشايخ الغفلة هؤلاء: بالأساس كانت الفتوى العجيبة ضد المسكين (ميكي ماوس) وضد الورود الحمراء، وضد إهداء الورود للرمضى!



النجيمي

العريفي

والشرعية، لم يسبقهم إليها أحد، ولم يهتد إليها غيرهم، وبالتالي وبغريزة المعتد برأيه، الجاهل بما حوله وبالعالم وبالعالم، يريد أن يبشر بما يعرف، فيهرق ويخرف وينشر المزيد من الجهالات والفتاوى، فتدور عليه الدائرة.

لقد ادّعى الوهابيون العلم في كل أمر، ولم يبقوا لهم صديقاً، فهذا فاسق، وذلك كافر، وغيره مشترك ضال، وهكذا. لقد وضعوا أنفسهم في مكان أعلى بكثير من مقامهم، وحين تحدثوا فإنما تحدثوا كجبهة في مجمل المواضيع التي طرّقوها، وجاءت فتاواهم وتصريحاتهم وآراءهم السياسية الغربية، وأفكارهم الشاذة وأطروحاتهم الجنونية، لتكشف عن سطحيّتهم.

يجب أن يفسح المجال أكثر لمشايخ الغفلة ليتحدثوا الى الإعلام الذي لهم أو الذي لغيرهم. فبهذه أفضل وسيلة لغضبهم وإسقاط استبدادهم ومن يقف وراءهم من آل سعود.

الإختلاط مع النساء ويشهد بمن يكفر المختلطين. وإذا به بعد برهة يجلس في الكويت الى العفريات منهن كذكر وحيد، أو كديك بين دجاجات!

قيل له يا شيخ هذا ما كانت تحذر منه!

قال هذا غير!

وأنه جلس الى قواعد من النساء! وأن لديه شعبيّة (ما شاء الله)!

فكانت فضيحة تلفزيونية له ولأمثاله المتطرفين، الذين خنقته فتاواهم أنفسهم!

البحث عن النجومية قاتل لمشايخ الوهابية.

وهو قاتل للحكومة التي تدعمهم.

ففي الماضي كانت تلك الفتاوى مطوية في الكتب، أما اليوم في عصر العولمة فيتناقلها الإعلام في ساعاتها، ما سبب مشاكل للحكومة التي كانت تدعمهم قبل أن يفلت الزمام والضبط، فتورطت في مشاكل سياسية مع دول عديدة بسبب تلك الفتاوى التي تمثل روح الوهابية العمياء.



فندي: قلم في الحرب السعودية



إيلاف: بوق لمن؟



ضاحي خلفان: لماذا يكرهه آل سعود؟

دفاعاً عن (الموساد)

الإعلام السعودي يشن حرباً على دبي

يحي مفتي

منذ ما يربو عن عام والمعركة الإعلامية بين الرياض ودبي تسلك درياً وعرأ، وتأخذ وتيرة متصاعدة، بدأت بوادرها في وخزات دبلوماسية وتجارية متبادلة، حيث شعر الدبلوماسيون الإماراتيون وخصوصاً القادمين من إمارة دبي بأنهم يخضعون لمعاملة جافة وإذمرائية أحياناً من الجهاز الدبلوماسي السعودي في الرياض. في المقابل أوقفت حكومة دبي شحنات تجارية إلى السعودية عبر الحدود البرية من بينها مفرقعات بمناسبة اليوم الوطني في السعودية، وكذلك شحنات من قناني الخمر المخصصة لحساب أحد الأمراء (ذكرت بعض المصادر بأنه حاكم المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد).

السعوديين بأن فترة من الإفلاس باتت وشيكة بالنسبة لمشروعات مملوكة لمستثمرين سعوديين.

في تقرير صحيفة (الإقتصادية)، كانت هناك رسالة واضحة منذ بداية التقرير إلى أن انتعاشاً تستشهد البنوك الإسلامية في البحرين وقطر والسعودية كرد فعل على ما أسسته الصحيفة (فرار المستثمرين من دبي المثقلة بالديون...)، ثم بيعت التقرير إشارة هلع تفيد بأن دبي باتت عاجزة عن تسوية جبل من الديون التي تعاني منه، الأمر الذي يدفع القدر الأكبر من الأموال والمهارات للهجرة إلى هذه الدول. بل كان ثمة تركيز على أن السعودية (ستقود

التي تنشرها بعض الصحف السعودية عن الأزمة المالية في دبي وكأنها أقرب إلى تمنيات (wishful thinking) منها إلى تغطية صحافية محايدة. في ديسمبر الماضي (٢٠٠٩) تحدثت إحدى الصحف عن تقديرات لخسائر الاستثمارات السعودية في دبي خلال شهر واحد ما بين ٣ مليارات إلى ٥ مليارات ريال سعودي، على أساس أن خسائر بورصة دبي بلغت ٩ مليارات في يوم الافتتاح للبورصة بعد عيد الأضحى المبارك، وأن أسعار العقارات فقدت ٥٠ بالمائة من قيمتها السوقية. وكان التقرير يركز على ثلاث قطاعات حيوية (مالية وعقارية وصناعية)، بل هناك من بشر من رجال الأعمال

هذان المثالان يظهران نتوءاً نافرأ من أزمة عميقة في علاقات الجانبين، وهي مرشحة لأن تأخذ أبعاداً أخرى إذا ما تمسكت إمارة دبي بموقعها من قضية البنك المركزي الخليجي، ومنح السعودية دور أكبر في ملفات الخليج بما في ذلك العملة الخليجية التي عارضت دولة الإمارات الدخول فيها كرد فعل على نزعة الهيمنة السعودية.

ومنذ أن بدأت ترشح معطيات عن أزمة مالية في دبي قبل أكثر من عام، كان هناك في الاعلام السعودي من ترصد مثل هذه المناسبة ليفرغ شحنة الغضب الكامن بكنهة شماتة بارزة، إلى درجة أن المراقب للتقارير الصحافية

الموجة المقبلة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي في الخليج، وهنا نستحضر المعركة الدائرة بين دبي والرياض في قضية البنك المركزي الخليجي التي تصرّف السعودية على أن يكون مركزه الرياض وليس دبي، بالرغم من أن كثيرا من رجال الأعمال السعوديين كانوا قد عبّروا في العام ٢٠٠٥ عن ترجيحهم لخيار دبي بسبب التسهيلات القانونية والإدارية التي تمنحها سلطات الإمارة في مقابل الإجراءات المعقّدة التي يعاني منها رجال الأعمال السعوديين لناحية استكمال الإجراءات الرسمية قبل بدء مشاريع الإستثمار، وقد كتبوا رسالة الى ولي العهد (الملك الحالي) عبد الله يشكون فيها بأن إجراءات انشاء الشركات يستغرق مددا طويلة، بالمقارنة مع التسهيلات التي يحصلون عليها في دبي..

وفيما كان الكلام عن أزمة دبي المالية والعقارية يحتل مساحة كبيرة في الجدل اليومي على صفحات الجرائد التقليدية والإلكترونية، تفجّرت قضية أخرى ذات طابع شخصي، حيث بدأ موقع (إيلاف) الذي يشرف عليه الصحافي المقلب بل آل فهد عثمان العمير، حملة مكثفة ضد رئيس شرطة دبي ضاحي خلفان. الحملة بدأت في ميدان الشعر ثم انتقلت الى ميادين أخرى وصولاً الى قضية اغتيال القائد في حركة حماس محمود المبحوح.

على صعيد حرب القصاصات التي اندلعت بين السعوديين والإمارتيين، سلكت بعض القصاصات خطاً انفعالياً حين شُنّ أحد الشعراء السعوديين هجوماً ضد شيوخ إمارة دبي ووصف الإماراتيين بأنهم يعتاشون على (تجارة الدعارة). وقام موقع (إيلاف) بحشد كل ما يرصده من تقارير ومقالات لإحضارها في معركته ضد دبي، ومنها ما نقله الموقع عن هروب آلاف المقيمين من دبي وترك سياراتهم في مطار دبي (نحو ثلاثة آلاف سيارة)، والذي نظر إليه المسؤولون الإماراتيون على أنه عملية تهويل متعمّدة بهدف ضرب الإقتصاد الإماراتي، وأن ذلك يعكس توجّهاً لدى الحكومة السعودية في محاولة لابتزاز دبي والضغط عليها في موضوع المصرف المركزي الخليجي الذي تسعى الرياض لاحتضانه.

هذه الحملة دفعت مدير شرطة دبي الى عقد مؤتمر صحافي للرد على (إيلاف) التي وصفها (كالحصار يحمل أسفارا)، ونفى ما نقلته إيلاف عن عدد السيارات التي تركها أصحابها في مطار دبي، وقال بأنها لا تزيد عن إحدى عشر سيارة بسبب عدم تسديدهم لأقساطها. الشاعر السعودي الذي نال من ولي عهد دبي تم طرده

منها، فيما تولى مدير شرطة الإمارة ضاحي خلفان الرد على حملات (إيلاف) حيث طرد مندوبيها من دبي، على خلفية نشر شائعات وتشويه سمعة شيوخ الإمارة. وصف خلفان ما تنشره (إيلاف) بأنها حملة كاذبة تستهدف سمعتها، وأنه (لم يقرر الرد إلا بعد أن طُفح الكيل، وبات من الضروري وضع حد لمرجعيها، وخصوصاً هؤلاء الذين يعيشون في دبي ولديهم القدرة على التواصل معنا ومعرفة الحقائق).

كان يمكن أن تطوى القضية سريعاً، خصوصاً بعد قمة الكويت في ديسمبر الماضي بعد لقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تمسك آل سعود بموقفهم من قضية المصرف المركزي الخليجي أبقي على جذوة الحملة الإعلامية ضد إمارة دبي. وجاء اغتيال القائد في حركة حماس محمود المبحوح في دبي في ١٩ يناير الماضي، على أيد مجموعة تابعة لجهاز الموساد الإسرائيلي ليمنح الاعلام السعودي مادة جديدة للتهمك ومواصلة حملته

تمسك آل سعود بموقفهم

من قضية المصرف المركزي

الخليجي أبقي على جذوة

الحملة الإعلامية ضد إمارة

دبي حتى بعد المنجز الأمني

في اغتيال المبحوح

الإعلامية ضد دبي رغم ما كشفه مدير شرطة دبي ضاحي خلفان من تفاصيل العملية بالصور والوثائق والتي أحدثت موجات هائلة من ردود الفعل الدولية، واعتبر الكشف بأنه بمثابة منجز أمني فريد حققته شرطة دبي في عملية بالغة التعقيد.

(إيلاف) .. معركة ضد ضاحي خلفان

بالنسبة للإعلام السعودي، لم ينل المنجز الأمني الإماراتي ترحيباً، بل جرى التعامل معه بقدر كبير من السخرية والتهمك بل والتشويه. فقد خصّص موقع (إيلاف) بدءاً من ١٠ مارس ملفاً مؤلفاً من ثلاث حلقات مبنية على ما وصفته (معلومات حصرية على درجة عالية من الخطورة استقتها من

مصادر خليجية وأميركية وإسرائيلية، تقلب صورة اغتيال محمود المبحوح رأساً على عقب). ما توفّر لـ (خزنة إيلاف) من مصادر خليجية متعدّدة وإسرائيلية شبه متعدّدة وأميركية لا حصر لها) تنفي رواية ضاحي خلفان، حسب زعم الموقع السعودي، يكشف فيها (أهدافاً أخرى دفعت الاستخبارات الإسرائيلية إلى التحرك). تنقل (إيلاف) عن مصادر إسرائيلية مقربة من الموساد (وكانها تنقل عن رئيس الموساد مانير داغان شخصياً) بأن (الهدف من العملية يتجاوز تصفية المبحوح.. بل هو جزء من هدف أكبر) ماهو يا ترى هذا الهدف الذي يكشف عنه موقع (إيلاف) ولا يعرفه سواه، وبطبيعة الحال المصدر الإسرائيلي المقلب من الموساد؟ تقول مصادر (إيلاف) الإسرائيلية بأن (إسرائيل قصدت من تلك العملية توجيه الإنذار الأول ليس لدبي وحدها، بل لعموم الخليج من أدنى البحر الأحمر إلى أسفل الخليج حيث عجمان). ومالسب؟ تنقل (إيلاف) عن مصادرها الإسرائيلية أن الهدف هو (لجم أي محاولة لدعم أعداء الدولة الهزلية، الذين صعدتهم الراصدة بحماس وإيران وحزب الله، سواء من حيث الدعم العسكري أو التهريب غير المشروع).

لم يكن هذا التضخيم لسدور جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) عفواً، وكأنه يريد تجاوز فشل هذا الجهاز الذي تحدّث عنه الصحف الإسرائيلية بتهكم بالغ، واعتبرته متخلفاً ويخوض معارك بأسلحة بدائية لم تعد صالحة في عالم تكنولوجيا معقّدة، بل إن الموقع السعودي تلبس دوراً مشبوهاً وأصبح (إسرائيلياً أكثر من الجيل الأول من الصحابة)، حين سعى إلى تحويل الفضل الأمني الإسرائيلي الى نجاح باهر، عبر وضع العملية في سياق مخطط أمني واسع النطاق، وأنه يحمل رسائل متعدّدة، وكأن الإسرائيلي بات صاحب الحل والعقد في المنطقة، إن لم يكن العالم.

لنقرأ ما يقوله الموقع السعودي (إيلاف) وكل ذلك نقلا عن مصادر إسرائيلية مقربة من جهاز (الموساد): (أن أجهزة التجسس الإسرائيلية رصدت حصول حالات تهريب أسلحة إلى إيران عبر بعض الموانئ الخليجية تحت غطاء شركات أدوية ملوكة لناقذين خليجيين)، وأن المصادر الإسرائيلية ذاتها أخبرت (إيلاف) أيضاً بأن (أجهزة الرصد الإسرائيلي قد تمكنت عبر الأقمار الصناعية من اصطباك وتحديد عمليات التهريب والتي تحتوى على مواد تعتبرها الدولة الصهيونية خطاً أخطر بالنسبة إلى أمنها). وأن المبحوح هو أحد المصادر التي كانت تنوي تسهيل تلك العمليات. يخلص موقع

(إيلاف) بنقل رسالة الموساد الإسرائيلي بأن عملية اغتيال المبحوح هي مجرد (الإنذار الأول.. وأنها لن تتكرر في الضرب مجدداً ويقوّة أكبر إذا لم يؤت الإنذار الأول مفعوله في وقف هذه العمليات). هل يحتاج الإسرائيليون إلى أكثر من مثل هذا الموقع وشقيقاته في الإعلام السعودي كيما يوصل رسائله إلى العالم العربي؟!

على الجانب الأمريكي، ينقل موقع (إيلاف) عن مصادرهِ الأمريكية هذه المرة بأن الرسالة الإسرائيلية من الضربة الأولى، دفعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بالاتصال سريعاً بمسؤول رفيع المستوى في الإمارات لحثه على تهدئة الموقف وتجنب التصعيد الإعلامي في الكشف عن تفاصيل التحقيقات التي تجري بحثاً عن قتلة المبحوح (والتي دفعت بالقضية إلى واجهة الاهتمام في وسائل الإعلام المحلية والدولية طوال الأسابيع السبعة الماضية).

ما يذكره موقع (إيلاف) هنا عن المصادر الأمريكية يعكس موقفها وموقف الكبار الذين يؤمنونها، وكان قضية كشف فضيحة الضلوع الإسرائيلية في اغتيال المبحوح قد سبّت ضربة للسعودية أكثر من المتفذين المباشرين، وهذا قد يفسّر جزئياً على الأقل، صمت آل سعود عن العملية، فلم يستنكروا انتهاك الصهانية سيادة دولة عربية عضو في مجلس التعاون الخليجي. لنقرأ التعليق اللافت في موقع (إيلاف) على كشف إيلاف تفاصيل عملية الاغتيال (من) الثابت أنّ الامارات بمجملها أدركت حساسية الموقف، واستخلصت من الرسالة الأميركية صعوبة المضي في التصعيد الذي لا يخدم أحداً، ولا يتوافق مع طبيعة الخليج الذي لا يريد أن يكون لا حماسياً ولا نجارياً ولا نصيراً بل يكفيهِ أن يدع مكارم الغوغائية لدعاتها، وما أكثرهم).

أليس ما يستوجب هذا المقطع سؤالاً كبيراً بل استنكاراً لما بلغه الخطاب الإعلامي السعودي من وقاحة غير مسبوقة. هل ساء السعوديين انفضاح عملية الاغتيال، فساقهم إلى (خلط الأوراق) وإطلاق النار على الضحايا، بدلاً من إدانة الاغتيال، التي لم تصدر عن أي من مسؤول سعودي (وإن مجهول الهوية). في الحلقة الثالثة من الملف، تحدثت (إيلاف) عن استعراض بهلواني للاستخبارات الإسرائيلية في سياق الكلام عن (جسد) في الخليج حول مواقف ضاحي خلفان الذي نال من تهكمات الموقع ما يبعث الإرتباب في ملف يكاد يختصر الهدف منه في الدفاع عن (الموساد) وتضخيم دورها.

وبينما تحاول (إيلاف) التقليل من شأن

التحقيقات على أساس الأبعاد المستقبلية التي تخفي وراء عملية الاغتيال وتصرّ على تجاوز المعلن (والذي يركز فقط على الجهة المتورّطة من دون الأخذ في الاعتبار الدوافع خلف العملية)، وكأنها تعمد إلى (تسخيف) ما كشف عنه ضاحي خلفان، في مقابل الإعلاء من شأن (الموساد) خصوصاً حين تقول بأن (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي أراد الدليل على أنّ يد تل أبيب طويلة وتستطيع الوصول إلى أي بقعة في العالم العربي في أي وقت تشاء من دون أن يعترض طريقها معترض). أليس ذلك ما يدعو للتوقف حقاً؟ لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل قالت (إيلاف) بأن عملية الاغتيال (تحمل رسالة إلى دول الخليج مفادها أنّها ليست بمأمن من يد الموساد، وخصوصاً منها البلدان التي تدعم ما تعتبره إسرائيل إرهاباً ضدها من جانب حزب الله أو حماس عن طريق الدعم المالي). وأخيراً فإن لإيران نصيباً من (اكتشافات) موقع (إيلاف) في عملية الاغتيال، على أساس أن إثنين من حملة جوازات السفر الإسرائيلية غادروا دبي عن طريق إيران.

تسوق (إيلاف) هذه الاحتمالات على أنّها اختراقات صحافية، ولكنّها، في واقع الأمر، تعكس سياسة الموقع، بل سياسة آل سعود، وقد نبّيء ذلك عن مدى التنسيق السعودي الإسرائيلي. وقد تنظر السعودية إلى تحقيقات دبي في عملية الاغتيال بأنّه رسالة إلى السعودية أكثر منها إلى الدولة العبرية.

(الشرق الأوسط).. مأكنة هتن

لم يكد يغلق ملف (إيلاف) حتى بدأت جريدة (الشرق الأوسط) الجولة الثانية من الحملة على دبي وعلى مدير شرطتها ضاحي خلفان، فأوعزت إلى أئدكتابها مأمون فندي، الشخصية المثيرة للجدل بحكم علاقاته المتداخلة مع شخصيات في العائلة المالكة، كيما ينغمس في المعركة السعودية ضد الإمارات. كتب فندي مقالاً في ١١ مارس الماضي بعنوان (تجنّبسون علينا بفلسونا) افتتحه بتوجيه نقد عام للعرب الذين انبهروا (بما رأوه من تفاصيل دقيقة على الشاشات في العملية التي كشفت عنها شرطة دبي بخصوص اغتيال القائد العملياني في حركة حماس السيد محمود المبحوح وحجم التفاصيل التي عرضتها الشاشات العربية مراراً وتكراراً). وعلى طريقة (إيلاف)، قلل فندي من شأن النظام الأمني في دبي في كشف العملية، ووهب الإنجاز إلى (الشركات الأمنية العالمية). وأن العملية، أي عملية الكشف، ما هي سوى،

حسب فندي (إعلان كبير للشركة التي تدير مثل هذا النظام الأمني التصويري الدقيق، بهدف بيع هذا النظام إلى دول عربية أخرى). لا ندري هل هذا التحليل يستجبتن تواطؤاً بين الموساد والنظام الأمني في دبي والشركات الأمنية من أجل تسويق نظام أمني دقيق، أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون تقليلاً من شأن الاكتشاف الأمني الإماراتي؟ ولماذا لم يجر الحديث عن اخفاقات مثلاً في عملية اغتيال القائد الشيشاني قبل ذلك، أو حتى مقتل سوزان تميم، حيث لم تظهر الشركات الأمنية العالمية براعتها من أجل تسويق نظامها الأمني، أم سبخرنا فندي بأن هذا النظام جرى نصبه مؤخراً، فيما لا مصادر مهما كانت تخبرنا بذلك.

مضى فندي في التركيز على (الشركات الأمنية العالمية)، وحذّر العرب من شراء هذا النظام الدقيق، واختصر العملية برمتها في (تسويق أجهزة التصوير)، مشككاً في (كفاءة) دولة الإمارات أن تقوم بذلك الكشف. أغرق فندي في تفاصيل تقنية خاصة بالنظام الأمني بدءاً من أجهزة التصوير ومروراً بالصيانة وإصلاح الأعطال، وتحليل المعلومات ولمصلحة من. هل بدا فندي شديد الحرص هذه المرة على الأمن العربي، حتى صار يطلق تحذيراته للعرب للحيولة دون الوقوع في مصيدة إسرائيلية كائما عبر شراء نظام أمني يتم تصنيع جزء كبير من برامجه (في حيفا) بالدولة العبرية، وتجمع في أماكن مختلفة في أميركا وأوروبا والهند، حتى لا تكتشف حقيقة الأمر حسب زعمه. ويستصّدق ذلك منه لو أجاينا عن السبب الذي يدفع الموساد للوقوف في المطب الذي أرادت أن تنصبه لنفسها حتى أدى ذلك إلى تصدع علاقاتها مع حلفائنا الأوروبيين، وأخرها طرد دبلوماسي إسرائيلي من لندن في ٢٣ مارس بعد ثبوت تزوير جوازات بريطانية من قبل هذا الدبلوماسي، هل يعقل أن يحدث ذلك، وقد تشوّعت صورة الكيان العبري بفعل ما أحدثته اللائال الدامعة بضلوع الموساد في عملية الاغتيال؟ أكل ذلك يتم فقط من أجل تسويق نظام أمني؟!

ما بلغت في رواية فندي أنّها تذكر بين مقطع وآخر بأن العملية ليست انجازاً أمنياً، بل ينزع تدريجاً إلى تقديمه كأنه شيء تافه لا قيمة له، يقول سادراً (السذج بيننا يظنون أنّ العملية التي حدثت في دبي هي من اختراع وتصميم قادة شرطة دبي)، ويضع ذلك في إطار مؤامراتي تجده غائياً في كتابات فندي الأخرى التي تنتزع واقعية حد التعري، فهو ينظر هذه المرة إلى العملية باعتبارها (طعمعاً).. ممن

ولمن؟!

وحتى يضيق خيوط الرواية، ينقلنا الى عالم آخر، صفقات التسلح والطائرات التجسسية، وكيف تقوم الشركات الأميركية والأوروبية بنزع بعض الأجهزة الحساسة أو عالية التقنية من الطائرات التي تبيعها الى الدول العربية. حتى الآن لا نفهم الربط بين عملية كشف اغتيال المبحوح بهذه النقطة، ولكن لنفترض جدلاً بأن كلامه عقلاني، وفارط في الواقعية، بالرغم من أن لا كتابات له سابقة حول ما يجري على صفقات التسلح السعودية، وماهي الأجهزة المحظور بيعها للحكومة السعودية ولو من باب نقد الشركات الغربية، وليس شيئاً آخر مثل الرشى الفلكية التي يحصل عليها الأمراء، أو الوظيفة السياسية لصفقات التسلح، يصدر فندني على أن النقطة الرئيسية في عملية اكتشاف الاغتيال في دبي هي عيب على العرب؟ حسناً لقد تحرك عرق عربي بعد سبات في المحضن السعودي، فهاهو هذا العيب هو (تعميم هذا النوع من الأجهزة الأمنية في العالم العربي، بحيث تكون كل شاردة وواردة في العالم العربي تحت أعين مصمم هذه الأجهزة والـ"سوفت وير"، تتشارك فيه شركات ودول). ماشاء الله، لقد كسب المناضلون العرب عضواً جديداً، فهاهو مأمون فندني يتمرد على عالمه، ويتحدث بلغة المناضلين والحريصين على الأمن العربي، الذي حضر فجة في هذه المناسبة بغير موعد، وصار يتحلف العرب بأفكار في الأمن القومي، ويبلغ العرب رسالة بأن لا ينفقوا أموالهم بالتجسس عليهم من جيوبهم.

مقاربة فاجعة تلك التي يقدمها فندني وكأنه مشفق على ما أصاب جهاز الموساد الإسرائيلي من بلاء في دبي، فأراد أن يسدي نصيحة في غير محلها، وكأنه يهدي العرب إلى أمنهم القومي، فيما حقيقة الأمر، أن القضية مرتبطة أصلاً وفصلاً بمعركة السعودية مع الإمارات ومع مدير شرطة دبي ضاحي خلفان، وهو الرمز المستور لـ (السوفت وير) الذي يتحدث عنه فندني.

بقي في جعبة فندني شحنة حق أخرى أفرغها في مقالة ثانية في ١٥ مارس الماضي في نفس الجريدة (الشرق الأوسط) بعنوان (الاحتفال بالانتصارات الوهمية)، خصصه للرد على منتقديه، وكعادته، يوضع فندني نفسه في مستوى (علام الغيوب)، فالنزعة الاستعلائية القابضة على قلمه تكشف عن نفسها حين يردد عبارات من قبل (نزيه أن نرقى إلى مستوى الإحتراف)، بما تحمل من إهجمات تبعث على التقهقر، خصوصاً حين يكابر في الدفاع عن

موقفه ولو كان الشيطان مرشده وهاديه. حاول الدفاع بضعف عن مقالته الأولى، وعوضاً عن تصحيح الخطأ زاد في تصليه حين اعتبر دور شرطة دبي مقتصرًا على (إدارة جهاز تسجيل الكاميرات) فحسب، ثم أطنب في الحديث عن بقية الرواية، حول عدم القبض على المتهمين قبل مغادرتهم مطار دبي. ولربما لو تم ذلك بالفعل، لكان لمأمون فندني كلام آخر أيضاً، وستحوز الشركات الأمنية العالمية في نهاية المطاف على شهادة الإنجاز، أليس كذلك؟ وخلص فندني في مقالته الثانية باختزال دور شرطة دبي بأنها (فرجتنا على الصور) بعد وقوع الحدث، فيما سجل موقفًا صارخاً بقوله (شرطة دبي لم تقبض على مجرم في قضية كبرى حتى الآن، وأي دفاع ضد الحقائق هو تهريج). بل اعتبر الكشف الذي قامت به شرطة دبي هو (بمثابة دعاية للموساد، لا دعاية لشرطة دبي) وهذا بالتحديد ما ذكرته (إيلاف) في ملفها، ولا ندري لمصلحة من، رغم أنه كما أسلفنا نالت فضيحة الموساد قرعاً متواصلاً في الصحف الإسرائيلية، الى حد المطالبة بإقالة

لم يكن تضخيم الإعلام

السعودي لدور (الموساد)

عقوباً، فقد تجاوز فشله في

دبي وصار يتحدث عنه كما لو

أنه يتحكم بمصير المنطقة

مانير داغان، رئيس الموساد.

والطريف في الأمر، أن فندني الذي وجّه حملة شعواء على شرطة دبي وعلى الشركات الأمنية العالمية تساءل عن السبب الذي أدى الى غياب الكاميرا عن مشهد الاغتيال ذاته. وكأنه يطالب بوصول الكاميرا إلى غرف النوم في الفنادق بالرغم من اعتراضه الشديد على تجسس الشركات الأمنية العالمية على الصغيرة والكبيرة من حياة العرب.

على أية حال، فإن مقالتي فندني يندرجان في سياق المناكفة بين آل سعود ودولة الإمارات، ولا علاقة لها بصورة محددة بكشف شرطة دبي عن تفاصيل عملية الاغتيال، فهي ستنال من أقلام آل سعود في كل الأحوال، سواء نجحت جزئياً أو كلياً، فضلاً عن كونها لو أخفقت في العملية.

لم يكد يختم فندني جولته حتى أطلق كاتب آخر يدعى محمد أحمد الحساني في (عكاظ) مقالة في ١٦ مارس الماضي بعنوان (دبي... المخترقة!)، وعاب، شأن كتاب إيلاف والشرق الأوسط، على (الأحاديث المعجبة بما حققته أجهزة دبي الأمنية، ثم عبّر عن خشيته المحفوفة بالتمنيات من أن تتحول (هذه المدينة الساحلية الوديدة.. المكان المفضل لتصفية الحسابات السياسية والخاصة).. ولذلك جرياً على فندني (إيلاف) (لا فائدة تذكر من الحديث عن قدرات أمنية لاكتشاف الجريمة بعد وقوعها ما دامت قد وقعت..)، ثم أطلق السؤال المتوقع من أن (دبي باتت مخترقة أمنياً من قبل الحسابات الدولية التي تمارس القتل والاغتيال والإجرام على أرض هذه الإمارة الوديدة)..

الرد الإماراتي

وفي رد فعل على ما نشرته (الشرق الأوسط) من مقالات، شن عبد العزيز العتيق، رئيس تحرير موقع مندتي (الإمارات) الاقتصادي هجوماً في ١٦ مارس الماضي على الجريدة متهمًا إياها بأنها (ثبتت موجة الكره والسموم التي تبيت ضد الإمارات ولا تتوقف أبداً). وقال في تصريح لموقع (أرربيان بزنس) الإماراتي إنه على مدى السنتين الأخيرتين لاحظ تصاعداً كبيراً في نشر الأخبار السلبية (المفبركة) عن الإمارات من قبل الصحافة وحجب نشر الأخبار الإيجابية. وأضاف إن الصحافة تسلط أقلام كتابها من (المرتزقة) العرب للنيل من إنجازات الإمارات ونجاحها على جميع المستويات والأصعدة. ووصف الغفلي مقالة فندني المعنونة (يتجسسون علينا بقلوسنا) بأنه (مقال خسيس) وأضاف (لا يقل خسة عن خسة القائمين على الجريدة من عبدة الريال والدولار). ورد على انتقادات فندني لشرطة دبي (الحقيقة التي أريد أن تصل للمصحفة ومرترقتها أن أجهزة الأمن في الإمارات استطاعت أن تكشف النقاب عن العديد من (الجرائم الفردية) في غضون ساعات.. بينما ما زالت دولة تتبع لها هذه الصحيفة غير قادرة عن الكشف عن تفجيرات تخريبية حدثت ضد منشآتها الصناعية وضد مواطنيها.. منذ أكثر من ١٠ سنوات) في إشارة الى وزارة الداخلية، وقال بأن (هنا الفرق بين الثريا..والثري..)، ووصف جريدة (الشرق الأوسط) بأنها (ملوثة بالفتن.. وليس لها مكان بعد اليوم في الإمارات إلا أن تستخدم كوسادة لأحذيتنا فهذا هو أكبر قدر ومقام لكتابها والقائمين عليها).

الإفتاء في الحجاز

عبد الوهاب أبو سليمان



عبد الوهاب أبو سليمان

القادمة، وينبغي أن لا يساء استعمالها من المفتين المعاصرين، فقد تقرر شرعاً أن لكل زمان ويلد فتاواه التي تتفق مع مكان إصدارها وزمانه، وليس من الشريعة تنزيل فتوى سابقة على بيئة وزمان

مختلف متأخر عنها. فالمفتي بحاجة إلى معرفة كل ذلك ليكون على دراية تامة بكل ما له علاقة بموضوع الفتوى.

والمدينتان المقدستان، مكة المكرمة والمدينة المنورة، تهياً لهما على مر العصور الإسلامية من المفتين كفاءات علمية وفقهية متعددة ومتنوعة لم يتهياً لغيرهما في البلاد الإسلامية، فهما مهوى أفئدة العلماء بخاصة، والمسلمين بعامة، ومهجرهم الذي يأرزون إليه، مجاورة للبيت العتيق، ومسجد الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، وقد ظلتا على هذا في كل عصور الإسلام المختلفة. لم تعان المدينتان الشريقتان من قلتهم فضلاً عن وجودهم، بل أن ما يعد ظاهرة في هاتين المدينتين المقدستين تعدد المفتين في الزمن الواحد في المذهب الواحد، فضلاً عن التعدد المذهبي.

الحقائق والوقائع التاريخية النابتة عن ملامح الإفتاء وخصائصه في مكة المكرمة والمدينة المنورة عبر العصور الإسلامية منذ بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الوقت الحاضر تشير إلى ما يأتي:

■ تصدر للإفتاء في المدينتين المقدستين كبار الصحابة والتابعين الذين ورثوا علومهم لمن جاء بعدهم من علماء تابعي التابعين، وهكذا أصبح للإفتاء فيهما أعلام معروفون مشهورون.

■ بعض الفقهاء المكيين تخصص في الفتيا في فرع من فروع الفقه، واشتهر به، أمثال عطاء بن رباح، وطاووس، الذين اشتهروا بالفتيا في المناسك، حتى قيل: إن فقه المناسك فقه المكيين.

■ ليس كل من تعلم الفقه، ودرس العلوم الشرعية محولاً لأن يقوم بوظيفة الإفتاء: إن لا يلزم أن يكون الفقيه مفتياً؛ فإن للإفتاء تأملياً علمياً، واجتماعياً خاصاً؛ لهذا قد يكون الفرد فقيهاً إماماً، وخطيباً بالحرمين الشريفين، ولكنه غير مؤهل للإفتاء، بل تأهل للتدريس، أو القضاء، أو غير ذلك من الخطط الدينية الأخرى؛ لهذا يميز المؤلفون في كتب التراجم، وبخاصة المؤلفون الفقهاء، بين الفقيه المتصدر للإفتاء، والفقيه المنتصب للتدريس، أو القضاء.

■ قد يتصدر للإفتاء من اشتهر بالفقه في الوسط الاجتماعي، ولم تشر كتب التراجم إلى إجازة مشايخه له بذلك، وهذا أمر طبيعي في المجتمعات الإسلامية، ولا يعني عدم الإشارة إلى إجازة مشايخه له بالفتوى أنه لم يعان الفتوى، ويمارسها، ولم يتصدر لها. ومن علامات الممارسة للإفتاء نسبة بعض الفتاوى لمن لم يشتهر بها، من هذا على سبيل المثال: أحمد بن يونس

الإفتاء مصدر (أفتى)، يقال: (أفتاه الفقيه في الأمر الذي يشكل: أبانه له. الفتيا، والفتوى، والإفتاء: الفاظ متقاربة، معناها في اللغة واحد، وهو بيان الحكم، أو إظهار الأمر المشكل على المستفتي وتوضيحه. والإفتاء في الاصطلاح هو: الإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي في واقعة من الوقائع.

والإفتاء من أهم المناصب الشرعية في المجتمع الإسلامي؛ والفتيا دلالات شرعية واجتماعية.

الدلالة الشرعية للفتيا: أنها تنبئ أولاً وقبل كل شيء عن مستوى فكر القائمين بشؤون الفتيا على استيعاب المقاصد الشرعية، والنصوص الدينية، وامتناك ناصية أدوات الإفتاء، ومدى تفهمهم لواقع عصرهم، وإدراكهم للنواحي الاجتماعية، وما يتحلى به المفتون من مرونة فكرية، وسعة أفق. وعلى قدر اكتمال المفتي من امتلاك لتلك الأدوات واستيعابها، تنعكس نتائجها على المجتمع إيجاباً، وعدم اكتمالها ينعكس سلباً.

أما الدلالة الاجتماعية للفتيا، فهي مفتاح التعرف على سلوك المجتمعات وتصرفاتها، وبيان مدى التزامها بتعاليم الشرع الحنيف، والقيم الاجتماعية، والسلوكية خلال العصور الماضية والحاضرة، وهي أيضاً مقياس النشاط اليومي، والاتجاهات الجماعية والفردية للمجتمع، ومدى تجاوبها وتطورها لما يستجد في المجتمعات المعاصرة لها.

كل ما يبرصد في مدونات الفتاوى من أحداث ونوازل، وما يوقع عليها من أحكام شرعية، مرآة حقيقية للواقع الديني والاجتماعي، من تفتح وسعة أفق، أو انغلاق وضيق في الفكر، وهي مجال خصب للدراسات الدينية والاجتماعية. وقد ترك السلف الصالح في الماضي البعيد والقريب، لأجيال الأمة تراثاً ضخماً نفيساً من الفتاوى المدونة على اختلاف البلدان والمذاهب الإسلامية، ناطقة بما كان عليه المجتمع، وهي في الوقت نفسه عنوان ما يتمتع به الفقهاء من اجتهاد وسعة أفق. والفتاوى المدونة في الكتب سجل ناطق بأراء أصحابها، واجتهاداتهم، وأساليبهم في فهم الفقه الاسلامي العام والخاص، وإحاطتهم بالروايات، وإقراءهم على الخلافات، وتوجههم نحو المشكلات، فهي على التحقيق لباب الفقه في الدين، وسر السعود إلى قمة الاجتهاد، تصور الناحية العملية التطبيقية من الفقه، وتظهر نتائج القواعد الأصولية والفقهية والأحكام المقررة، ومدى ملائمتها للمصلحة العامة المتبعة عند وقوع الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة.

وبالجملة، فالفتاوى تمثل الحلول العملية التطبيقية في النوازل الحادثة. ومن هنا يظهر الفرق واضحاً بين الفقه النظري المدون في بطون الكتب الفقهية، والفتاوى العملية التي لاحظت الأحوال الاجتماعية والسياسية، وراعت الأعراف والعادات؛ ذلك لأن الفتاوى تتغير بتغير العادات والزمان والأمكنة. إضافة إلى ما تقدم من خصائص الفتاوى وبداياتها الشرعية والاجتماعية، فإن الفتاوى المدونة تزود الفقيه بتجارب المجتهدين السابقين، وتنبئ له الطريق لما ينبغي أن يتحراه من القواعد والمفاهيم، وما يتجنبه من محاذير لخرق ما هو محل إجماع الفقهاء، والتنبه لما هو محور خلاف لتحرير محل النزاع، تلك هي جدوى الفتاوى الشرعية المدونة للأجيال

الإمامي في المدينة المنورة في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي هي الأقوى. وإن أكثر المذاهب اتباعاً هي المذهب الشافعي في مكة المكرمة، والمالكي في المدينة المنورة. هذان المذهبان هما الغالبان من حيث الأغلبية والاتباع في بلاد الحجاز، ويأتي المذهب الحنفي تالياً لهما.

■ ولم يكن للمذهب الحنفي شيوع في المدينة المنورة حتى عام ١٢٢٣هـ/ ١٣٢٢م، فانتشر وذاع بين جنبايتها حين جاء شمس الدين ابن العمري فوفق جماعة من الطلبة الشافعية، وأمرهم بالإشتغال بمذهب أبي حنيفة، فأجابوه إلى ذلك، وتفقّه منهم جماعة، وصاروا أئمة وقتهم، وانتفع الناس بعلومهم. وأضحت الغلبة للمذهب الحنفي في العصور المتأخرة حين أصبح الحجاز ولاية من ولايات الدولة العثمانية التي بسطت نفوذها على الحجاز، فأصبح له ممثلون من المفتين كبقية المذاهب الأخرى.

■ وأخذ المذهب الحنبلي في التمدد والانتشار منذ عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م [بعد سيطرة السعوديين على الأماكن المقدسة، وإسقاطهم حكم الأشراف فيها]. وقد حاول النجديون القضاء على بقية المذاهب الإسلامية، ونجحوا في ذلك. وإلى حد كبير. على مدى قرن كامل من حكمهم.]

■ بعض المفتين تقلد منصب الإفتاء في كلتا المدينتين المقدستين؛ ولهذا لقب الواحد من هؤلاء فيهما بإمام الحرمين، وأشهر هؤلاء: إمام الحرمين

ابن سعيد الحميري القسطنطيني، المغربي، المالكي نزيل الحرمين، ويعرف بابن يونس (٨١٣-٨٧٨هـ/ ١٤١٠-١٤٧٣م) فقد: (جاور بالمدينة غير مرة، وأقرباً بها. وكان ينكر الصلاة على الموتى بالروضة الشريفة، ومقدم المسجد: لكون رجلي الميت تصير لجهة الرأس الشريف، واستغثي على ذلك، ووافقه جماعة حتى صار أنه أوصى أن يصلى عليه خارج المسجد في موضع الجنائز، وأوصى فتح الدين بن تقي. أحد الأعيان. بأن يجعل رجلاه عن يمين الإمام فنفذت وصيته). ويضيف السخاوي قائلًا: (وسعت أنا كثيراً من فوائده ونظمه، وأوقفني على رسالة عملها في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها).

■ الإجازة للفتيا يمنحها كبار العلماء، وهي شرط من شروط التصدي لهذه الخطة الشرعية الرفيعة، وأضحى التنويه بها محل اهتمام المؤلفين في التراجم؛ إذ أصبحت عنصراً مهماً في ترجمة من تولي الإفتاء.

■ المنهج المتبع للتأهيل للفتيا في الحرمين الشريفين يكون بإعداد الطالب علماً، وفقهاً، ووعياً بواقعه الاجتماعي، ومن ثم يمنح من قبل كبار علماء عصره إجازة الإفتاء. وقد جرى المجتمع العلمي في البلدين الطاهرين منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي على هذا المنهج، يتمثل هذا بصورة واضحة في سيرة الإمامين مالك بن أنس الأصبحي، وتلميذه الإمام محمد بن إبراهيم الشافعي، لدى بدء اضطلالهما بخطة الإفتاء، بما يعد أنموذجاً رفيعاً سارت عليه الأمة الإسلامية أجيالاً عديدة. يرصد هذه الحقيقة العلامة ابن فرحون قائلًا: (قال مالك: وليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وأهل الجهة من المسجد، فإن رآه أماً لذلك جلس، وما جلس حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني أهل لذلك) (الديباج ص ٢١).

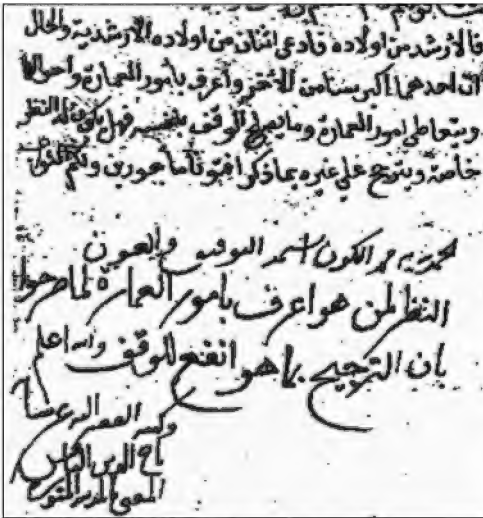
■ يقوم الفقيه في المجتمعين المكي والمدني بوظائف شرعية عديدة: كالقضاء، والتدريس، والإفتاء، والإمامة والخطابة، وغير ذلك. ومن الوظائف الاجتماعية: الحسبة والتدريس. وقد تقلد بعض المفتين مثل تلك الوظائف المتعددة.

■ ليس ضرورياً للمفتي، المكي أو المدني، أن يجيزه عالم مكي أو مدني بالإفتاء، بل قد تكون إجازة الإفتاء له من عالم من علماء البلاد الإسلامية الأخرى، بحكم رحلات علماء مكة والمدينة الكثيرة إلى بلاد العالم الإسلامي للتلقي عن علمائها، والأخذ عنهم في أقطارهم، فإن معظم المفتين في المدينتين المقدستين قد رحلوا إلى بعض البلاد الإسلامية التي اشتهر فيها محدثون، وفقهاء وعلماء لغة، فتلقوا عنهم واستجازوهم في الرواية، وتلقوا عنهم العلوم فأجازوهم في الإفتاء لما رأوا كفاءتهم لهذه الخطة الشرعية الخطيرة كما هو منثور في تراجمهم، أو حين يقد أولئك إلى أداء شعائر الحج والإقامة، أو المجاورة في إحدى المدينتين المقدستين.

■ قد تتعدد إجازة الإفتاء والتدريس للواحد من أكثر من شيخ من بلد واحد، أو بلاد متعددة، وبعض من تصدر للإفتاء في مكة والمدينة قد تأهل في معرفة أكثر من مذهب، مثل ما جاء في ترجمة العلامة الشيخ أحمد بن علي بن عمر الشوايطي اليمني الشافعي (٧٨١-٨٣٦هـ/ ١٢٧٩-١٤٥٨م).

■ أصبح الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بعد عصر تابعي التابعين، يسير وفق المذاهب المنتشرة فيها منذ نشوء المذاهب الإسلامية، فقد كان في بعض العصور الإسلامية حضور لجميع المذاهب الإسلامية تبعاً لوجود أصحابها، وحضورهم فيها، وكان لكل مجموعة من هؤلاء الأتباع علماء يفتونهم حسب مذاهبهم.

■ اتسعت الساحة العلمية في مكة المكرمة والمدينة المنورة في الماضي لجميع المذاهب الإسلامية: مذاهب أهل السنة والجماعة وهي الأكثر شيوعاً وانتشاراً، والمذاهب الأخرى: كالزيدية، والإمامية، يمارسون الإفتاء على مذاهبهم، يقوى بعض هذه المذاهب في أوقات ويضعف في أوقات أخرى لأسباب علمية واجتماعية وسياسية. بل كان شوكة أصحاب المذهب



صورة خطية لغتوى في نظارة الوقف لمفتي المدينة المنورة تاج الدين إلياس

أبو المعالي عبد الملك الجويني؛ والعلامة محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر الترنسي، المعروف الوائوي؛ وحمد بن أبي بكر عبدالله بن خليل بن إبراهيم بن يحيى بن فارس السقلاني المكي (٦٣٣-٦٩٥هـ/ ١٢٣٥-١٢٩٥م) مفتي الحرمين؛ والعلامة أحمد ابن قاسم بن عبد الرحمن بن أبي بكر العمر، شهاب الدين الحارثي الشافعي (٦٧٥-٧٥٥هـ/ ١٢٧٦-١٣٥٤م) وغيرهم.

■ ويتعدد المفتون في البلد الواحد، وفي الزمن الواحد على قدر إجازة العلماء لمن قدر له أن يحمل هذا اللقب الفرعي الرفيع، بل على هذا ما جاء في ترجمة العلامة القاضي جمال الدين بن ظهيره، (أنه تصدى للإفادة والتدريس نحو أربعين سنة، وكان أكثر من يفتي بمكة، والفتاوى ترد كثيراً إليه من بلاد الطائف، ولية، وربما أتته من بلاد زهران). وقد أصبح من خطة الدولة الإسلامية في العصور المتأخرة تنصيب مفت حسب كل مذهب من

المذاهب الأربعة، بل قد يتجاوز إلى المذاهب الأخرى. ولم يكن الإفتاء في مكة والمدينة مقصوراً على الفقهاء المكيين والمدنيين، بل كان ينتصب للإفتاء كل من توافرت فيه أهلية فقهية لهذا المنصب الشرعي الرفيع، حتى ولو كان من غير أهلها، من المهاجرين أو المجاورين.

■ كانت مكة المكرمة مركزاً للإفتاء لبعض البلاد حولها من بلاد الحجاز واليمن، وهذا يبدو من تراجم بعض المفتين بها، أمثال العلامة محمد بن عبدالله بن ظهيرة القرشي (٧٥١-٨١٧هـ/ ١٣٥٠-١٤١٤م)، وكذلك بالنسبة لكثير من البلاد الإسلامية في العصر الحديث كأندونيسيا وماليزيا وغيرهما في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين/ التاسع عشر والعشرين الميلاديين. فكثيراً ما كانت تعرض بعض النوازل والمسائل المستجدة في البلاد الإسلامية لمعرفة فتاوى علماء الحرمين حيالها، وقد ألقت موضوعاتها رسائل عديدة باللغتين العربية والجاوية.

■ من التقاليد العلمية التي جرى عليها العرف في الوسط العلمي احترام المفتين بعضهم رأي بعض، فإن اتفقت فتاواه أمضوا فتوى من سواهم، وإن اختلفوا في الرأي لجأوا إلى المذاكرة والمشورة فيما يعرض لهم من المسائل. ■ كان المسجد قديماً المكان المخصص للقضاء والإفتاء والتعليم، وجرت العادة أن يتخذ المفتون في المساجد أماكن مخصصة بهم، يحافظون على بقائهم برسمها؛ لتكون باسمهم، معينة معروفة في الحرم المكي الشريف، ومسجد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، يقصدهم إليها المستفتون. ولما تطورت الحياة، وأصبح الإفتاء منصباً حكومياً، استقل بدور مستقلة، وهيئة منظمة استكمالاً لمرافق الدولة المدنية.

■ ولم يكن المفتون في مكة المكرمة والمدينة المنورة يتقاضون مرتبات من الولاة، بل كان بعضهم يحترف التجارة مع قيامه بواجبات الإفتاء، كما ورد في ترجمة محمد بن عبدالله بن فهد القرشي الهاشمي المكي. وأول العهد بالمرتبات للمفتين في مكة كان في عهد السلطان مراد خان العثماني (٩٥٣-١٠٠٣هـ/ ١٥٤٦-١٥٩٤م)، وجرى التنافس على خطة الإفتاء لما أصبحت تمنح أصحابها خصائص اجتماعية، ومنافع مادية من مرتبات مالية، وجرابات سلطانية تدر على أصحابها خيراً كثيراً. يحكي هذا الواقع الأليم العلامة الشيخ أبو سالم عبدالله بن محمد العياشي (١٠٩٠-١٠٩٠هـ/ ١٦٢٧-١٦٧٩م) قائلاً: (والحاصل أن المناصب الشرعية كلها في البلاد الشرقية، حجازاً ومصرًا وإشاماً من إمامة وخطابة وإقامة وقضاء وفتوى، وشهادة بل ووقيد المساجد إنما تنال بالشرء من الولاة، فإذا مات صاحب خطة، أو عزل دفع الرابع فيها مالاً للولاة فيولونه مكانه على أي حال، كان من صلاحيته لذلك أم لا).

■ ولما أضحت مكة والمدينة من ولايات الدولة العثمانية، أصبح تعيين المفتين لهما من قبل الدولة بمراسيم معينة وميزات إدارية خاصة، ومخصصات مالية من قبلها؛ فأوجد هذا الوضع الجديد تنافساً بين بعض الفقهاء حرصاً على تولي هذا المنصب؛ إما بطرق التقرب إلى ولاة الأمر ومجاملتهم، أو بذل المال مزايده شراءاً للمنصب، فالتاريخ يحكي بعض الأحداث في هذا الخصوص منها ما سطره العلامة علي تاج الدين بن تقي الدين السنجاري (١٠٥٧-١١٢٥هـ/ ١٦٤٧-١٧١٣م) قائلاً: (ولما كان يوم السبت ثالث عشر ذي الحجة توفي مفتي الأناط بالبلد الحرام عبدالله بن شمس الدين عتافي زادة مفتي الحنفية، وتطاوت أعناق بعض الناس إلى هذا المنصب، وبذلوا فيه الجهد، إلى أن أوصلوه إلى نحو ألف وثلاثمائة أحمراً، فاتفق رأي مولانا الشريف أن أقام فيه مولانا عبدالقادر بن أبي بكر، بعد أن شهد جمع من العلماء الأعلام لدى مولانا الشريف بتقديمه على غيره، وانحصار الاستحقاق فيه، خصوصاً وقد باشر المذكور الفتوى في زمن عتافي بإجازة منه، وإن من مولانا الشريف، وقد أخبر الفتاة بأنه قد عهد بها للمذكور لدى مولانا الشريف، وشهد لديه في حياته بأنه لا يستحقها سواه).

■ وجرت عادة الدولة العثمانية تخصيص خلع سنوية لمفتي مكة، وكان تعيين مفتي الأناط من اختصاص مفتي الدولة العثمانية باستانبول، أما تعيين مفتي الشافعية وبقيّة المذاهب الفقهية فكان من اختصاص شريف مكة في كلا البلدين المقدسين، وما عدا هذا فكان استثناء. ولما كان الإفتاء قد أصبح مؤسسة حكومية، فقد تطور تنظيمها بحيث أصبح يشتمل على مناصب عديدة: المفتي، نائب المفتي، أمين الفتوى، وعدد من المفتين المؤهلين فقهاً في المذهب، بالإضافة إلى المسجلين والكتبة. وكان أمين الفتوى هو المسؤول عن إعداد أجوبة الأسئلة الموجهة للمفتي، وكان عليه التدقيق في القرارات المتخذة في المحاكم الشرعية. ويضطلع أمين الفتوى بأكثر المسؤوليات العلمية والإدارية في خطة الإفتاء، إذ كان يتناول الأسئلة ويحور الإجابة عنها بتوجيه المفتي. وله الإشراف التام على مؤسسة الفتيا في المذهب.

■ واشتهرت بعض بيوت مكة المكرمة والمدينة المنورة بتعدد المفتين في سلالتهم، فمن ثم كان يقال إنه (بيت فتوى). جاء في ترجمة الشيخ خالد الجعفري المالكي (ت ١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م): (شيخ المكيين، وبيت خالد بمكة



صورة خطبة لفتوى في المعاملات لمفتي مكة المكرمة عبدالله عتافي زاده الحنفي

بيت قضاء وفتوى وإمامة وخطابة). وفي ترجمة محمد بن ظهيرة: (وهو آخر بيت ظهيرة مفتاتي مكة وقضاتها). وفي المدينة هناك آل البرزنجي، فقد تعدد في أبنائهم المفتون.

■ وعزف بعض العلماء عن منصب الإفتاء بعد ترشيحهم له زهداً وورعاً. جاء في بعض الترجمات أن بعضهم أكره على منصب الإفتاء، كما عرض هذا في ترجمة العلامة إبراهيم المنوفي، وكذلك الفقيه إبراهيم الميرغني (١٢٣٥-١٣٠٢هـ/ ١٨١٩-١٨٨٤م) إذ جاء في ترجمته: (فقد عرض عليه مرة منصب الإفتاء من طرف أمير مكة الشريف عبد المطلب حين عزله للعلامة عبدالرحمن سراج منه، فلم يقبله، وذلك بعد عرضه على سيدي الوالد [أحمد أبي الخير مرداد] ولما امتنعنا عرض علي أخيه السيد أحمد ميرغني فقبله). ومن هؤلاء السيد محمد ياسين ميرغني (ت ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م). وقد سجل تاريخ الإفتاء في المدينتين المقدستين رفض عدد كبير من كبار

الفقهاء لمنصب الفتوى.

■ وتقلد بعض علماء الحرمين منصب الإفتاء في بعض البلاد الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، كما هو الشأن في دولة ماليزيا، حيث تولى منصب الإفتاء فيها الفقيه المكي السيد عبدالله الزواوي، وكذلك بلاد اندونيسيا حيث هاجر إليها عدد من كبار العلماء المكيين [إثر سيطرة السعوديين على الحجاز]، أمثال العلامة الفقيه الشيخ سعيد يمان، وأبنائه الفقهاء: الشيخ صالح يمان، والشيخ محمد يمان، والشيخ حسن يمان. ومن هؤلاء: الفقيه القاضي عبدالله قاري، وأخوه القاضي الشيخ حامد قاري وغيرهما.

■ وأسهم المفتون في مكة المكرمة والمدينة المنورة المشرفة بتعدد مذاهبهم في إثراء المكتبة الفقهية بتناجهم المخطوط والمطبوع، المتنوع فقهاً، ففقيه الرسائل ذات الموضوع الواحد وهي كثير ومتنوعة مثل فتاوى رسالة المفتي السيد أمين بن حسن الميرغني المسماة (إزالة الوهم في جواز الصوم عند العجز عن الدم) ورسالة (القول الأخرى في وقوع الطلاق المعلق على نفقه العدة بالإبراء). وكذلك رسالة العلامة السيد بكري شطا المكي في الأوراق النقدية بعنوان (القول المنقح المضبوط في حصة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النقوط). والعلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالغا هاشم الفتوي الغلاني المدني (ت ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) له رسالة في (إفادة أهل التنوير بما قبل من التفصيل التصوير). وهناك مدونات ذات موضوعات مختلفة مثل: كتاب (قرة العين بفتاوى علماء الحرمين) ثلاثة مجلدات: اشتمل الجزء الأول على فتاوى الشيخ عبدالحفيظ بن درويش العجيمي الحنفي المكي مفتي مكة. وفتاوى الشيخ محمد طاهر سنبل المكي. والجزء الثاني حوى: فتاوى الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي، مفتي السادة المالكية بمكة المكرمة، وفتاوى الشيخ محمد صالح الزبير الشافعي. والجزء الثالث تضمن فتاوى الشيخ محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي، وله أيضاً ضمن هذا المجلد: (الفتاوى المدنية في بيان اختلاف العلماء من الشافعية)، وغيره من كتب الفتاوى المكية المخطوطة، وقد اندثر الكثير منها وما بقي فمخطوطه مخطوط لم يقبض له أسباب الطبع بعد.

الإفتاء والمفتون في الحجاز قبل وبعد السيطرة السعودية

انتظمت خطة الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة في نهاية القرن الثالث عشر وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي بصورة رسمية منظمة، واستقرت حسب الهيكل التالي: رئيس الإفتاء - وكيل الرئيس - أمين الفتوى - مساعدون من فقهاء وكتبة ومحبرين. وكان لكل مذهب مفتون مختصون به، تتوجه إليهم استفتاءات العامة حسب مذاهبهم، تزودنا مصادر التاريخ المكي بدراسة مفصلة عن خطة الإفتاء في المدينتين المقدستين في تلك الحقبة الزمنية بحقائق عن الإفتاء وواقعته من خلال التراجم المدونة.

مفتو الحنفية في مكة المكرمة

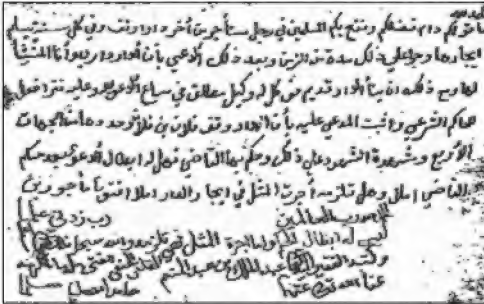
تناول الحديث عنهم بإطناط المؤرخ الشيخ عبدالله غازي، فيذكر أن رئيس الفتوى مع بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي كان العلامة الفقيه الشيخ عبدالرحمن جمال بن عثمان جمال، وكان بارعاً في الفقه. أقر له قرناًؤه بل أعادوه بذلك، وكان عظيم الهمة مع عفة النفس، وعدم التنازل إلى سفاف الأمور. مكث هو المفتي الحقيقي بمكة المكرمة، صاحب البراءة السلطانية، وإن تخلى عنها أحياناً، وقام بها غيره بغير أمر سلطاني. ولما صار الشريف عبد المطلب بن غالب أمير مكة، عزل الشيخ عبدالرحمن وولى بعده السيد أحمد بن عبدالله الميرغني، وما لبث أن ضعف أمر الشريف

عبدالمطلب، وتخلي السيد أحمد عنها، فرجع إليها الشيخ عبدالرحمن. وكان له مع الوالي عثمان باشا من الإتحاد ما غير عليه خاطر الشريف عون، وعزل عثمان باشا، فكدرة الشريف وعزله يوم قدمه من المدينة.

وولي بدله الشيخ صالح كمال ابن الشيخ صديق كمال (ت ١٣٢٢هـ/ ١٩١٣م) وبقي الشيخ صالح يفتي إلى أن كان على أخيه الشيخ علي كمال من الشريف عون تحقير وإهانة ما حمله على الاستقالة من الفتوى، فولى بدله الشيخ عباس ابن جعفر بن صديق (ت ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م). وكان أمين فتواه الشيخ الفيض عبدالستار الصديقي الحنفي.

بعدها رضي الشريف عون الشيخ عبدالرحمن، ورجع الفتوى إليه، وبقي بها مدة، ثم عزله، وولى الشيخ عبدالله بن الشيخ عباس، ثم صدر الأمر على الشيخ عبدالرحمن بمبارحة مكة، فأسافر إلى مصر، وتوفي عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، في رابع شهر رمضان، وحزن أهل مكة عليه.

وبقي الشيخ عبدالله بن عباس بن صديق مفتياً، وجاءت أوامر السلطنة بإرسال وفد إلى صنعاء اليمن، فأرسل الشيخ جماعة، منهم الشيخ عبدالله المفتي المذكور، فتوفي هناك في شهر رمضان سنة ١٣٢٥هـ/ أكتوبر



صورة خطية لفتوى في الإجارة لغفتي مكة المكرمة
عبدالمطلب بن عبد المنعم الظلمي الحنفي

١٩٠٧م، وولاه أمير مكة منصب الإفتاء الحنفي في العام الحادي عشر بعد الثلاثمائة والألف، وكان وكيله في الإفتاء الشيخ عبدالله أبو الخير. وكان أمين الفتوى في عهده الشيخ درويش العجيمي، فقد أصدر أمير مكة الشريف علي باشا أمراً بتعيينه في هذا المنصب فتولى أمانة إفتاء الأحناف من عام ١٣٢٥هـ إلى عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

أما بالنسبة لعدد المفتين الأحناف، فقد ذكر المؤرخ الشيخ عبدالله غازي أن جملة من ذكروا من المفتين تسعة وعشرون.

مفتو المالكية في مكة

انحصرت فتوى المذهب المالكي في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري/ التاسع عشر وبداية العشرين الميلادي في مكة المكرمة في بيت الشيخ حسين إبراهيم المالكي. فقد تولى إفتاء المالكية بمكة الشيخ حسين بن إبراهيم بن حسين بن محمد بن عامر المالكي سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، كما أنعم عليه أمير مكة الشريف محمد بن عون بوظيفتي الخطابة والإمامة بمقام المالكي، وكتب له تقريراً بذلك، ورتب له مرتبات. وله جملة مؤلفات، توفي رحمه الله عام ١٢٩٣هـ.

وتولى إفتاء المالكية بمكة المكرمة من أبنائه إثنان: الشيخ محمد، وقد توفي في محرم ١٣٠٩هـ، وتولى الإفتاء بعده الشيخ عابد ثم عزل عن المنصب سنة ١٣١٠هـ، وتولاهما الشيخ محمد المنصورى المصرى المالكي.

ثم أعيدت إلى الشيخ عابد سنة ١٢٢٣هـ في زمن أمير مكة الشريف علي بن الشريف عبدالله.

مقتو الشافعية بمكة

تولى إفتاء الشافعية بمكة المكرمة أعلام كبار، كان لهم تأثير كبير ليس في المجتمع المكي فحسب، بل تجاوزه إلى كثير من البلاد الإسلامية، يأتي في مقدمتهم: السيد أحمد ابن زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ / ١٨٨٧م)، ثم عين السيد حسين بن عيدروس الحبشي في منصب الإفتاء، ثم عزله الشريف عون، وعين السيد محمد سعيد بابصيل (ت ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م) في الإفتاء. ولما توفي هذا، أسند المنصب مرة ثانية للسيد حسين الحبشي، ولم يدم بقاؤه في المنصب حيث توفي في نفس العام ١٩١٢.

ثم تولى الإفتاء بعده الفقيه الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد المكي (١٢٧٠-١٣٥٤هـ / ١٨٥٤-١٩٣٦م) وقد كان له ممارسة سابقة بوظيفة الإفتاء قبلها، وثقة كبيرة به من سلفه. ففي أواخر حياة شيخه محمد سعيد بابصيل، عين أميناً للفتوى معه، كما أن الحبيب حسين الحبشي لم يقبل وظيفة الإفتاء إلا بشرط أن يكون الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد المكي عوناً له فيها، وقد أجبره الشريف حسين بن علي على تولي الإفتاء، فقبل التعيين ذلك عليه، وكان فيه محمود السيرة كثير الورع والهادية. وآخر من تولى إفتاء الشافعية ببلد الله الحرام من الفقهاء الشافعية بمكة المكرمة كان الفقيه السيد عبدالله بن محمد صالح الزاوي (١٢٦٦-١٣٤٣هـ / ١٨٥٠-١٩٢٥م) [إن سقطت بعدها مكة والحجاز عامة تحت الحكم السعودي].

مفتو الحنبلية بمكة

لم يكن المذهب الحنبلي منتشراً بمكة المكرمة بخاصة، وبلاد الحجاز بعامة، فقد قلّ أتباعه، ومن ثم مرت بعض الأوقات في تاريخ هذا المذهب في مكة المكرمة التي شغل فيها منصب الفتيا حيناً، أو يتولاه فقيه من فقهاء المذاهب الأخرى حيناً آخر. وفي ذكر التسلسل التاريخي لمفتي الحنبلية بمكة المكرمة يذكر الشيخ عبدالله مرداد أبو الخير قائلًا: (وكانت

الفتوى على مذهب الحنبلية بمكة متعطلّة لسنتين بعد موت مفتيها الشيخ محمد بن يحيى بن ظهيرة في سنة ١٢٧١هـ إلى أن وليها الشيخ محمد بن عبدالله بن حميد العززي ثم المكي الحنبلي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ).

وتولى الفتيا بعد وفاته ابنه علي، وجلس عدة أشهر ثم عزل عنها، ووليها الشيخ خلف بن إبراهيم الحنبلي، ومكث فيها إلى أن توفي بمكة، ثم وليها الشيخ أحمد بن عبدالله فقيه المكي، وكان شافعي المذهب، فأمر الشريف عون الشيخ أحمد المذكور بتقليد مذهب الإمام أحمد فقلده، ثم ولاه إفتاءه، ومكث فيها إلى سنة ابتداء الحرية ١٢٢٦هـ / ١٩٠٨م، ثم عزله منها الشريف، وولى الشيخ أبا بكر خوقير إفتاء المذهب المذكور، ثم بعد نحو يومين عزله، وولى الشيخ عبدالله بن علي ابن محمد بن عبدالله بن حميد مفتياً.

بعدما استعفى الشيخ عبدالله عن الإفتاء فأقام الشريف حسين مقامه في الإفتاء الشيخ عمر باجنيد الشافعي، ومكث في المنصب إلى انقلاب الدولة الهاشمية وتوفي الشيخ عبدالله بن حميد المذكور في الطائف. وبه تنتهي سلسلة المفتين الحنبلة مع نهاية النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادية.

الإفتاء في مكة في العهد السعودي

مع بداية عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م انفرط نظام الفتوى السابق المتمثل في تشخيص المفتين على المذاهب الأربعة وتعيينهم من قبل الدولة، نظراً لقيام الدولة السعودية محل دولة الأشراف، واستبدالها أنظمة جديدة بتوجهات جديدة. ومن المعتقد عندما تتغير الدول تستجد أنظمة وتندثر أخرى، وبالرغم من ذلك فقد كانت أروقة الحرمين الشريفين وساحتهما الداخلية في بداية النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي امتداداً طبيعياً للحياة العلمية لما قبلها، تمثلت بالعلماء من المذاهب الأربعة، يلجأ الناس إليهم في معرفة رأي الشرع فيما يمن لهم من شؤون اجتماعية ومسائل دينية، يقصد السائل العالم الذي ينتمي إليه مذهباً ويجيبه عن سؤاله دون أي إجراء رسمي ما لم يتضمن حقوقاً للآخرين، فذلك من شأن المحاكم الشرعية. وظل العلماء في البلدين المقدسين يؤدون دورهم العلمي والاجتماعي والديني سواء في التعليم أو التدريس أو الفتيا احتساباً ومن دون حجر من الجهات الرسمية المسؤولة ثم اقتضى للتنظيم توحيد الإفتاء، على أساس المذهب الحنبلي [واستبعاد بقية المذاهب من التدريس في الحرم والإفتاء في القضايا].

ففي عام ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥ أنشئت (دار الإفتاء) بالرياض [انتقل الإفتاء من الأماكن المقدسة إلى نجد وسط الجزيرة العربية لأول مرة في التاريخ الإسلامي]، وعين الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً له، فأُسندت إليه الحكومة الفتوى، ومنح لقب (المفتي الأكبر) وهو أول من تولى هذا المنصب في الدولة السعودية. وإن كلمة (الأكبر) تغيد بوجود مفتين آخرين، لا حرج في استقائهم. يمثل هذا في وجود هيئة متخصصة للفتوى هي (اللجنة الدائمة للإفتاء) مقرها الرياض، قد اختصت بالاجابة عن الاستفتاءات التي ترد إليها من جميع اطراف المملكة بالمقابلات الشخصية أو بالمراسلات البريدية أو المكالمات الهاتفية، وقد روعي في اختيار اعضاء الهيئة الكفاءة الفقهية في المذهب الحنبلي.

بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عام ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠ تولى الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رئاسة الإفتاء، وقد استبدل فيما بعد اسم (المفتي العام للمملكة العربية السعودية) باسم (المفتي الأكبر). وبعد وفاة الشيخ ابن باز عام ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م تولى رئاسة الإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ ولازال حتى الوقت الحاضر مفتياً للسعودية.

قُرَّةُ الْعَيْنِ
بِشَاوَى عَبْدِ الْوَهَّابِ

و تشمل على :-

- (١) فتاوى العلامة الإمام الفقيه عبد القليط بن درويش النجدي الحنفي مفتي مكة المكرمة (مذهب الكتاب)
- (٢) فتاوى العلامة الشيخ محمد طاهر سليل المكي (مذهب الكتاب)

سُورَةُ الطَّحِ احْمَرَّة

أُورِدَ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَضبط امره

فضيلة الأستاذ محمد علي بن حسين المالكي
المدرس بالحرم الأكر

يُطْبَعُ عَلَى الْمَشْرِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ
بِإِصْحَابِهَا : ع

الطبعة الأولى : ١٣٨٧ هـ

مطبعة مطفي محمد
مكتب المكتبة العامة للحرمين

صفحة عنوان كتاب:
(قُرَّةُ الْعَيْنِ بِفَتَاوَى عُلَمَاءِ الْحَرَمَيْنِ)



محمد بن علي المحمود

بمسارس
حرباً ضد
السديس،

وأن الأمرين به والقائمين عليه محاربون لله
ولرسوله - تكفير صريح ومع هذا يزعمون أنهم
غير تكفيريين! - كما صدرت (فتاوى!) تتهم
الليبراليين والنتوريين بل والعلماء الشرعيين
المعتدلين بالنفاق (= تكفير صريح أيضاً!)
إضافة إلى (فتاوى!) طائفية تتهم المخالفين
بالزندقة والفجور... إلخ. وهذه (الفتاوى) مع
ظهور شذوذهما وكونها تنكّي على رؤية تكفيرية
خارجية ذات نفس حُروري واضح؛ إلا أننا
وجدناها تخترق عقول بعض مغفلي الجماهير،
إلى درجة أن بعضهم تحوّل إلى تأييدها بدل
أن يواجهها بالشجب والاستنكار. وهذا يدعم
وجهة النظر التي تزعم أن خطاب التطرف
والإرهاب قادر على الاختراق باستمرار، وأن
تلبسه بالمفردات الدينية يضمن له أن تقع
بعض الجماهير المتدينة فريسة لمهاراته في
الخداع.

إن أمثال ما سبق من (فتاوى!)، لا تستحق
هذا المسمى (= فتاوى) بل هي مقولات
هذيانة. كان حقها أن تواجه بغضب شعبي
واسع، وأن يواجه أصحابها بالنفور والازدراء.
كان هذا ما سيحدث، لو أن المجتمع كان سليماً
من الاختراق في العقود الثلاثة الأخيرة. لو لم
يتم نشر ثقافة التقليد والتقليد وتفخيخ العقول
بها، لكان البسطاء من الناس هم أول من
يواجه الفتاوى التكفيرية، بل ولكانوا الأقدر
بحكم شذوذهما من رصد السلوكيات النفعية
والاستغفافية لدعاة التكفير على كشف لغة
المناجزة بالدين. طبعاً الكشف يحتاج لموقف
محايد على الأقل. وهؤلاء لم يتركوا مجالاً
للحياد، فاستدمجوا البسطاء في خطابهم
التكفيرى إلى درجة أن أصبح كثير من عامة
المتدينين مستهلين لا تخرج مشاعرهم فتاوى
التكفير، بل قد يتعشقونها في بعض الأحيان.

إن مثل هذه المقولات المتطرفة ليست
محايدة، لا بالنظر إلى مصدرها، ولا بالنظر
إلى متلقيها. لقد أصبحت تؤدي دوراً حاسماً في
الصراع الإيديولوجي. فبزعم هؤلاء المتطرفين

مقولات التطرف فضائح المتطرفين

محمد بن علي المحمود

والبيانات للرأي العام، مصحوبة بقراءات
تشريحية، تكشف أبعاد التطرف والجهل فيها.
إلا أن هناك خطراً يكتنفها، خطراً يكمن في
إمكانية أن يضمن لها تلبسها بالخطاب المقدس
جواز مرور إلى عقول بعض السذج والبسطاء،
أولئك الذين يستطيعون بسهولة استيعابها
لبساطتها وحديثها ومباشرتها وضربها على
وتر الوجدان، في مقابل عجزهم عن استيعاب
المقولات الناقدة لهذا الهذيان المتطرف. وهذا
يعني أن هناك خطراً كبيراً، يتحدد في إمكانية
أن يتم اقتطاع شريحة من البسطاء والجهلة
ومغفلي العامة لصالح هذه المقولات المتطرفة
باسم الدين.

هذا خطر متحقق، وليس هناك ما هو أخطر
منه سوى أن نضطر تحت وقع كثافة مقولات
التطرف إلى أن نتأقلم مع هذا الواقع المرضي،
ويصبح التطرف جزءاً معترفاً به ومعتبراً في
حياتنا. وبهذا يتم تطبيع التطرف، ويصبح
طبيعياً، بل وقد تصل مرحلة من التطبيع معه
تصبح فيها جزءاً منه، فنكون متطرفين دون
أن ندري، بحيث لا نعهده تطرفاً يستحق الإدانة،
بل تمسكاً بصحيح الدين وصموداً ضد طوفان
الانحراف المزعوم يستحق الإشادة. وهذا واقع
ليس ببعيد.

لا يخفى على أي راصد أن هناك شريحة من
مجتمعاتنا تم التهامها بهذه المقولات وأمثالها،
ولم تعد تسمع لغير مصدرها هذه المقولات. هذا
واقع للأسف، وهو ما تؤكده بعض الأصوات
المؤيدة للفتاوى التكفيرية والمتطرفة والشاذة
التي تؤيد (فتاوى!) التطرف، لمجرد أنها تتوسل
بمفردات الخطاب الديني. لقد صدرت (الفتاوى!)
القضائية بالتفريق بين الزوجين بدعوى عدم
كفاءة النسب، وصدرت (فتاوى!) تكفير بحق
بعض الفنانين، ثم صدرت (فتاوى!) تكفير بحق
بعض الكتاب، كما صدرت (فتاوى!) قتل ميكي
ماوس، و(فتاوى!) قتل ملاك القنوات الفضائية
التي لا تنتمي لفصيلة الفضائيات الذكورية
المتطرفة، و(فتاوى!) قتل مبني الاختلاط،
والدعوة العلنية الصريحة لهدم المسجد الحرام
كله بدعوى منع الاختلاط الذي يجري في
الطواف، كما جرى اتهام معرض الكتاب بأنه

منذ سنتين تقريباً، وخاصة بعد أن هدأت
عاصفة الإرهاب الهوجاء، وانخفضت درجة
التوجس الرسمي والشعبي من فعاليات
المتطرفين، أصبحت تتوالى مقولات التطرف
وبيانات المتطرفين المعبرة عن بركان الإرهاب
الكامن الذي يحاولون التكنم عليه حتى لحظة
الانفجار، بغية أن يؤدي دوره الكارثي بواسطة
الالتكئة على عنصر المفاجأة، ليحصد في
دورة جديدة أكبر قدر من الأرواح. ومع أن
تلك المقولات والبيانات سلوكيات خطيرة لا
بد من أخذها بالاعتبار، لأنها تمثل نوعاً من
المؤشرات الأولية التي تسبق لحظة الانفجار،
والتي يجب أن ترصدتها أجهزة الإنذار المبكر
بكل دقة، إلا أن كثيراً منا لا يزال يُصر على
تحتيتها جانباً، وعدها مجرد فلتات لسان
فارغة من المعنى، أي مجرد خطرات هلوسة لا
تعبّر عن أكثر من حالة هذيان.

تتمنى أن تكون كذلك، ولكنها ليست كذلك
تماماً. فهي في الحقيقة مقولات ذات معنى،
رغم كونها نوعاً من الهذيان المرضي. كونها
هذياناً لا يعني أنها في صورتها الكلية لا تعبّر
عن معنى ولا تدل على (حالة!). ليس المهم ما
يريد المتطرفون من هذه المقولات، بل المهم
ما تريده تلك المقولات بنفسها، أي من خلال
كونها مقولات تخلق لها بالضرورة معنى في
السياق الذي تتموضع فيه، وهذا المعنى هو ما
يجب أخذه في الاعتبار، وهو المعنى ذاته الذي
يكون تشخيصه بـ (الهذيان) جزءاً أصيلاً من
معناه العام المرتبط بالسياق.

لا ريب أن هذه المقولات أصبحت تتجاوز
مجالها الوظيفي الخاص، كمقولات متشددة
مهمتها في نظر مروجيها أن تدعم حراك
المتطرفين في الواقع إلى حالة مضادة للهدف
الغائي عند أصحابها، إذ بدأت تؤدي دورها
غير المقصود في الفضح والتعرية، بل والتدمير
الذاتي. فهي اليوم ليست (فتاوى) يتشرف بها
أصحابها، بل هي مجرد سلسلة فضائح مُؤوبة
تقوض هذا الخطاب الإرهابي من قواعده،
وتصل به إلى مرحلة اللاعودة في سياق الوعي
الجماهيري العام.

لكن، ورغم أهمية ظهور هذه المقولات

لكي تكسب الإيديولوجيا لا بأس أن يخسر الدين.

إنّ: حقيقة الدين عند هؤلاء لم تعد ذات أهمية، بل المهم أولاً وأخيراً هو البعد الوظيفي لمفردات الدين. فلكي يكسب التكفيري مادياً ومعنوية، لا بد أن تكسب الإيديولوجيا التكفيرية، ولكي تكسب الإيديولوجيا التكفيرية لا بد أن تستخدم مفردات الدين وقيمه العليا بأسلوب ذرائعي لا يتحرج من وضعها في أي سياق يخدمها مهما كان حجم التشويه الذي سيطل الصورة المثلى للدين الحنيف.

ليس هذا غريباً، بل ربما كان هو الأقرب إلى منطق الأشياء. لكن! يبقى الشيء الغريب حقاً هو أن تتم التضحية بسمعة الدين على مذبح الهوس بالشهرة والحضور من قبل رجال تجاؤزوا الثمانين من أعمارهم. ليس غريباً أن يحاول داعية في الأربعين أو الخمسين أن ينقذ نفسه من درك الخمول والتجاهل وغياب الأضواء بـ(فرقة إعلامية) على صورة (فتوى)؛ نثار، فرقة تلتفت إليه الأنظار. هذا سلوك يمارسه كثيرون منذ فجر التاريخ مهما ادعوا الزهد والورع، بل قد يكون لغت الأنظار بواسطة الصباغة بهما ليكونا لباس شهرة وجاه عند السلاطين وعند بسطاء العوام. أكرر، هذا ليس غريباً، لكن ما هو مستغرب يتحدّ في أن يعمد شيخ في الثالثة والثمانين، سلخ كل عمره في خمول قاتل إلى إنقاذ نفسه فتوى تكفيرية كي تضمن له الدخول إلى عالم الموت من بوابة المشاهير لا من بوابة المجاهيل. يفعل هذا بعد أن سلخ عمره البائس، حيث لا يعرفه إلا أفراد مجموعة معدودون بحجم رواد مسجده الصغير، يلقي عليهم دروسه متناقلاً ومتثاقلاً بل وفي حالة من النعاس الدائم في كثير من الأحيان. حالة الخمول أمضته، إذ بينما تلاميذ تلاميذه كالحكواتي مثلاً أصبحوا نجوم فضائيات يتربعون على شاشاتها وملايينها في اليوم الواحد عدة مرات، بينما يبقى هو (= الثمانيني) قابعاً في مسجد الصارّة الصغير مع جوعة صغيرة محدودة من المرديد البسطاء، بعض التقويين الذين لا يطلبون منه علماً ولا حكمة، بل مجرد بركة الحضور والدعاء.

إنّ: هكذا تخرج الفتوى المتطرفة للفضاء العام كحالة إنقاذ عاجلة، تتم ممارستها أحياناً في الوقت الضائع من قبل أولئك الذين يعانون شبح الضياع في دنيا الخمول، لأن مؤهلاتهم الثقيلة (= الحفظ، إذ لا وجود للعلم أصلاً) والصونية والشكلية لا تمنحهم أكثر من ذلك، مشهد كارثي لرجل يبحث بهوس وجنون عن الشهرة والمكانة ثمانين عاماً، فلا يحصل

عليها، ثم يكتشف فجأة أنه يستطيع الحصول عليها بمجرد فتوى تكفير. لا شك أنه سيبيكي من الندم دماً أن فاته التنبه لهذا الطريق السهل إلى عالم الشهرة: بينما هو قد قضى عمره أحقاباً في محنٍ وإحسٍ لم يجد منها غير خمول في خمول.

فرص ضئيلة على نخوم عمر خامل، حالة تصنع معالم هذا المشهد البائس الذي سيجهل تلاميذه وتلاميذهم يفقهون قبل فوات الأوان، ويدركون أن (مفرقة) تكفيرية في سطرين أو ثلاثة، كفيّة يجعلهم حديث مجتمعاتهم، بل وربما تتداح قناعة الشهرة لتبلغ وسائل إعلام القارات الخمس (كما فعلت شائتم الحكواتي الطائفية). ولهذا تجد الجيل الثاني والثالث من أبناء التيار التكفيري يتنافسون في أيهم أجراً على الجهر-الجهر هو الإضافة فقط، أما اعتقاد تكفير أكثر من ٩٧٪ من المسلمين فهو عقيدة التيار كله - بئهم التكفير. أصبح الجهر بالتكفير وسيلة إعلان، لتسلط الأضواء على الذات، ولم يعد مجرد اعتقاد ديني مكتوم، يعاني صاحبه من الحرج الشديد في التكتّم عليه، كما كان الحال قبل سنوات.

ما سبق يُمثّل بُعداً سيكولوجياً حاضراً بقوة، بُعداً لا يمكن تفسير الانبعاث التكفيري إلا من خلال الاستعانة به على الأقل، كبُعد من جملة أبعاد أخرى لا يمكن مقارنة الظاهرة التكفيرية من خلالها. هذا فيما يخص (الفتاوى) المتطرفة بكل أنواعها، من حيث كونها في أحد أبعادها تمثل ظاهرة استقطاب واستجداء للشهرة، كحالة من المتاجرة بالدين لمصالح شخصية يعرفها الجميع.

ثمة بُعد سيكولوجي آخر، لا ينبغي البعد الأولي، وإنما يتساوق معه، وهو البعد السيكولوجي المرتبط بكل الفتاوى المتطرفة التي تنمّس مع شأن المرأة من قريب أو بعيد. ولعل هذا يظهر أشد ما يظهر في ما يُسمى بـ(فوبيا الاختلاط) أي المرض الذي أفتر من مقولات في غاية التطرف والتلذذ والغريبة، إلى، درجة أن أصبحت تلك المقولات - لشدة حرصها على اعتقال المرأة وتقييدها واضطرابها والتلذذ بكل هذا - تصلح لأن تكون بنوداً للتعذيب في معتقلات التعذيب، لا مشاريع حياة لكائن إنساني حر، إنسان يمتلك الإرادة الكاملة في هذه الحياة.

لا يمكن تفسير ظاهرة (فوبيا الاختلاط) وكل الفتاوى المتطرفة التي تتعيا اعتقال المرأة وتصنيفها بالأغلال، بأبعاد فكرية خالصة، بل ولا بعد سيكولوجي واحد. فالمسألة معقدة أكثر مما نتصور، بحيث يختلط فيها الفكري

بالسيكولوجي، وهما بدورهما يختلطان بالأبعاد السوسولوجية التي لا يمكن عزلها عن الأبعاد السياسية والاقتصادية بل والجغرافية التي تُشكل المجال الحيوي للإنسان.

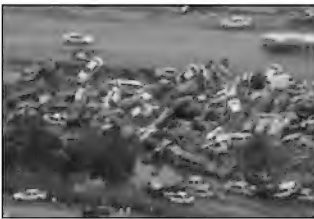
لكن، مع هذا يبقى البعد السيكولوجي في نظري هو الأهم في مقاربة رؤى المتطرفين فيما يخص المرأة. فطبيعة النشأة وظروف التربية تُورث كثيراً من الاضطرابات السيكولوجية المتعلقة بالمرأة، التي تصل بصاحبها حد الإصابة بـ(الفتشية)، إذ يصعب المصاب متعلقاً بشكل مرضي ببعض آثار المرأة أو مقتنياتاها، كأن يرتبط عنده الهياج الجنسي ببعض ملابس المرأة أو مقتنياتاها أكثر مما يرتبط بالمرأة ذاتها. فمثلاً، قد يصبح حذاء المرأة أو صوت إتباع الحذاء أو ملاصق عباءتها مهيجاً للمصاب بهذا الاضطراب إلى درجة تُفقد توازنه، بينما لو كانت المرأة أمامه مباشرة وبكامل أنوثتها لم تثر فيه إلا القليل، وربما لم تثر فيه شيئاً.

في البيانات المنغلقة يتنامى الهوس بالمرأة، المرأة الحاضرة في الأذهان بمقدار غيابها عن الأعيان. لا مشكلة في ذلك لو أنه توقف عند حدود المرض والمرض، فكل مرض علاجه أو طريقة مُثلى للتأقلم معه. لكن تأتي المشكلة عندما يكون هذا المريض غير واع بحقيقة مرضه، فيتصور نفسه طبيعياً. وجزاء ذلك يتصور أن الجميع يعانون من هذا الاضطراب. وهذا يقوده إلى أن يبني على وضعه المرض فرضيات ذهنية يُحاول تعميمها وترسيخها عن طريق ربطها بالدين خاصة، وبالرؤى الفكرية عامة، لأنه لم يدرك بعد أن حالته حالة شاذة، لا تُبنى عليها الأحكام العامة التي يُراد لها أن تتولى تنظيم سلوكيات الآخرين.

إنّ، يتضح من خلال إضاءة هذا البُعد السيكولوجي، أن آراء المتطرفين فيما يخص المرأة هي في أحد أهم أبعادها نتاج هذا الاضطراب النفسي والعلاقة غير السوية بالمرأة نتيجة ظروف تربوية غير سوية. ولهذا من العتب محاولة إقناعهم بخطأ أفكارهم المتطرفة عن طريق الفكر وحده، بل لا بد من توصيتهم قبل ذلك بالعلاج. احتياجهم إلى العلاج هو أشد من حاجتهم إلى الحوار الفكري حول المسألة النسوية. الحوار الفكري مرحلة تالية، يفترض أن تتم بعد مرحلة الشفاء، لأن الحوار لا يمكن أن يتفاعل إيجابياً إلا مع أناس أسوياء، أناس يمتلكون الحد الأدنى من الاتزان النفسي المعقول الذي يمكنهم من رؤية الأشياء على نحو طبيعي، أي كما هي عليه في الواقع.

الصمت المثير.. بعد سيول جدة

بخت بن طالع الزهراني



كلام أمانة جدة - ما أثار عجب الكثيرين، وعبر عنه بعض الكتاب في تناولات ساخرة!! المعضلة.. أننا إما أن تقدم (وعودا خيالية) في السماء.. أو لا تعمل شيئا أبدا.. وكأننا لا نعرف أن الأفضل هو (التوسط).. بحيث نعمل شيئا وسطا، شيئا منطقيا، شيئا معقولا.. ومن ذلك أن يتم رسم خطة إستراتيجية عاجلة هدفها (منع تكرار الكارثة) كما أمر بذلك - تحديداً ونصاً - الملك في بيانه الشهير عقب الكارثة. وحقيقة فثمة من يتسائل بدهشة.. لماذا لا يتم - مثلاً - وبشكل عاجل شق قناة تصريف للسيول من نهاية وادي قوس وعبر شارع جاك، لحماية حي (قويزة) المكتظ بالعمارات والبشر، وهو أكثر الأحياء التي تضررت، ولا زال حتى الآن في فوهة الموت.. نقول لماذا لا يتم عاجلاً شق قناة لتصريف سيول وادي قوس عبر شارع جاك، وربطها بالقناة القائمة حالياً شرقي جامعة الملك عبدالعزيز، في سياق مع الزمن، قبل حدوث كارثة مماثلة؟

ولماذا لا يتم البدء الفوري بإقامة شبكة من السدود في جبال شرق جدة الخطرة وفي أواسط أوديتها؟.. لماذا لا يتم إقامة حزام من قنوات التصريف للسيول لكامل المدينة؟.. على أن تكون ضمن خطة شاملة وواعية، لدراء كوارث السيول التي لا احد يعرف متى تأتي، وبأي حجم ستكون؟

أظن أنه عيب - ألا نستفيد أعظم الدروس من تلك الكارثة المروعة، وألا نتدارك أنفسنا مبكراً.. وألا نسابق الزمن بجدية وعزم وعمل حقيقي على الأرض.. فالتناس في الأحياء المنكوبة لم تعد البقية الباقية من أعصابهم قادرة - بالتأكيد - على مجابهة كارثة جديدة مماثلة - لا سمح الله - ولعل من يتأمل أحوالهم الآن يجدهم وقد نهضوا من تحت الركام، عندما بدأوا إصلاح أحوالهم ومساكنهم بمساعدة الدولة، عبر التعويضات المالية، التي أمر بها ملك الإنسانية - آدم الله عزه - ورسموا جراحاتهم الغائرة، وبدأت أحيائهم السكنية تعود للحياة - رويداً رويداً، لكنهم - بصراحة - ما زالوا متوجسين من القادم المجهول!!

عن: البلاد، ٢٠١٠/٤/١٢

أعلنت أمانة جدة عن إيقاف الخدمات عن حوالي ٢١ ألف قطعة أرض شرق جدة، وهو الإعلان الذي أربك حياة سكان شرق الخط السريع، المكتظ بالكثير من الناس والعمارات السكنية، التي يصل عدد منها إلى خمسة أدوار، وتسكنها مئات الألوف من الأسر، التي لا تدري حتى الآن عن مستقبلها السكني، وهناك من قدر عدد هؤلاء بملليون شخص.. فما مصير هذا الحشد الكبير من البشر؟.. وهل سيتم تعويضهم عن مساكنهم فيما لو تمت إزالتها بشكل مجز وبدون غبن، وبصورة تراعي حتى الناحية النفسية لهم، كونهم سيقطنون من مواقع عاشوا فيها عقوداً ورتبوا فيها حياتهم، أم سيكون التعويض زهيداً لا يفي بشراء عمارات بديلة في أحياء أخرى، ولا يفي بالتأثيث، وبالثلث النفس للإراحة؟!!

لقد مرت حتى الآن أكثر من أربعة أشهر على سيول جدة الهادرة، التي اقتلعت الأخضر واليابس، وخلفت أموثاً، وخراباً، بل وعذاباً نفسياً وصل إلى العظم، لا احد يعرف حجمه، إلا من عاشه، وتعايش مع ساعات رعبه تلك، فاهتزت أركانها، (وانطلق) قلبه، وتيبست شفتاه. أقول لقد مرت حتى الآن أكثر من أربعة أشهر، ولا (حس ولا خبر) بالنسبة للاحتياطيات، التي كان يجب اتخاذها، فلا قنوات صرف بدأ العمل على شقها، لتحويل أي سيول جديدة إليها.. ولا سدود بدأ تشييدها.. ولا إغلاق لمنافذ السيل (الشوارع) التي تم شقها في الجبال الشرقية ومنها عبرت السيول الغادرة؟.

صحيح انه تم إقامة (ورشة عمل) لعدد من المسؤولين، اقترحوا فيها عدداً من المشاريع - الأحمال - ولكنها ما زالت حبرا على ورق، فيما الزمن يرحف ولا يرحم، وعما قريب سيجد سكان الأحياء المنكوبة أنفسهم أمام فصل الشتاء القادم، وجولة جديدة من الرعب، عند أول موجة أمطار، لا احد يدري ما ستحملها في طياتها.

أمانة جدة أعلنت قبل شهرين (كلاماً كبيراً).. فتح أقصى درجات الدهشة لدى الناس، يوم قالت أنها ستحوّل الأحياء الشرقية من جدة إلى (أفضل مكان بالعالم)!!.. ضمن تقرير إخباري صدر من مركزها الإعلامي، ونشرناه هنا في (البلاد) في الصفحة الأولى.. وهو - أي

الملك وحده اللعبة في الساحة

ضجيج التغييرات بدون إصلاح سياسي

نشرت مجلة (ميدل إيست إنترناشيونال) في مجلدها الثاني، العدد العاشر بتاريخ ١٩ مارس الماضي مقالاً للكاتب نيل باتريك

حول الإصلاح في السعودية جاء فيه:

الإصلاح في العربية السعودية يعتبر مفهوماً عكسياً: هل هو من حيث الأصل مفهوم متناقض، أو أن المبادرات الحكومية أضافت عليه تحولاً رئيسياً في السياسة؟ مهما تكن الإجابة عن هذا اللغز، فإن سلسلة من التطورات الأخيرة في المملكة قد عدلت بصورة مؤكدة المزاج المحلي. ولكن السلفيين المتشددين في البلاد يرون أملاً في الخطوات التي اتخذها حينذاك ولي العهد عبد الله بدأت قبل ثمان سنوات بتغيير اتجاه البلاد. الأصل، كما يبدو، هي الكلمة المفتاحية. فالتغيير الجوهري غير القابل للترجع من الصعب وضع الإصبع عليه. على أية حال، فإن المناظرة المحلية السائدة وغير المبجلة تدار في الصحافة شبه الرسمية وعلى شبكة الإنترنت. وهذه المناظرة تستوعب أشد المحافظين وعلى نطاق واسع. وتشمل هجمات منتظمة على السلطات المحلية بفعل المعاناة الإنسانية الناجمة عن فيضانات جدة في نوفمبر الماضي. تعليقات يوتيوب، تويتر، وكثير من المواقع السعودية كانت تبث بصورة حية مصحوبة بغضب شعبي إزاء البنية التحتية المدقعة وعدم التخطيط الذي تسبب في وقوع ما لا يقل عن ١٢٠ من سكان جدة في حادث وصفته شخصية قيادية بـ (المطر الغزير). وهناك انتقاد أيضاً لهؤلاء العلماء الكبار في السن، الذين عارضوا التعليم المختلط، والمطاعة، بفعل معاملتهم القاسية والمستمرة للمواطنين السعوديين.

لصواجهة تداعيات الحادث، قام الملك بتشكيل هيئة للتحقيق واعتقال عدد كبير من مسؤولي أمانة جدة. كما قام بافتتاح أول جامعة مختلطة في المملكة، وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (كاوست)، بكونها الرمز الدولي للتغيير في البلاد وبدأ بتطبيق إصلاحات قضائية، التي تعتبر بأنها تحسينات مشجعة في موقع المرأة. على أية حال، يتسائل السائحون: ماذا سيتغير فعلاً في جدة، وكيف ستمضي حقاً قرارات الملك؟ في مدينة ميناء البحر الأحمر، جزء من الواجهة البحرية الزاخرة قد تم تسبيحها وحجبها عن الناس لسنوات عديدة، بما أحوالها



المنكر). في جدة، كان حضور المطاوعة أكثر رقة، ولكن الاحتقار الشائع في البلاد تولد من خلال سلسلة من الحوادث التي تم الكلام عنها بصورة علنية في ٢٠٠٧. فرضت نفسها على سلوكهم. إضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من العلماء كانوا يناقشون بصورة علنية الطروحات التقليدية حول دور المرأة في مكان العمل، وهو حالياً يمثل الكابوس، بالنظر إلى الالتصاق الوهابي بفكرة الفصل الجسدي، والخطر على سيطرة المرأة للسيارة.

الفارق بين المناقشة والتقييمات الحميدة والجزر التعليمية للتقدم من جهة، والتغيير المؤسسي السياسي والقضائي من جهة أخرى، يدركه كل الإصلاحيين السعوديين.

يدرك هؤلاء بأن كثيراً من الانتباه السائد غير قابل للنكوص، أو على الأقل قد يكون قابل للتجميد، وأن القائد المستقبلي قد يقرر فقط أن يترك العملية إلى النقطة التي وصلت إليها.

فالمناظرة على مستوى القمة قد أشرت الجولة الثانية من انتخابات المجالس البلدية لعامين آخرين، رغم أنها ليست بالتأكيد ذات صلة بصنع السياسة. (محبط) هو ما لخص قيادي شيوعي من المنطقة الشرقية موقفه حيال السير البطيء للتغيير، ولكنه وكذلك معظم زملائه من الناشطين يدركون بأن الملك وحده اللعبة في الساحة.

إلى رسومات سياسية تكهيمية. ما يراه كثير من السكان المحليين هو نتيجة لصفقة عقارية فاسدة ويرمز إلى السلوك الذي يعتبر مسؤولاً عن كارثة (المطر الغزير) حين غطت المساكن في أودية الفيضان.

بعد افتتاح جامعة (كاوست) وفصل الملك لأحد منتقديها من العلماء الكبار، بقي التعليم المختلط ومكانة المرأة الموضوعات الأكثر تفاعلاً على شبكة الإنترنت والمجالس العامة. في فبراير الماضي، أصدر عالم آخر، ولكن أقل مرتبة في التراتبية الدينية، فتوى تحث على قتل أي شخص يشجع التعليم المختلط وقد تم تسخيفه على نطاق واسع على المستويين الرسمي والشعبي، رغم أنه، كما يبدو، لم يتم إسكاته. فالجو العام الذي صنعه مثل هذه الخطوات العملية وكذلك بفعل المناظرات التي سمح بانطلاقها قد أثرت كما يبدو على تكتيكات الحكومة بدرجة أكبر من سياستها. على سبيل المثال، طلب الملك من مجلس القضاء الأعلى بإعادة النظر في قرار محكمة الاستئناف المثيرة للجدل لإلغاء زواج على أساس شكوى إخوة امرأة بأن زوجها كذب حول نسبه القبلي. وفيما ليس بالضرورة أن يكون الحكم ثابت كمرجعية قضائية في المستقبل على كل القضايا المماثلة، فإن مجلس القضاء الأعلى أسقط القرار. وهذا الفعل يتلائم مع بيئة واسعة حيث يخضع موقع النساء السعوديات للنقاش، سواء حول زواج الأطفال، أو ولاية الذكر أو الحق المقترح مؤخراً للنساء لتمثيل أنفسهن في المحاكم في القضايا العائلية.

وبنفس القدر، في الرياض، العاصمة في نجد المحافظة موطن آل سعود، فإن المطاوعة لم يعودوا ظاهرين في حضورهم كما كان الحال عليه سابقاً. وهذا يعتبر تغييراً في المزاج الوطني، فقد أبلغني مواطن سعودي بأنه في حال تعرض المطاوعة له فإنه سيحارب، ما يشير إلى شعور جديد بالثقة لدى كثير من الليبراليين السعوديين في الوضع الحالي. وفي مجلس جدة، كان مسؤول (مطلوع) رفيع يخوض مناظرة بالغة الحساسية ولكن دفاعية مع سعوديين أقل محافظة حول دور وسلوك هيئته (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن

وجوه حجازية

(١) أحمد بن علّان (٩٧٥ - ١٠٣٣هـ)

أحمد بن إبراهيم بن علّان الصديقي الشافعي النقشبندي المكي. ولد بمكة المكرمة، فحفظ القرآن الكريم. طلب العلوم العقلية والنقلية، وأخذ عن كثير من علماء عصره منهم: السيد محمد صادق باد شاه مفتي الحنفية، والإمام زين العابدين الطبري، مفتي الشافعية. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: شرح الحكم العطائية؛ شرح رسالة الشيخ رسلان؛ رسالة في طريقة النقشبندية؛ شرح قصيدة ابن بنت الميلق (ذاق طعم شراب القوم يدريه)؛ شرح قصيدة السودي (ليس عند الخلق من خير)؛ شرح قصيدة الشهرزوري (لمعت نارهم وقد عسس الليل) (١).

(٢) محمد علي ابن علّان (٩٩٦ - ١٠٥٧هـ)

محمد بن علي بن محمد بن علّان بن إبراهيم بن محمد بن علّان البكري الصديقي الشافعي المكي. حافظ عصره وإمام وقته، مفسر، عالم بالحديث. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم بالقراءات، كما حفظ مجموعة من المتون في كثير من العلوم. وأخذ النحو عن الشيخ عبد الرحيم بن حسان الحنفي، وكذا أخذ عنه علم العروض والمعاني والبيان، ولزمه معه أحمد بن إبراهيم فأخذ عنه القراءات والحديث والفقه وغير ذلك. وأخذ عن المحدث محمد بن محمد بن جار الله بن فهد الهاشمي، والسيد عمر بن عبد الرحيم البصر، وكمال الإسلام عبيد الله الخنجندي. وروى صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة عن كثير من الشيوخ الوافدين إلى بلد الله

الحرام، كالشيخ عبدالرحمن بن محمد الشريبي العثماني، وعن الحسن البوريي الدمشقي، وعن مفتي الحنفية بمصر الشيخ عبدالله النحروري، وعن محدث مصر محمد حجازي وغيرهم. وتصدر للإقراء والإفتاء وجمع بين الرواية والحديث والعلم والعمل، وكان إماماً ثقة لدى أفراد أهل زمانه: معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث، وعلماً بطله وصحيحة وأسانيده. أخذ عنه جماعة كثيرون. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: الإبتهاج في ختم المنهاج؛ إتحاف أهل الإسلام والإيمان ببيان أن المصطفى لا يخلو عنه زمان؛ إتحاف الثقات في الموافقات؛ أسنى المواهب والفتوح بعصرة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح؛ إعلام الإخوان بتحريم الدخان؛ إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقطت به أحجار من بيت الله الحرام؛ الأقوال المعرفة بفضائل أعمال عرفة؛ أنباء المؤيد الجليل مراد ببناء بيت الوهاب الجواد؛ بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني؛ بغية الظرفاء في معرفة الردفء؛ البيان والإعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام؛ البيان ونهاية التبيان في تاريخ آل عثمان؛ تحفة ذوي الإدراك في المنع من التنبك؛ جمع اللطائف في محاسن الطائفة؛ خاتمة الفتوة في خاتمة النبوة؛ حسن العناية في شرح الكفاية؛ حسن التبا في فضل قبا؛ دار القلائد فيما يتعلق بزمن وساقية العباس من العوائد؛ دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين؛ رشف الرحيق من غرب الصديق؛ رفع الإلتباس ببيان اشتراك معاني الفاتحة وسورة الناس؛ رفع الخصائص عند طلاب الخصائص؛ روضة الصفا في آداب زيارة المصطفى؛ زهر الربا في فضل مسجد قبا؛ شمس

الأفاق فيما للمصطفى من كرم الأخلاق؛ ضياء السبيل إلى معالم التنزيل؛ طيف الطائف بتاريخ وج والطائف؛ العقد الثمين في نظم أم البراهين؛ العقد الوفي في نظم عقيدة النسفي، العلم المفرد في فضل الحجر الأسود؛ عيون الإفادة في أحرف الزيادة؛ فتح الفتاح في شرح الإيضاح؛ فتح القدير في الأعمال التي يحتاج إليها من حصل له بالملك على البيت ولاية التعمير؛ فتح الكريم الفتاح في حكم ما سب به البيت من حصر وأعواد وألواح؛ الفضائل والمآثر؛ فتح المالك في تجويز طريق ابن مالك؛ فتح المستجاد لبغداد؛ فتح الوهاب بنظم رسالة الآداب؛ الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية؛ مثير شوق الأنام إلى حج بيت الله الحرام؛ مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد، وغير ذلك (٢).

(٣) غياث الدين بن علّان (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)

غياث الدين بن محمد بن علّان المكي الصديقي الشافعي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجد واجتهد في طلب العلم، فقرأ على والده وعلى غيره من علماء البلد الحرام. له: ذيل كتاب روضة الصفا في آداب زيارة مسجد المصطفى (لوالده). قال أبو الخير في نشره: لم ألق على وفاته، إلا أنه من أهل القرن الحادي عشر (٣).

- (١) عبدالله مراد أبو الخير، مختصر نشر الثور والزهر، ص ١٠٥. محمد المحبي، خلاصة الأثر، ج ١، ص ١٥٧. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٨٥. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج ١، ص ١٤١. أحمد باشا تيمور، فهرس الخزائن التيمورية، دار الكتب المصرية، ج ٣، ص ٢١٠. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ١٥٦. محمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣١٤.
- (٢) مراد أبو الخير، مصدر سابق، ص ٤٦٤. إسماعيل باشا البغدادي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٣. الزركلي، مصدر سابق، ج ٧، ص ١٨٧. محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، ج ٢، ص ١٨٤. كحالة، مصدر سابق، ج ١١، ص ٥٤. الهيلة، مصدر سابق، ص ٣١٤.
- (٣) عبدالله أبو الخير، مصدر سابق، ص ٣٨٦. الهيلة، مصدر سابق، ص ٣٣٠.

حوار سلفي حول المناورات السعودية الأميركية

- أنا أرى أن المملكة لم تعقد صفقات نووية، والسلاح النووي يستحيل أن يسلم إليها، وكل ما جرى تحذير لإيران من أميركا حتى تطلعن السعودية، مثلما تمّ تحذيرها قبل ثلاثين سنة وأكثر باستعراض طائرات اف ١٥ في عهد كارتر الذي قال يومها: الأمن السعودي جزء من الأمن القومي الأمريكي.

- إكسأ: المملكة ليست بحاجة إلى طمأنة أميركا فالله معها: كل المسألة اتفاق مصالح سياسية.

- يعني الآن أميركا وإسرائيل عدو لإيران أم لا؟ إن كانوا أصدقاء ويتآمرون مع بعض، فلماذا يعطوننا السلاح لمواجهةها هي، وليس إسرائيل؟

- شكك من جماعة تجادي، إن شاء الله تقوم أميركا وإسرائيل بمهاجمة إيران. فخار يكسر بعضه.

- وأين موقع المملكة من الحرب؟ ألن تضرب إيران بلدنا حينها؟

- إيران تمارس التقية في علاقاتها مع إسرائيل. لم يصل منها الا التهديد الكلامي.

- صحيح. هذا ما أردت قوله، ولكن لماذا لا نصرّح مثل الإيرانيين، فنهدد أميركا وإسرائيل. وفي الوقت نفسه نقيم علاقات استراتيجية مع أميركا من تحت الطاولة. لأنه يا أخي احنا سمعنا سيئة بسبب علاقتنا الظاهرية مع أميركا.

- قصدك. نمارس التقية في السياسة مثل إيران؟ السياسة كلها كذب وتقية.

- (ساخرأ) كم صاروخ أطلقنا تجاه إسرائيل، وكم جندي قتل ممّا. لا تنه عن خلق وتأتي مثله.

- لا. نحن نساعد الفلسطينيين بشكل حقيقي وصحيح. المشكلة فيهم. انظر الى حماس صارت في خندق واحد مع المجوس.

- هم يدعمون حماس، ونحن ندعم عباس. قسمة ضيزر!

- الشيوخ أبخس. إسرائيل ما هددتنا، بل إيران المجوسية، وأميركا أهل كتاب.

- أنت تمزح ولا جد؟

- كفاية. نحن لا نستطيع محاربة حتى الحوثيين، فكيف نحارب إيران وإسرائيل. الجميع يصنع سلاحه، ونحن نشترى ولا نعرف حتى كيف نستخدمه. لولا الله تمّ أميركا، لزلت دولة التوحيد!

- عيب الذي تقوله يا أخي. احنا أحفاد الصحابة، مستعدون للموت والشهادة.

- هين بس! أكثرنا ما يعرف دينه، ولا يهيم إلا فرجه ويطنه. شف جماعتنا ايش يسبون في الخارج. واقرأ ما يكتبه الملاحدة عندنا في صحفنا. اللهم أعز الإسلام.

- ودي صاروخ نووي يزيل قم من الوجود. وصاروخ ثاني يزيل تل أبيب أيضا.

- هههه، حظ ايدك على راسك، فأول صاروخ يمكن يكون عندك. انت الوحيد اللي ما عنده شيء.

- الله معنا، ونعمه كثيرة. نشترى السلاح ونقاتل.

- وليه ما تعرف نصنعه؟ وفلوسك تضيع هباء كما هي العادة.

- جهرتوتا، اللهم اشغل المجوس باليهود، واخرج المسلمين من بينهم سالمين. فكرونا الله يرحم والديكم من السياسة والسلاح. يكتي مشاكلنا اللي عندنا، وسببها الابتعاد عن كتاب الله ومخالفة العلماء.

- لا وأنت الصادق، ليس كل العلماء علماء. في نفي ماء..

كثيرة هي النقاشات الطريفة التي تجري بين الوهابيين في المنتديات. واحدة من آخر طرائف الحوار جرت بعد اعلان السعودية واميركا عن مناورات جوية مشتركة قريباً، إضافة الى تجربة إطلاق صاروخ أمريكي من طراز (ترايدنت) قادر على حمل رأس نووية انطلاقاً من غواصة أميركية في المياه السعودية، وذلك خلال تدريبات مشتركة جرت أواخر مارس الماضي.

كان يفترض في الوهابيين المتحاورين أن يسألوا عن العلاقة الحميمة بين أميركا والسعودية، وعن الرسالة أو الرسائل التي تحملها المناورات المشتركة بين البلدين، ولماذا هي موجهة لإيران وليس لإسرائيل؟ ولماذا السعودية بحاجة دائمة الى الحماية الأميركية، وما هو الثمن الذي تدفعه السعودية من مالها وسياساتها مقابل تلك الحماية. لكن مقاربات الوهابيين للموضوع - وكالعادة - تأخذ في الغالب منحنيين: الأول، أن إيران بحاجة الى ردع يسلاح أميركي فهي العدو الحقيقي للسعودية؛ والثاني، أن المملكة التي لا تصنع إبرة، وينظر أتباعها إليها كقوة مدشنة، لا تخدم أميركا بل أن أميركا هي التي تخدم السعودية مرغمة.

تسائل أحدهم في منتدى سلفي، تعليقاً على الصاروخ والمناورات المتكاثرة في السنين الأخيرة:

- أليست إيران عميلة لأميركا، فلماذا إذن تساعدنا أميركا؟

- سؤال بريء جداً! لكنه أغاظ أحدهم، فردّ عليه: يا أخي، إيران تزعم أنها ضدّ أميركا وإسرائيل، ولكن عداؤها لأهل التوحيد ظاهر. وأميركا لم تساعدنا أسودا عيوننا، ولكنها تريد المال فحسب، ونحن نعطيها ونأخذ ما يقيدينا.

- السؤال اللي يدور في بالي أين أمن إسرائيل، وأين اللوبي الصهيوني، لماذا لم يعترض؟

- وعلق آخر: في الأخير، هي خطوة جيدة بالنسبة للمملكة، ولا بدّ من شكر إيران وتهديدها لكي تلقى أميركا بالمملكة وتعطيها صواريخ هي من المحرمات منذ أيام صواريخ رياح الشرق الصينية.

- وعلق ثالث: سنشتري غواصات مثلما اشترينا الصواريخ.. كي يعلم من يحمل بالسيطرة على الخليج أنه واهم.

- ورابع: المملكة هي الحامي للعربين العربي في وجهه الطامع أبو عمامة سوداء. نعم المملكة درع العرب، وهي قوة العرب وحاميّتهم. اللهم احفظها من كيد الطامعين، ووقف ولاة أمرها الى ما فيه صلاح بلاد المسلمين. اللهم بارك بأبومنتصر، ووقف، وخذ بنصائته، وانصره على أعداء الأمة العربية والاسلامية، من المجوس الخنازير.

- وخامس: نعم المملكة تعمل والصفقات القادمة من الأسلحة مهولة وغير تقليدية أبداً ولا تمتلكها حتى إسرائيل!

- ولكن، لم يجيني أحد، لماذا لم تعترض إسرائيل. اخواني هل تعلمون ان هذه الصفقة تقلب موازين المنطقة، وهل تعلمون ان إسرائيل الى الآن لا تمتلكها؟ وما هي الضمانات التي قدمتها السعودية لأجل أمن إسرائيل، إن كانت هذه الصفقة حقيقية؟ وأيضا المملكة تفاوض على ثماني غواصات فرنسية، وهه هذه مرتبطة بصفقة الاس ٤٠٠ الروسية؟ ان اجتمعت الصفقتان فيالطيف اللطيف! هذا تحوّل كبير في موازين المنطقة، وأنا هنا لا أقارن ما لدى المملكة بإيران إنما بإسرائيل!

- عاد الأول فقال: لا يهمنّا ما تقوله إسرائيل، المهم أن نتقي الخطر المجوسي الفارسي، وبأي وسيلة.

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) إلى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجن السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي ونشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لقمطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لقلّة

أثار اعتقال الإصاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الاعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح للإهانات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته، وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن المنظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العيمير... (الداخلية) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى أفيد د/ متروك الفالح من وسط مكنته في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كبيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحب على الأرض سحبا في مشهد يدل على حقارة مركبيته. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مآذاه وماذا عليه ولكن كان جزاؤه هو ورقاقه السجن.

وداعاً مكة!

لم يبق إلا الكثيل من مكة.. التراث والتاريخ والحق الديني.

لقد استعاض الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أيا على روحيها: جماعة بنوية قبيلة جاهلة لا تفهم معنى الحجة، فمكنا معجزة أم مع مكنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثار لنفسها في حكومة السنيرة

من يرقب ماتمّج وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني إلى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك القصة المكتومة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها سرّيت إلى إبنائه الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعهّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور الفكري وإطرانه المتكرر على الشيخ حمد، الذي جباه بحفاوة خاصة، بعد أن حكّم حوار الدوحة بعبارة إطرء مميّزة (إذا كان أول الفتح قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) التفردت بكشف قصة الانقلاب في سوريا بتمويل سعودي هل تقوم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك، وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة لإطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الأسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض واشنطن السعودية.. قلعة إستراتيجية أمريكية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة أمنية لحماية المنشآت النفطية في الباك، فوالها ألف عنصر امّني. وقّال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 أغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة اللاحقة). بحسب الصحيفة فإن:

- الحجاز لميسر
- لصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أحب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- أثر الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





مفتاح الكعبة المشرفة (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي)